



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

متطلبات المحاسبة عن المشتقات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في سورية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

الدكتور سمير الريشاني

إعداد

الطالب تامر مزيد رفاعه

العام: 2009

Damascus University
College of Economics
Accounting Department



**Requirements of Financial Derivatives Accounting
Under International Accounting Standards and
Possibility of Its Implementation in Syria**

A Thesis Submitted for Master Degree in Accounting

Supervisor
Dr. Sameer Alrishani

Prepared By
Tamer Mazyad Rifaa

2009 A.C

الإهداء

إلى من تبعث نظراته في نفسي روح المثابرة والاجتهاد والحماس
إلى من علمني الجدّ و الصبر لأحقق أهدافي
إلى والدي الغالي

إلى من تبثُّ دعواتها الأمل والنور في طريقي
إلى أمي الحنون

إلى من تدعم مساندتهم في نفسي روح المحبة والعطاء
إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل من يسمو بالعلم ويسير في طريق العلم ويصبو إليه

وأخيراً

إلى ملاذي ومنهلي للعلم والمعرفة إلى جامعتي جامعة دمشق
أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

بعد الانتهاء من هذا العمل أتوجه بالشكر لله تعالى الذي منحني القدرة والطاقة وهياً لي الأسباب لإتمامه.

يشرفني بأن أقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذي المشرف على هذا البحث الدكتور سمير الريشاني، لتفضله بالإشراف على هذا البحث ولما أفاض به علي من علمه الغزير وغمرني بأخلاقه العالية، حيث كان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة الأثر الكبير في إعداد البحث وإنجازه بهذا الشكل.

وتقديري الخالص إلى السادة الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول مناقشة وتحكيم هذه الرسالة مع اعتزازي الكبير بكل ما سيقدمونه من ملاحظات علمية قيّمة ستسهم في تصويب البحث وإثرائه.

قائمة المحتويات

- ١ -	الإهداء
- ٢ -	شكر وتقدير
- ٣ -	قائمة المحتويات
- ٧ -	قائمة الجداول
- ٩ -	قائمة الأشكال
- ١٠ -	قائمة المصطلحات والاختصارات
- ١٣ -	الملخص باللغة العربية
- ١٥ -	المقدمة
- ١٦ -	مشكلة البحث
- ١٧ -	الدراسات السابقة
- ٢٢ -	أهمية البحث
- ٢٢ -	هدف البحث
- ٢٣ -	فرضيات البحث
- ٢٣ -	منهج البحث
- ٢٤ -	مجتمع وعينة الدراسة

أدوات الدراسة (مصادر جمع المعلومات والبيانات) - ٢٤ -

صعوبات البحث - ٢٥ -

نموذج البحث - ٢٥ -

الفصل الأول: مدخل إلى المشتقات المالية - ٢٦ -

- ٢٧ - المبحث الأول: نشأة المشتقات المالية ومفهومها وأنواعها
- ٢٧ - نشأة المشتقات المالية وتطورها
- ٣٠ - مفهوم المشتقات المالية وأنواعها
- ٤٠ - مقارنة بين العقود الآجلة و العقود المستقبلية
- ٥١ - المبحث الثاني: أهمية المشتقات المالية ودورها في التحوط، ومخاطر التعامل بها
- ٥١ - أهمية المشتقات المالية ودورها في التحوط وإدارة المخاطر
- ٥٣ - الغرض من استخدام الأدوات المالية المشتقة
- ٥٥ - التحوط وأنواعه
- ٥٩ - مخاطر التعامل بالمشتقات المالية

الفصل الثاني: المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط - ٦٤ -

- ٦٥ - المبحث الأول: المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط في الأدبيات المحاسبية
- ٦٥ - -أدبيات المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة والتحوط
- ٦٩ - أسلوب القياس للأدوات المالية المشتقة
- المبحث الثاني: المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- ٧١ - IFRS
- ٧١ - الاعتراف بالأدوات المالية بشكل عام
- ٧٦ - الاعتراف الأولي للأدوات المالية المشتقة
- ٨٠ - القياس الأولي للأدوات المالية المشتقة
- ٨٣ - القياس اللاحق وإعادة التقييم للأدوات المالية المشتقة
- ٨٤ - المعالجة المحاسبية للمشتقات الضمنية EMBEDDED DERIVATIVES

- ٨٩ -المبحث الثالث: محاسبة التحوط في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- ٨٩ - الحاجة لمحاسبة التحوط
- ٩١ - متطلبات تطبيق قواعد محاسبة التحوط
- ٩٦ - المكسب أو الخسارة الناجمة عن إعادة التقييم والقياس للأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط ...
- ٩٧ - FAIR VALUE HEDGE ACCOUNTING محاسبة تحوط القيمة العادلة
- ٩٨ - CASH FLOW HEDGE ACCOUNTING محاسبة تحوط التدفق النقدي
- ١٠٢ - محاسبة التحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية
- ١١١ - المبحث الرابع: متطلبات واعتبارات قياس القيمة العادلة
- ١١٣ - معيار المحاسبة الدولي IAS39 والقيمة العادلة
- ١١٨ - بيان مفاهيم المحاسبة المالي SFAS 157 والقيمة العادلة
- ١١٩ - SFAS157 VALUATION APPROACHES مداخل التقييم وفق
- ١٢٠ - SFAS157 FAIR VALUE HIERARCHY تدرج القيمة العادلة وفق

الفصل الثالث: متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها حسب معيار التقرير

المالي الدولي السابع IFRS7 (الأدوات المالية: الإفصاح) ومعيار المحاسبة الدولي IAS32

(الأدوات المالية: العرض) - ١٢٣ -

- ١٢٤ - مقدمة
- ١٢٦ - المبحث الأول: الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي IAS32
- ١٣٠ - المبحث الثاني: الإفصاح وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7
- ١٣٣ - دور لجنة بازل للإشراف المصرفي BASLE بشأن الإفصاح

مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين معايير

المحاسبة الأمريكية ذات العلاقة بالمحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة - ١٣٦ -

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية - ١٤٥ -

- ١٤٦ - المبحث الأول: أساليب جمع وتحليل البيانات
- ١٥٢ - المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

النتائج والتوصيات - ١٧٤ -

النتائج - ١٧٤ -

التوصيات والمقترحات - ١٧٧ -

المراجع والمصادر - ١٨١ -

الملخص باللغة الانكليزية ABSTRACT - ١٩٠ -

ملحق الدراسة الميدانية (الاستبيان) - ١٩٢ -

قائمة الجداول

رقم الجدول	رقم الصفحة	العنوان
١	٣٤	تأثير العوامل المختلفة على قيمة كل من عقد الخيار الأمريكي والأوروبي
٢	٤٠	المقارنة بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية
٣	٦٢	المخاطر الضخمة التي تعرضت لها ثلاث شركات كبيرة نتيجة الممارسة العملية في أسواق المشتقات
٤	٧٤	المعالجة المحاسبية للأدوات المالية بحسب تصنيفها وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39
٥	٧٥	أمثلة لعدة عقود تعتبر أدوات مالية مشتقة مع الأصل الأساس لكل منها
٦	١٠٩	المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المشتقة والبنود محل التحوط التي يجب تطبيقها وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي IAS39 عند إيقاف محاسبة التحوط
٧	١٣٧	المقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية التي تناولت المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة
8	١٤٩	إحصائية مجتمع وعينة الدراسة
9	١٥٢	مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها
10	١٥٣	جدول تقاطع صفات كل من المؤهل والعمل والخبرة لعينة الدراسة
11	١٥٤	جدول تقاطع صفات كل من المؤهل والخبرة لعينة الدراسة
12	١٥٥	جدول تقاطع صفات كل من المؤهل والعمل لعينة الدراسة
13	١٥٥	جدول تقاطع صفات كل من العمل والخبرة لعينة الدراسة
14	١٥٦	التقاطعات Cross-tabulation لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة
15	١٦١	اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S) لفحص توزيع البيانات وبالتالي مدى بارامتريتها
16	١٦٤	نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation الذي يبين العلاقة في اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الأولى
١٧	١٦٥	نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation الذي يبين العلاقة في اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الأولى
18	١٦٦	نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation الذي يبين

العلاقة في اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الأولى		
نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation الذي يبين العلاقة في اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية	١٦٨	19
نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation الذي يبين العلاقة في اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية	١٦٩	20
نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation الذي يبين العلاقة في اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية	١٧٠	21
نتيجة اختبار T ستودنت Independent Sample Test للعينات المستقلة لاختبار الفروق بين متوسط درجات المفحوصين في الفئتين المستقلتين (أكاديمي - مهني) لجهة (وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر).	١٧١	22
نتيجة اختبار T ستودنت Independent Sample Test للعينات المستقلة لاختبار الفروق بين متوسط درجات المفحوصين في الفئتين المستقلتين (أكاديمي - مهني) لجهة (قيام سوق مالي كفاء)	١٧٢	23
اختبار One way – ANOVA فبالنسبة للفروق بين إجابات أفراد العينات الأربعة لجهة (وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر)	١٧٣	24
اختبار One way – ANOVA فبالنسبة للفروق بين إجابات أفراد العينات الأربعة لجهة (قيام سوق مالي كفاء)	١٧٤	25

قائمة الأشكال

رقم الشكل	رقم الصفحة	عنوان الشكل
١	٢٥	نموذج البحث
٢	٤٤	عقد مبادلة سعر الفائدة IRS
٣	٤٩	عقد مبادلة الانتماء
٤	٧٣	شجرة تصنيف الأصول المالية وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39
٥	٨٨	شجرة قرارات لتقرير ما إذا كان ينبغي فصل مشتق ضمني عن العقد العائل أم لا
٦	١٠٧	شجرة القرارات تبين فيما إذا كان يجب استبعاد أصل مالي ما أم لا
٧	١١٦	شجرة قرارات تتعلق بطريقة تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة
٨	١٤٤	نموذج الاعتراف والقياس والإفصاح والعرض للأدوات المالية المشتقة بشكل عام
٩	١٥٩	شكل يبين نموذج الدراسة الميدانية
10	١٦٢	أشكال بيانية تبين المدرج التكراري ومنحنى التوزيع لإجابات العينة

قائمة المصطلحات والاختصارات

الرقم	العنوان باللغة العربية	العنوان باللغة الانكليزية	المصطلح
1	اتفاقيات معدلات الفائدة الآجلة	Forward Rate Agreements	FRAs
2	الأداة الأساسية أو المضيفة	Host Instrument	
٣	أداة التحوط	Hedging Instrument	
٤	الأداة المختلطة أو الهجينة	Hybrid Instrument	
٥	أدوات مالية مشتقة	Derivative Financial Instrument	DFI
٦	الاستثمارات المتاحة للبيع	Available For Sale (AFS)	AFS
٧	الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	Held To Maturity	HTM
٨	الأسواق الموازية	Over The Counter	OTC
٩	الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	Fair Value Through Profits & Losses	FVTPL
١٠	البند المحوط	Hedged Item	
١١	بنك التسويات الدولية	Bank for International Settlements	BIS
١٢	بنود خارج الميزانية	Off-Balance-Sheet Items	
١٣	بنود قائمة الدخل الشامل الأخرى	Other Comprehensive Income	OCI
١٤	بورصة خيارات هيئة شيكاغو	Chicago Board Options Exchange	CBOE
١٥	بورصة شيكاغو التجارية	Chicago Mercantile Exchange	CME
١٦	بيان معايير المحاسبة المالية	Statement of Financial Accounting Standards	SFAS

AOCI	Accumulated Other Comprehensive Income	بنود الدخل الشامل الأخرى المتراكمة	١٧
	Hedging	التحوط	١٨
CFH	Cash Flow Hedge	تحوط التدفق النقدي	١٩
FCH	Foreign Currency Hedge	تحوط العملة الأجنبية	٢٠
FVH	Fair Value Hedge	تحوط القيمة العادلة	٢١
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية	٢٢
	Market Risk	خطر السوق	٢٣
CI	Comprehensive Income	الدخل الشامل	٢٤
	Market Price	سعر السوق	٢٥
IMM	International Monetary Market	السوق النقدية الدولية	٢٦
NPV	Net Present Value	صافي القيمة الحالية	٢٧
	Host Contract	العقد الأساسي أو المضيف	٢٨
	Option Contract	عقد الخيار	٢٩
	Swap Contract	عقد مبادلة	٣٠
IRS	Interest Rate Swap	عقد مبادلة الفوائد	٣١
	Hedging Relationship	علاقة تحوط	٣٢
FC	Foreign Currency	العملة الأجنبية	٣٣
	Hedge Effectiveness	فعالية التحوط	٣٤
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٣٥
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية	٣٦
APB	Accounting Principle Board	مجلس المبادئ المحاسبية	٣٧

IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية	٣٨
APB	Accounting Principles Board	مجلس معايير المحاسبة المالية (في الولايات المتحدة الأمريكية)	٣٩
	Hedge Accounting	محاسبة التحوط	٤٠
ED	Exposure Draft	مسودة عرض	٤١
	Embedded Derivatives	مشتقات ضمنية	٤٢
FRSs	Financial Reporting Standards	معايير إعداد التقارير المالية	٤٣
IFRSs	International Financial Reporting Standards	معايير إعداد التقارير المالية الدولية	٤٤
IASs	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية	٤٥
AICPA	American Institute Certified Public Accountants	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي	٤٦
SEC	Securities Exchange Commission	هيئة بورصة الأوراق المالية	٤٧
CBOT	Chicago Board Of Trade	هيئة شيكاغو للتجارة	٤٨

الملخص باللغة العربية

يتناول البحث الأدوات المالية المشتقة كأحد الابتكارات المالية الجديدة في إدارة المخاطر، حيث شهد العالم في نهاية عقدي الثمانينات والتسعينات ثورة كبيرة في مجال استخدام الابتكارات المالية، وقيام الكثير من الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية وعلى وجه التحديد المصارف باستخدامها في إدارة المخاطر، حيث ساعدت كثير من العوامل على الاهتمام بالأدوات المالية المشتقة وتطورها منها التقدم التكنولوجي والعولمة وتطور وسائل الاتصال والمنافسة، وتهدف منشآت الأعمال عند التعامل بهذه الأدوات إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الرئيسية المتمثلة بالتحوط والمضاربة والاستثمار.

شكلت الأدوات المالية المشتقة تحدياً للمحاسبة والجهات المحاسبية، إذ أنه من خلال تداول هذه الأدوات وطرق المحاسبة عنها وقياسها، يتم الخروج عن إطار بعض المبادئ والسياسات المحاسبية التقليدية التي لا تفي بمتطلبات القياس لهذه الأدوات، ومن ناحية أخرى قد يؤدي عدم الاهتمام بهذا الموضوع من قبل بعض منشآت الأعمال إلى مواجهة مشكلات مالية خطيرة قد تؤدي إلى الإفلاس، من خلال اللجوء للسياسات المحاسبية التقليدية لتعزيز وضع المركز المالي لها وهمياً وإخفاء الديون خارج الميزانية.

تتمثل مشكلة البحث في أن القصور في مخرجات نظام المحاسبة المالية وعدم قدرة بيئة المحاسبة على مقابلة التطور السريع والتنوع في الأدوات المالية المشتقة، من حيث المحاسبة والإفصاح عنها بعدالة، يحول دون استخدام هذه الأدوات المالية المبتكرة والاستفادة من مزاياها كأداة فعالة لإدارة المخاطر والتحوط، وإن عدم الإيفاء بمتطلبات المحاسبة والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حال استخدام هذه الأدوات يمكن أن يؤدي إلى التلاعب المحاسبي وخداع المستثمرين والدائنين، لذلك يهدف هذا البحث لدراسة الإطار العلمي للأدوات المالية المشتقة، وتحديد طرق القياس والإفصاح عنها ومتطلبات ذلك وفق معايير المحاسبة الدولية، بعد تحديد مفهومها وعرض مزاياها ومخاطرها المرافقة، من خلال استخدام منهج الاستدلال الاستنباطي، من أجل التعرف على المشكلة وتكوين إطار معرفي حولها وجمع البيانات عنها واستخدام التجريد العقلي للوصول بعدها إلى النتائج النظرية، كما يهدف البحث إلى تحديد العلاقة بين مقابلة وتلبية هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية والمحاسبية سواء كانت على مستوى السوق المالي أم على مستوى الوحدة الاقتصادية، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة، ولتحقيق هذا الهدف لجأ الباحث إلى منهج الاستدلال

الاستقرائي فبعد تحديد الفروض تم جمع البيانات من عينة البحث، ثم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للوصول إلى النتائج وتعميمها فيما بعد.

انتهى البحث إلى أن الاستفادة من مزايا المشتقات المالية أو تكبد خسائر نتيجة التعامل بها، يتوقف على كيفية استخدامها كوسيلة لتخفيض المخاطر أو كأداة للمضاربة، وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة قوية بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة، وبين وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية، ووجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية، وكذلك جود علاقة قوية أيضاً بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين توفر البنى المالية التحتية اللازمة ووجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي، وتحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد، لذلك فإن إمكانية نجاح التعامل والمحاسبة والإفصاح عن هذه الأدوات مستقبلاً في السوق المالية مرهون بتلبية تلك المتطلبات.

المقدمة

تتعرض الوحدات الاقتصادية أثناء أدائها لأعمالها المالية والتجارية إلى العديد من المخاطر، تلك المخاطر ناتجة عن ظروف عدم التأكد المحيطة بالوحدة الاقتصادية التي تتحكم بها مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغيرها ذات الطبيعة المتغيرة والسريعة في التقلب، مما ينتج عنها أنواع متباينة من المخاطر، الأمر الذي يتطلب من الإدارة المالية عند أداء مهمتها العمل على إدارة هذه المخاطر والتخفيف منها، وذلك من خلال ابتكار واستخدام الأدوات المالية التي تعمل على تجنب تلك المخاطرة من أجل تحقيق الأرباح المرضية، وما الأدوات المالية المشتقة إلا أحد تلك الابتكارات المالية التي تعمل على تجنب المخاطر والتحوط منها.

نتيجة لهذا التطور السريع في أنماط التعاملات وأنواع الأدوات المالية فإن بيئة المحاسبة، سواء كانت النظم المحاسبية أم الكوادر البشرية أم القوانين والتشريعات التجارية والمالية يجب أن تتطور باستمرار لتتلاقى التطور السريع والتنوع في الأدوات المالية، حيث أصبح المستثمرون حالياً أكثر اهتماماً بتنويع استثماراتهم والابتعاد عن الأدوات المالية التقليدية، واتجهوا إلى حلول استثمارية متطورة وذكية، ومنها المشتقات المالية التي تمثل وسيلة فعالة في تخفيض درجة المخاطرة، فمن خلالها تقوم الإدارة المالية باستخدام الأدوات المتوفرة لخلق أدوات أخرى جديدة، الأمر الذي أدى إلى تسمية تلك العملية بالهندسة المالية Financial Engineering.

بما أن الأدوات المالية المشتقة تتمتع بخصوصية عن غيرها من الأدوات المالية، من حيث أنها تعد أكثر تعقيداً، وأن قيمتها تتعلق بقيم أصول مالية أو حقيقة أخرى، هذا بدوره يؤدي إلى اختلاف أسس وطرق المحاسبة عنها مقارنة بغيرها من الأدوات المالية التقليدية، بالتالي كان لا بد من إيجاد قواعد محاسبة خاصة بها، من أجل التمكن من قياسها وتحديد أثر استخدامها على القوائم المالية وتقييم مدى فعالية هذه الأدوات في إدارة المخاطر والتحوط، لذلك فإن هذا المجال الجديد شكل تحدياً للمحاسبة والمحاسبين سواء كان ذلك أكاديمياً أم مهنياً في كيفية التعامل محاسبياً مع هذه الأدوات المبتكرة، حيث أن عدم وجود سياسات ومعايير محاسبية واضحة لهذه الأدوات حتى وقت قريب كان أحد أهم الأسباب لإخفاق العديد من الشركات في التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي مثل: Gibson & Enron & Procter Gamble. [Nir, Naor, 2003, p1] Greetings

الشركات والمؤسسات المالية في البلدان النامية لم تستفد عامة من هذه التطورات، لأسباب عديدة منها تأخر نشوء أسواقها المالية أصلاً، إضافة لعدم وجود الخبرة الكافية للتعامل بهذا النوع من الأدوات المالية، وعدم الإلمام الكافي بمفهومها، وآلية التعامل بها واعتبارات اتخاذ القرار المتعلقة بها وتسعيرها، نظراً لحدوثها نسبياً، مما يؤدي إلى الحد من التعامل بها وبالتالي عدم إمكانية

الاستفادة من ميزاتهما، لكن الواقع الجديد والحاجة الملحة لاستخدامها يفرض على هذه البلدان العمل على دراسة مدى إمكانية تطبيق التعامل بهذا النوع من الأدوات المالية، ودراسة مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية أيضاً اللازمة لقياسها وتحديد أثرها على القوائم المالية، وتقييم مدى فعاليتها في إدارة المخاطر لمختلف الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية التي تستخدمها.

يرغب الباحث من خلال هذا البحث في جذب الانتباه لأهمية الأدوات المالية المشتقة ومزاياها ودورها في إدارة المخاطر، ثم تحديد معوقات المحاسبة والإفصاح عنها ورصد متطلبات ذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مشكلة البحث

مع دخول سورية في مرحلة إنشاء سوق دمشق للأوراق المالية تتزايد الحاجة لهذا النوع من الأدوات المالية المبتكرة، لإدارة المخاطر التي يمكن أن تنشأ جراء التقلبات غير المرغوب فيها بالسوق، لكن القصور في مخرجات نظام المحاسبة المالية وعدم قدرة بيئة المحاسبة السائدة حالياً، المتمثلة بالنظم المحاسبية والكوادر البشرية والقوانين والتشريعات التجارية والمالية، على مقابلة التطور السريع والتنوع في الأدوات المالية المشتقة من حيث المحاسبة والإفصاح عنها بعدالة يحول دون استخدام هذه الأدوات المالية المبتكرة والاستفادة من مزاياها كأداة فعالة لإدارة المخاطر والتحوط، وإن عدم الإيفاء بمتطلبات المحاسبة والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يؤدي إلى التلاعب المحاسبي وخداع المستثمرين والدائنين. ويمكن بلورة مشكلة البحث بالسؤال التالي:

كيف يمكن تلبية متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحال استخدامها مستقبلاً؟ من خلال تحديد مايلي:

- ١- كيف يتم المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية؟
- ٢- ماهي مشاكل وطرق قياس القيمة العادلة لهذه الأدوات؟
- ٣- ماهي المتطلبات الإدارية والتنظيمية على مستوى إدارة الوحدة الاقتصادية؟
- ٤- ماهي المتطلبات التقنية والقانونية والتشريعية على مستوى السوق المالي؟

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المشتقات المالية، إلا أن الباحث قد تمكن من الوصول إلى الدراسات التالية:

أولاً: دراسة **Ane Tamayo & Karl V. Lins (٢٠٠٨)** بعنوان "هل تؤثر محاسبة المشتقات المالية على إدارة المخاطر لدى الشركات؟ (دراسة ميدانية دولية)", "Does Derivative Accounting Affect Risk Management ?International Survey" [Ane Tamayo & Karl V. Lins , ٢٠٠٨: p31,32]

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الجديدة عن المشتقات المالية على أنشطة إدارة المخاطر للوحدة، من خلال إجراء استبيان شمل العديد من الشركات حول العالم، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن ما يزيد عن ٤٠٪ من الوحدات الاقتصادية قد تأثرت سياسة إدارة المخاطر لديها بتطبيق معايير المحاسبة الجديدة عن المشتقات المالية، حيث حدثت هذه المعايير من قدرتها على التحوط بسبب شروط ومتطلبات وقواعد التحوط الشديدة التي وضعتها، وأظهرت الدراسة أيضاً أن مستخدمي المشتقات المالية بغرض المضاربة كانوا أكثر تأثراً بالمعايير الجديدة، وذلك بسبب زيادة التقلبات في الأرباح لديهم عند تطبيقهم المعايير الجديدة بسبب اعتماد هذه المعايير على التقييم الدوري للأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة وعكس تغيرات السوق بشكل مستمر على القوائم المالية للوحدة وخاصة قائمة الدخل عند استخدام المشتقات المالية في المضاربة، وعدم استخدامهم بنفس الوقت لهذه الأدوات في التحوط وإدارة مخاطر هذه التقلبات غير المرغوب بها، كذلك سجلت الدراسة انخفاض جوهري في استخدام الوحدات لتحوطات العملة الأجنبية بسبب عدم تلبيةها في كثير من الأحيان لشروط وقواعد ومتطلبات التحوط المحددة وفقاً لهذه المعايير، وخلصت هذه الدراسة أيضاً إلى أن التأثير لهذه المعايير متباين ويختلف من منشأة لأخرى.

ثانياً: دراسة **Teixeira Lopes Patricia (٢٠٠٧)** بعنوان "المحاسبة عن عقود مشتقات الكهرباء حسب معيار المحاسبة الدولي IAS39" "Accounting for electricity derivatives under IAS 39" [Teixeira Patricia, 2007: p233-246, 14p]
اعتبرت هذه الدراسة أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 يشكل تحدياً كبيراً للممارسات المحاسبية للأدوات المالية بشكل عام، وللأدوات المالية المشتقة بشكل خاص، وعدته معياراً معقداً، ولفتت انتباه كل من الأكاديميين والمحاسبين المهنيين، تهدف هذه الدراسة لوصف وتحديد متطلبات وقواعد المحاسبة عن العقود المستقبلية للكهرباء، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- اعتبر معيار المحاسبة الدولي IAS39 عقود مشتقات السلع بشكل عام ومنها العقود المستقبلية في الكهرباء أنه يمكن استثنائها من أنها معدة للاستخدام الداخلي للمنشأة بحالات معينة، فإذا كانت غير معدة للاستخدام الداخلي ويمكن تسويتها نقدياً أو بأداة مالية أخرى وفق شروط العقد فإنها تعد خارج الاستثناء من هذا المعيار الوارد في الفقرة الخامسة منه، وبالتالي فهي بهذه الحالة تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS39.

٢- إن هذه الشروط التي حددها المعيار لإمكانية شموله للعقود السلعية معقدة وتحتاج لدراسة كل حالة على حدة.

٣- بما أن العقود المستقبلية للسلع تتحرك بعكس اتجاه الأصل الأساسي المتضمن (أسعار الكهرباء)، أي أن العلاقة عكسية فهي مؤهلة لأن تطبق عليها شروط محاسبة التحوط.

٤- يتطلب تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة أن يتم التقرير عن جميع المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويسمح بتطبيق قواعد محاسبة التحوط عليها بحال توافر علاقة تحوط فعالة.

ثالثاً: دراسة Gorgin Robert & Gogolis (٢٠٠٥) بعنوان " تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 من قبل البنوك السويدية - استخدام مبادلات أسعار الفائدة في التحوط" **Implementation Of IAS39 By Swedish Banks-Interest Rate Swaps In "**

[Gorgin Robert & Gogolis Sergejs, 2005, p1] **"Hedging Applications"**

يقوم هذا البحث بدراسة الصعوبات التي تواجه البنوك السويدية في تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 الذي يفرض متطلبات جديدة للاعتراف والقياس للأدوات المالية، ويضع قواعد محاسبة التحوط اللازمة لاستخدام الأدوات المالية المشتقة كأداة تحوط، بالإضافة لدراسة تأثير تطبيق وتبني هذا المعيار الجديد على بنية قائمة المركز المالي للبنوك السويدية المدرجة في البورصة، من خلال دراسته لإمكانية تحسين الشفافية في التقرير عن الأدوات المالية المشتقة في قوائم هذه البنوك، مع التركيز بشكل خاص على مبادلات أسعار الفائدة بالتحديد كأداة تحوط لخطر التغير في أسعار الفائدة باعتبارها أكثر الأدوات المالية المشتقة شيوعاً بين البنوك السويدية، توصل الباحثان إلى أن الناحية السلبية لتطبيق المعيار IAS39 أنه يؤدي إلى زيادة التقلبات في الأرباح كنتيجة لاعتماده على نموذج القيمة العادلة في التقييم للأدوات المالية، لكن يمكن الحد من هذه التقلبات باستخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط وليس للمضاربة، ومنها مبادلات أسعار الفائدة IRS واستخدام قواعد محاسبة التحوط التي نص عليها المعيار، وتوصلت إلى أن قيام البنوك بتقييم الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في قائمة المركز

المالي كما نص معيار المحاسبي الدولي IAS39 يؤدي إلى زيادة الشفافية بالتقارير المالية لأنه يقلص خطر وجود خسائر مخفية غير مفصح عنها بحال اعتبارها Off Balance Sheet Items وعدم الإفصاح عنها ونتائج عملياتها.

رابعاً: دراسة Susan S. Hamlen & James A. Largay (٢٠٠٥) بعنوان "هل يجعل معيار المحاسبة المالي الأمريكي SFAS133 التقرير عن المشتقات المالية أكثر شفافية؟ نظرة على مؤشر داو جونز ٣٠", "Has Sfas133 Made Derivatives Reporting More Transparent? A Look at the Dow-Jones 30

[Susan S. Hamlen & James A. Largay, 2005: p215-230]

ناقشت هذه الدراسة حاجات المستثمرين للمعلومات عن المخاطر المالية، ووثقت كيف قامت هذه الشركات بتلبية وتنفيذ متطلبات معيار المحاسبة المالي الأمريكي FASB133 (المحاسبة عن المشتقات المالية وأنشطة التحوط)، وقامت بفحص مدى امتثال هذه الشركات لمتطلبات هذا المعيار حول المعلومات الكمية والنوعية عن خطر السوق المتعلق بالمشتقات المالية، وتأثير تبني FASB133 على الإفصاح، وجدت الدراسة أن هذه الشركات قد زادت إفصاحاتها بشكل عام بعد تبني هذا المعيار، لكن هذه الإفصاحات ليست غنية بالمعلومات المفيدة كفاية كما هو متوقع، ووجدت أن معرفة أثر المشتقات المالية على القوائم المالية بموجب هذه الإفصاحات كان قليلاً، حيث أن دمج المشتقات المالية وأنشطة التحوط بالعناصر الأخرى في قائمة المركز المالي أدى لصعوبة التحليل من أجل معرفة أثرها على المخاطر المالية، وإن الإفصاحات عن طريق الحواشي FOOTNOTES المتعلقة بالمشتقات المالية تجعلها معزولة وغير تامة وغير متصلة بالقوائم المالية.

خامساً: دراسة Margaret Woods and David Marginson (٢٠٠٤) بعنوان "المحاسبة عن المشتقات المالية: تقييم التقارير المالية المنشورة من قبل البنوك البريطانية", "Accounting for derivatives: An evaluation of reporting practice by UK banks" [Woods & Marginson, 2004: p373-390]

تناولت هذه الدراسة معيار التقرير المالي الثالث عشر FRS13 الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية البريطانية في عام ١٩٩٨ بعنوان: "المشتقات والأدوات المالية الأخرى- الإفصاحات"، بالتطبيق على التقارير المالية السنوية للبنوك البريطانية بدءاً من عام ١٩٩٩ لغاية ٢٠٠٤، وذلك بهدف تقييم مدى الفائدة من الإفصاحات المقدمة بموجب هذا المعيار من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية لهذه البنوك، حيث تم قياس هذه الفائدة من خلال اعتبارات

الأهمية النسبية والملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة والفهم للبيانات المالية المنشورة، وتوصل الباحثان إلى أن الإفصاحات الوصفية (السردية) من قبل البنوك كانت عامة، أما الإفصاحات الرقمية غير تامة وغير قابلة للمقارنة دائماً، وأنه من الصعب للمستخدم الدمج بين المعلومات الوصفية والرقمية لتحديد وتقييم مخاطر محفظة البنك، هذا ينجم عنه أن التقارير المالية المنشورة لها أثر محدود على إمكانية تحديد الأخطار التي تتعرض لها المؤسسات المالية، وتوصي الدراسة بضرورة مقابلة متطلبات تطبيق FRS13 معيار التقرير المالي البريطاني الخاص بالإفصاح عن المشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية بما يمكن المستخدمين من تحديد وتقييم درجة تعرض المؤسسات المالية للمخاطر.

سادساً: دراسة Kawaller Ira G & Koch, Paul D (٢٠٠٠) بعنوان "مقابلة وتحقيق شرط توقع فعالية التحوط Hedge Effectiveness كأحد متطلبات تطبيق قواعد محاسبة التحوط", "Meeting the Highly Effective Expectation Criterion for Hedge"

[Kawaller, Ira G&Koch, Paul D, 2000: p79-87,9p] "Accounting

تم تحديد مشكلة الدراسة بأن أحد أهم متطلبات تطبيق قواعد محاسبة التحوط حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، هو التوثيق المسبق لإمكانية فعالية التحوط، كي تصنف كعلاقة تحوط كمتطلب وشرط أساسي لتطبيق قواعد محاسبة التحوط، حيث حددت هذه الدراسة إمكانية استخدام الوسائل الإحصائية من أجل قياس درجة التحوط وخاصة طريقة تحليل الانحدار الإحصائية Regression Analysis، التي تحدد كل من سعر أداة التحوط وسعر البند المحوط كمتغيرين أساسيين، وتقوم بحساب معامل الانحدار (مربع معامل الارتباط) الذي يبين مدى التغير في قيمة البند المحوط المتعلقة بالتغير في أداة التحوط، وتحدد الدراسة أيضاً شروط ومتطلبات تطبيق هذه الطريقة من حيث الحالات الواجب تطبيقها والأسعار التي يجب أخذها عند تطبيق نموذج تحليل الانحدار، من أجل معرفة مدى فعالية علاقة التحوط المفترضة، وتخلص الدراسة إلى أن هذا يتطلب كادر له خبرة في التحليل الإحصائي لتفادي الأخطاء الإحصائية التي يمكن أن تحدث والتي قد تجعل النتائج بهذه الحالة أسوأ من عدم إجراء التحليل الإحصائي لعلاقة التحوط أصلاً.

سابعاً: دراسة Johnson & Swieringa (١٩٩٦) بعنوان "تحوط المشتقات والدخل الشامل"، "Derivatives Hedging and Comprehensive Income"

[Johnson, L. Todd & Swieringa, J. Robert, 1996: p109.122], انطلقت هذه الدراسة من محاسبة التحوط التي باتت من المواضيع التي لا تخلو منها مخططات منظمات

الأعمال حول العالم والأدوات المالية المشتقة التي تستخدم لأنشطة التحوط، والتي اهتمت بها العديد من المجالس المحاسبية وإصدار المعايير المتعلقة بالمحاسبة عنها، وانتهت الدراسة إلى أن كل من المشتقات ومحاسبة التحوط والتقارير عن الدخل الشامل كلها تصب في طريق واحد، الأمر الذي دفع هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB إلى تقديم مقترحه حول تلك المسائل، إذ استمر في الحث على إزالة قياس التكلفة تدريجياً من النموذج المحاسبي ذلك المبدأ الذي يمثل إحدى الدعامتين الأساسيتين اللتين قدمهما Paton & Littleton سنة ١٩٤٠ لأن القياس بالتكلفة لا يتلاءم مع القياس بالقيمة العادلة، أما بالنسبة للدعامة الثانية "المقابلة والتحقق" فإنها تستمر كما في قائمة الدخل التقليدية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

نلاحظ من الدراسات السابقة أنها جميعها تطرقت لأساليب ومتطلبات القياس والإفصاح للأدوات المالية المشتقة والمعوقات التي تعترض التطبيق العملي لذلك في بلدانها، في ظل المعايير ذات العلاقة التي تصدرها المنظمات المهنية المختلفة، حيث لا يوجد على حد علم الباحث في سورية إلى الآن، دراسة تناولت الأدوات المالية المشتقة من حيث متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالمحاسبة والإفصاح عنها، وعلاقة نجاح ذلك بوجود الأسواق المالية النشطة (توفر واقتباس القيم العادلة) من جهة، وبالهيكल التنظيمي والمتطلبات الداخلية على مستوى الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا ما يميز البحث ومن هنا جاء الدافع لدى الباحث بتناول هذا الموضوع مع دراسة ميدانية لدراسة العلاقة المفترضة في هذا البحث.

أهمية البحث

إن التوجه المتزايد من أجل تفعيل سوق الأوراق المالية في سورية لدفع حركة الاقتصاد الوطني عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمار وتوظيف الأموال أمام المصارف والشركات والمؤسسات المالية الأخرى، يؤدي إلى تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لديها وازدياد ضرورة استخدام أدوات الهندسة المالية المبتكرة، ومنها الأدوات المالية المشتقة لمواجهة التقلبات غير المرغوب بها في الأسعار والمعدلات، لذلك يستمد البحث أهميته من أنه:

١- يتناول مشكلة معاصرة تنجم عن ازدياد الحاجة لدى مختلف الفعاليات لاستخدام الأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر، وخاصة بعد إنشاء سوق دمشق للأوراق المالية في سورية، وبالتالي زيادة إمكانية تعرضها لمخاطر التقلبات غير المرغوبة في الأسعار والمعدلات.

٢- يحاول تحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالنسبة للفعاليات التي يمكن أن تستخدم الأدوات المالية المشتقة في إدارة مخاطرها، وتقوم باعتماد المعايير معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية.

هدف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

١- إزالة الغموض عن مفهوم الأدوات المالية المشتقة من خلال التقديم النظري لمعظم النواحي الخاصة بهذا الموضوع.

٢- توعية إدارة الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية إلى المميزات والمخاطر التي ترافق استخدام أساليب إدارة المخاطر الحديثة موضوع البحث فهي تساهم في تغطية المخاطر والتحوط من ناحية، ومن ناحية أخرى تعرض تلك الوحدات الاقتصادية إلى مخاطر الإفلاس المفاجئ في حالة التماهي في استخدامها وبشكل خاص عند التعامل بها من غير المتخصصين وبدون متابعة وإشراف.

٣- تحديد مشاكل الإثبات والقياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة.

٤- تطويع الفكر المحاسبي لاستيعاب أساليب إدارة المخاطر الحديثة باستخدام الأدوات المالية المشتقة من خلال إلقاء الضوء على المحاولات التي بذلتها المنظمات المهنية وخاصة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع الأسس والمعايير التي تحكم عملية القياس والإفصاح عنها المتمثلة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي رصد

وتحديد متطلبات التعامل والمحاسبة والإفصاح عنها بالاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٥- التعرف على آراء أكاديمي المحاسبة حول أهمية استخدام الأدوات المالية المشتقة وضرورة القياس والإفصاح عنها ومتطلبات ذلك.

٦- تقديم اقتراحات لتلبية المتطلبات وتجاوز المعوقات للتعامل والمحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة.

فرضيات البحث

بعد استخلاص المعلومات النظرية من الكتب والدوريات وإصدارات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بموضوع البحث، أمكن للباحث تحديد فرضيات البحث، واختبارها فيما بعد بالقيام بالدراسة الميدانية والوصول للنتائج.

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود سياسة محددة واستراتيجيه لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عنها.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام سوق مالية كفاء، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية.

منهج البحث

استخدم الباحث مدخل الاستلال الاستنباطي عن طريق جمع المعلومات عن الأدوات المالية المشتقة، وعرض الأدبيات المحاسبية والمالية المختلفة وإصدارات المنظمات المهنية الدولية وخاصة مجلس معايير المحاسبة التي تناولت الأدوات المالية المشتقة لتكوين إطار معرفي حول المشكلة، ثم استخدم التجريد العقلي لمناقشة موضوع الأدوات المالية المشتقة واستخلاص إجراءات وطرق القياس والإفصاح المحاسبي الخاصة بها للوصول للنتائج.

انتقل الباحث بعد ذلك إلى الجزء الميداني العملي باستخدام منهج الاستدلال الاستقرائي والاستنباطي معاً، حيث قام بوضع فروض الدراسة، ثم انتقل لأرض الواقع لإجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات عن واقع المؤسسات المالية ومعرفة آراء الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المحاسبة لتحديد هذه المتطلبات وكيفية تلبيتها في ظل واقع بيئة المحاسبة

الحالية, وعلاقتها بإمكانية نجاح تطبيق التعامل والمحاسبة والإفصاح عنها, ثم قام بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة لهذه البيانات واستخلاص النتائج وتعميمها فيما بعد تحقيقاً لأهداف البحث.

مجتمع وعينة الدراسة

تم تحديد مجتمع الدراسة في بيئة الأعمال السورية الذي يتألف من أربع فئات وهي: فئة المصارف الخاصة, وفئة المتخصصين في بنك سورية المركزي, وفئة شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى العاملة في سورية, وفئة أكاديمي المحاسبة في سورية, وتم اختيار عينة من كل فئة: عينة المصارف الخاصة شملت (6) مصارف خاصة من أصل (9) مرخصة وعاملة ومصرفين مرخصين عاملين حتى الآن في سورية بعد صدور قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١, وعينة من المتخصصين في مصرف سورية المركزي بلغت ٢٦ مفردة, وعينة من شركات المراجعة والمحاسبة الكبرى العاملة في سورية شملت ٤ شركات من أصل ٥, والاعتماد أيضاً على عينة الأكاديميين المتخصصين بلغت ٣٣ مفردة لاستبيان آرائهم نظراً لاطلاعهم الكافي على موضوع على البحث.

أدوات الدراسة (مصادر جمع المعلومات والبيانات)

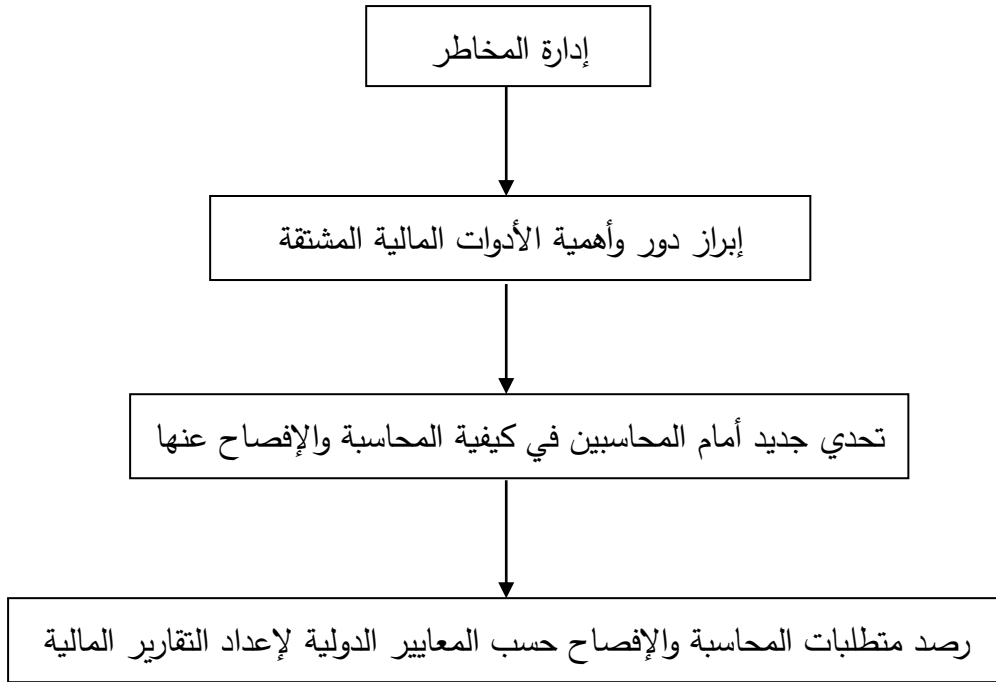
انسجماً مع أهداف البحث وفرضياته اتبع الباحث في إعداد البحث الأساليب الآتية:
ففي الدراسة النظرية استند الباحث في إتمام الإطار النظري وفقراته إلى:
المصادر العلمية والمتمثلة بالمراجع والأدبيات والكتب العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.

ما وفرته شبكة المعلومات العالمية - الإنترنت.
أما في الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية تم تصميمه بغرض جمع البيانات, حيث روعي في إعداده وتوزيعه اتباع الأسلوب العلمي المتعارف عليه في الدراسات العلمية.

صعوبات البحث

واجه الباحث صعوبة أيضاً بسبب قلة المصادر والدوريات التي تتناول الجانب المحاسبي للأدوات المالية المشتقة في المصادر العربية واقتصارها على المصادر الأجنبية.

نموذج البحث



الفصل الأول

مدخل إلى المشتقات المالية

Introduction To Financial Derivatives

المبحث الأول: نشأة المشتقات المالية ومفهومها وأنواعها.

المبحث الثاني: أهمية المشتقات المالية ودورها في التحوط، ومخاطر التعامل بها.

المبحث الأول

نشأة المشتقات المالية ومفهومها وأنواعها

نشأة المشتقات المالية وتطورها

شهدت صناعة المشتقات المالية Derivatives Industry خلال السنوات الماضية نمواً كبيراً ومتسارعاً، نتيجة المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها، من مصارف وصناديق الاستثمار والتقاعد وبيوت السمسرة والأوراق المالية وغيرها، سواء على صعيد تداول هذه الأدوات وتجاريتها، أم على صعيد تنوع هذه الأدوات، حيث شملت مجموعة واسعة من العقود المالية لكافة أنواع الأوراق المالية والسلع وغيرها من الأصول الأخرى، وكذلك على صعيد توسع قاعدة المشاركين في أسواق المشتقات، وتشير إحصاءات بنك التسويات الدولية Bank of International Settlements (BIS) إلى أن حجم التداول بالمشتقات على اختلاف أنواعها ارتفع من نحو ١.١ حتى ٢.٦ تريليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨، ومن ٤.٢ حتى ٧.٦ تريليون دولار خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١، ومن ١٢ حتى ١٦ تريليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ووصل نحو ٤٥ تريليون دولار في نهاية العام ١٩٩٤، وبذلك يكون سوق المشتقات العالمية قد توسع بأكثر من ٤٠ ضعفاً خلال تسع سنوات [الهندي، عدنان، ١٩٩٦: ص ١٣].

إن استخدام المشتقات المالية ليس بالأمر الجديد، حيث كانت تستخدم في اليابان في القرون الوسطى من قبل منتجي الأرز [أسعد، رياض، ١٩٩٨: ص ٤٣]، أما في التاريخ الحديث فيختلف تاريخ ظهور ونشأة المشتقات المالية باختلاف أنواعها، فبالنسبة لعقود الخيارات Options Contracts يعود النظام الحالي لأسواق الخيارات إلى القرن التاسع عشر حيث كانت الخيارات في بدايتها متاحة على الأسهم فقط ثم نشأت في بداية هذا القرن مجموعة من الشركات تدعو نفسها مجمع سمسرة وتجار خيارات البيع والشراء (Put & Call Brokers&Dealers Association) (Don N. Chance, 2004: p.21) التي كان لها الفضل في تأسيس سوق الخيارات، وكانت تلعب دور الوسيط في العملية Broker أو تدخل كطرف أساسي يتاجر بالخيارات Dealer، وفي عام ١٩٧٣ حدثت تغييرات كبيرة حيث نظمت هيئة شيكاغو للتجارة Chicago Board Of Trade (CBOT) بورصة خيارات هيئة شيكاغو Chicago Board Options Exchange التي سميت اختصاراً CBOE، فتحت هذه البورصة أبوابها للتداول

لأول خيار شراء في ٢٦ نيسان ١٩٧٣، ولأول خيار بيع في حزيران ١٩٧٧ [Don N. Chance, 2004: p.21]. وضعت CBOE القواعد والشروط اللازمة لتداول الخيارات، وقامت أيضاً بإدارة هذه البورصة بإنشاء شركات تسمى غرف المقاصة Clearing Houses التي كانت مهمتها ضمان عملية تداول الخيارات وحماية المستثمرين من عدم إمكانية الإيفاء بمتطلبات وشروط العملية من قبل أحد الأطراف، هذا بدوره جعل الخيارات أداة مالية أكثر جاذبية بالنسبة لعامة المستثمرين، بعد ذلك شهدت هذه البورصات تطوراً هائلاً بالتعامل بالخيارات على إثر التطور السريع في أسواق الأسهم، لكن هذه الأسواق النظامية لتداول الخيارات ومنها CBOE شهدت ولا تزال منافسة كبيرة من قبل المنظمات والمصارف والشركات والأطراف التي تبرم الخيارات في السوق الموازية Over The Counter (OTC)، وذلك بسبب إمكانية تفصيل الاتفاق حسب رغبة الأطراف المتعاملة وانخفاض الرسوم اللازمة لإبرام الصفقات وعدم وجود شروط صارمة في هذه الأسواق على خلاف الأسواق النظامية لهذه الخيارات [Don N. Chance, 2004: p.22].

أما بالنسبة للعقود الآجلة Forward Contracts وعقود المستقبلات Future Contracts فإن العقود الآجلة منتشرة بشكل طبيعي بالحياة اليومية، حيث يعود التعامل بالعقود الآجلة لبداية التجارة في القرون الوسطى [Don N. Chance, 2004: p.271]، حيث كان التجار يتعاقدون على التسليم اللاحق للبضائع بأسعار محددة مسبقاً، بعدها بمئات السنين بدأ تنظيم أسواق السلع في المدن الأوروبية الرئيسية، وفي الأربعينات من القرن الثامن عشر كانت شيكاغو مركز للنقل وتوزيع للبضائع في الغرب الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان المزارعين يشحنون محاصيلهم من الحبوب خاصة إلى شيكاغو للبيع والتوزيع شرقاً عبر السكك الحديدية، ولكن بسبب الطبيعة الموسمية لإنتاج الحبوب كانت تشحن كميات كبيرة منها إلى شيكاغو في الوقت نفسه في نهاية الصيف، لكن الطاقة التخزينية للمدينة كانت عاجزة عن مقابلة هذه الزيادة المؤقتة بالسلع، أما أسعار هذه المحاصيل كانت تنخفض في مواسم الحصاد وتبدأ بالارتفاع تدريجياً مع انخفاض مخازنها، وفي عام ١٨٤٨ اتخذت مجموعة من رجال الأعمال الخطوة الأولى باتجاه حل هذه المشكلة بتشكيل هيئة شيكاغو للتجارة (Chicago Board Of Trade), CBOT حيث كان هدفها المبدئي تنظيم ووضع المعايير الكمية والنوعية للحبوب [Don N. Chance, 2004: p.271]، وبعد عدة سنوات تم تطوير أول عقد آجل وسمي بعقد الوصول (To Arrive Contract) [Don N. Chance, 2004: p.272] الذي ينص على قيام المزارع بتسليم الحبوب في وقت آجل بسعر محدد مسبقاً، أي عدم قيامه بشحن المحصول إلى شيكاغو في وقت الحصاد وتخزينه حتى وقت البيع وإنما يتم الشحن والتسليم بموعد محدد مسبقاً وبيع بموجب عقد البيع الآجل، إلا أن المضاربين وجدوا بهذه الأداة الجديدة أكثر من مجرد شراء وبيع

الحبوب حيث بإمكانهم المضاربة على السعر, مما دفع هيئة شيكاغو للتجارة إلى إنشاء مجموعة من القواعد والإجراءات لجمع وتنظيم هذه التعاملات, وبعدها تم تشكيل العديد من البورصات حيث شهدت فترة التسعينات تطوراً كبيراً وانفجاراً في إنشاء البورصات الآجلة في العالم بأسره, لقد كانت هذه البورصات خلال أول ١٢٠ سنة من نشاطها تتيح تداول عقود السلع مثل السلع الزراعية والمعادن, بعدها في عام ١٩٧١ وبعد أن سمح الاقتصاد الغربي بالتقلبات في أسعار عملاته فتح هذا المجال لتشكيل السوق النقدية الدولية International Monetary Market في عام ١٩٧٢ التي دعيت اختصاراً IMM, وهي منظمة تابعة لبورصة شيكاغو التجارية CME متخصصة بتداول العقود المستقبلية على العملات الأجنبية [René , 2005: p24] M. Stulz, هذه كانت بداية التعامل بالعقود المستقبلية عن العملة الأجنبية Futures, وفي عام ١٩٧٦ قدمت السوق النقدية الدولية أول عقد مستقبلي على السندات الحكومية والأدوات المالية القصيرة الأجل ٩٠ يوم (سندات الخزينة الأمريكية) [Don N. Chance, 2004: p.272].

مع تطور البورصات قامت إداراتها بتشكيل فريق متخصص يقوم بالبحث باستمرار لتطوير أدوات مالية جديدة وأنواع عديدة من المشتقات المالية بما يلبي حاجة المستثمرين ومتطلباتهم, فظهرت أنواع عديدة من المشتقات مثل عقود المبادلة (المقايضة) Swaps, أما أول عقد مبادلة لأسعار الفائدة فقد حدث في عام ١٩٨١ بين شركة IBM مع WORLD BANK [حماد, ٢٠٠٢: ص٢٠٥], وبدأت بعدها تظهر أدوات مالية مشتقة مركبة وسميت بالهجينة Hybrid مثل Swaption وهو عبارة عن حق خيار للدخول في عقد مبادلة معين في وقت محدد.

أما بالنسبة للأسواق العربية يمكن أن نجد التعامل بالمشتقات المالية إذا وجد فهو على شكل اتفاقيات فردية بين المستثمرين والشركات, وقد يكون مبدئها سائداً بين بعض التجار خارج البورصة في السوق الموازية Over The Counter, وفي آذار عام ٢٠٠٥ سمح سوق الكويت للأوراق المالية بتداول خيارات الشراء, حيث كان أول سوق مالي عربي يبدأ بتداول المشتقات المالية بشكل منظم.

مفهوم المشتقات المالية وأنواعها

وضعت العديد من التعاريف للأدوات المالية المشتقة لبيان ماهيتها، حيث يرى Shroeder أن المشتقات "صفقة يوجد فيها طرف يكشف عن عدم حاجته للمخاطرة ويستطيع التخلص من جزء من تلك المخاطرة أو كلها من خلال تحويلها إلى طرف آخر، وتأخذ تلك الصفقة صنفاً من أصناف المشتقات المتعددة" [Shroeder,1998: p.491] كما أورد Chance تعريف آخر للمشتقات المالية [Chance, 2004: p2] على أنها "أداة مالية تقدم عائداً مبنياً على أساس عائد بعض الأصول الأساسية الأخرى".

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فإن المعيار رقم ٣٩ في الفقرة (١٠) منه، قدم تعريفاً للمشتقات وهو [المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦: ص ١٧١٧] " أداة مالية:

١- تتغير قيمتها استجابة للتغير في معدل فائدة، سعر أوراق مالية، سعر سلعة، معدل صرف عمله، معدلات أو أسعار المؤشر، تسمين ائتمان أو مؤشر ائتمان Credit Rating or Credit Index أو متغيرات مماثلة (في بعض الأحيان تدعى الأساس (Underlying).

٢- لا تتطلب صافي استثمار أولي أو تتطلب مبلغاً قليلاً كصافي استثمار أولي نسبة إلى أنواع أخرى من العقود التي تستجيب بشكل مماثل للتغير في شروط السوق.

٣- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي".

وعرفها بيان التدقيق الدولي رقم ١٠١٢ " تدقيق الأدوات المالية المشتقة " بأنها: "مصطلح عام يستخدم لتصنيف مجموعة واسعة من الأدوات المالية والتي تعتمد قيمتها أو تشتق من نسبة أو سعر ضمنيين مثل أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو أسعار السلع، ومن الممكن أن تكون عقود الأدوات المالية المشتقة إلزامية أو غير إلزامية أي أنها إما أن تكون مرتبطة بتدفقات نقدية إلزامية في تواريخ مستقبلية مثلاً (إلزامية)، أو تملك خصائص الاختيار حيث يكون لأحد الأطراف الحق في أن يقوم الطرف الآخر بتنفيذ العقد وتسليمه أو الاستلام منه للأصل الأساس (غير إلزامية)" [إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٥: ص ٨٢٩، ٨٢٨]، وسبب تسمية هذا النوع من الأدوات المالية بالمشتقات لأن قيمتها السوقية تشتق أو تتوقف على القيمة السوقية لأصل آخر يتداول في سوق حاضر (فوري)، فمثلاً: سعر عقد آجل لشراء سهم ما، يتوقف على القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية.

وعرفها مجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي FASB في المعيار رقم ١٣٣ وفي المقطع ٦ منه، على أنها [FASB, SFAS133, Para6: 1998]:
"أداة مالية أو عقد يتصف بكل الخصائص الآتية:

١- يكون له واحد أو أكثر من الأسس Underlyings (الأصول المتضمنة في العقد) وله واحد أو أكثر من الكميات الافتراضية National Amounts وشروط الدفع Payment Provisions, علماً أن تلك الشروط تحدد مبلغ التسوية التي تكون مطلوبة في حالات وفي حالات أخرى تكون غير مطلوبة.

٢- قد يتطلب مبلغاً ابتدائياً للاستثمار ويكون ذلك المبلغ إذا تطلب ذلك أصغر مما يتطلبه الاستثمار في أنواع أخرى من العقود والتي يتوقع منها استجابة مماثلة في التغيرات لعوامل السوق.

٣- يتطلب أو يسمح بصافي تسوية Net Settlement، وبسهولة يمكن التسوية الصافية من خلال وسائل خارج العقد، أو يوفر توصيل الأصل الذي تم التعاقد عليه إلى المستلم في وضع لا يختلف كثيراً عن صافي التسوية".

إن التنوع في عقود المشتقات إنما يعود إلى طبيعتها Structure ومخاطرها Risks وآجالها Maturities، كما تنتوع هذه الأدوات المشتقة تبعاً لتعقيدها Complexity حيث إن هذه الأدوات مرتبطة بعلاقة طردية مع درجة تعقيد طبيعتها من ناحية كونها أساسية أو هجينة [الهندي، 1995: ص 15].

أما من حيث مكان تداول المشتقات فيكون إما في الأسواق المنظمة (البورصات) Organized Exchanges حيث يتم التداول بالعقود المالية التي تكون شروطها نمطية بالنسبة لآجالها وحجمها وشروط التسليم، أما العقود المالية ذات الشروط المصممة طبقاً لاحتياجات المستثمرين Custom Tailored والتي لا تتوفر في السوق النظامية فيتم تداولها في السوق الموارزية Over- the Counter [الهندي، منير، 1995 ص ١٥].

تؤدي الأدوات المالية المشتقة إلى نشوء حقوق والتزامات لها تأثير تحويل خطر مالي أو أكثر كامن في الأصل الأساسي أو الأداة المالية الأصلية بين أطراف العقد، فعند نشوئها تعطي الأدوات المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول أو الالتزامات مع طرف آخر، بموجب شروط تكون غالباً في صالح هذا الطرف، أو تفرض عليه التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع طرف آخر، بموجب شروط تكون غالباً في غير صالحه، بالرغم من ذلك فإنها بشكل عام لا تؤدي إلى نقل ملكية الأصل الأساسي أو الأداة المالية الأصلية عند نشوء العقد.

هناك عدة أنواع للمشتقات المالية: أهمها العقود الآجلة Forward Contracts والعقود المستقبلية Future Contracts وعقود الخيار Options وعقود المبادلة Swaps والمشتقات المالية الأخرى.

• عقد الخيار Option Contract

هو عقد بين طرفين بائع ومشتري يعطي هذا العقد مشتري حق الخيار الحق في بيع أو شراء أصل ما في وقت لاحق وبسعر محدد مسبقاً عند التعاقد [Don N. Chance, 2004: p2], يقوم مشتري حق الخيار بدفع مبلغ من المال يمثل قيمة الخيار لبائع حق الخيار وهو غير قابل للرد، أي أن مشتري العقد سيدفع قيمة الخيار سواء نفذ العقد أو لم ينفذه، مقابل ذلك يكون بائع الحق مستعداً لتنفيذ هذا العقد عندما يرغب مشتري حق الخيار بذلك، والخيار الذي يعطي مشتري حق الخيار الحق بشراء الأصل المتضمن يسمى خيار الشراء Call Option أما الخيار الذي يعطي مشتري حق الخيار الحق ببيع الأصل المتضمن يدعى خيار البيع Put Option، وقد عرّف جون ستيفن عقد الخيار بأنه اتفاقية بين طرفين يضمن بموجبه أحد الأطراف الذي يسمى مانح الخيار Option Giver or Option Writer للطرف الآخر الذي يدعى مشتري الخيار أو حامله Option Holder الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية شراء أو بيع لأصول معينة [John J. Stephens, 2002: P108]، أما بيتر روز فيعرفه بأنه اتفاق بين البائع والمشتري يمنح حامل العقد الحق في شراء أو بيع أصل أو عقد مستقبلي عند سعر محدد في أو قبل تاريخ انتهاء العقد [Peter S. Rose & Other, 2005: p254]، تنقسم عقود الخيار إلى قسمين:

[John C. Hull, 2003: pp6,7]

١- عقد الخيار الأوروبي European Option Contract حيث لا يحق لمشتري حق الخيار

تنفيذ العقد إلا في وقت محدد وهو وقت التنفيذ Expiration Date.

٢- عقد الخيار الأمريكي American Option Contract يمكن لحامل حق الخيار تنفيذ

العقد في أي وقت خلال مدة العقد بدءاً من بداية عقد الخيار وحتى نفاذه.

بالنسبة للأصل الأساسي موضوع الخيار Underlying Asset يمكن أن يكون أصلاً مالياً (سهم أو سند أو أداة مالية أخرى) ويمكن أن يكون سلعة أو مادة أولية Commodity ويمكن أن يكون عملة أجنبية أو مؤشر أسعار أو عقد مستقبلي.

وباختصار فإن عقد الخيار يعتبر آلية تمكن المتعاملين من تحويل توقعاتهم بارتفاع أو انخفاض سعر الأصل الأساسي إلى التنفيذ الفعلي من خلال الحق في استبدال أصل معين بآخر بسعر محدد وفي موعد محدد في المستقبل، ومن ثم يتم تحويل التوقعات فعلياً إلى حق بالشراء أو حق

بالبيع، كما يدعى خيار الشراء Call Option بخيار الاستدعاء لأن مالك الخيار Holder من حقه استدعاء الطرف الآخر محرر الخيار Writer في أي وقت لتنفيذ عقد الخيار، أما خيار البيع Put Option فيدعى بخيار الاستغناء [البنا، ٢٠٠٧: ص ١٠٣].

وكمثال عن خيارات الأصول المالية التي تعتبر الأشهر، عقد الخيار لشراء سهم ما بفرض أن الخيار كان لشراء أسهم بسعر تنفيذ ٦٠ ليرة سورية وتاريخ التنفيذ في شهر آذار، مقابل ٣ ليرات سورية تمثل قيمة الخيار، ثم ارتفع سعر السهم في تاريخ التنفيذ ليصبح ٦٨ ليرة سورية فإن قيمة العقد تصبح ٨ ليرة سورية، ذلك أن العقد يعطي لمشتريه الحق في شراء السهم بسعر ٦٠ ليرة سورية، رغم أن سعره في السوق ٦٨ ليرة، أما مكاسب المشتري العقد فهي ٥ ليرة سورية، وذلك بعد استبعاد قيمة الخيار على أساس إنها غير قابلة للرد، أما إذا انخفض سعر السهم في تاريخ التنفيذ إلى أقل من أو يساوي ٦٠ ليرة سورية، فسوف لا يعتمد المشتري إلى تنفيذ العقد، فلماذا يشتري السهم بسعر ٦٠ ليرة سورية، إذا كان سعره في السوق أقل من ذلك، في الوقت الذي يملك فيه خيار عدم التنفيذ، وأن القيمة التي دفعها للحصول على الخيار ستضيع عليه في جميع الأحوال، وإذا ما كان العقد المشار إليه هو عقد بيع وليس عقد خيار شراء، وكان سعر السهم في تاريخ التنفيذ ٦٨ ليرة سورية، فلن يعتمد المشتري الخيار لتنفيذه، أي لن يبيع السهم للمحرر بسعر التنفيذ (٦٠ ليرة) طالما يمكنه بيعه في السوق بسعر أعلى (٦٨ ليرة سورية)، بعبارة أخرى لا يصبح للعقد قيمة لمشتريه وينتهي الأمر بخسارته للقيمة المدفوعة لقاء الحصول على الخيار بوصفها غير قابلة للرد، أما إذا انخفض سعر السهم في السوق في تاريخ التنفيذ إلى أقل من سعر التنفيذ، ولنفرض أنه قد بلغ ٥٠ ليرة سورية، ونظراً لأن قيمة الخيار غير قابلة للرد، كما إنها ليست جزء من قيمة الصفقة، فإن صافي أرباح المشتري من العقد تصبح ٧ ليرة سورية،

وهناك أيضاً من الخيارات الشائعة والمشهورة خيارات العملة الأجنبية Currency Options [John C. Hull, 2003: p276] التي تمكن الشركة من التحوط ضد التعرض للتغيرات في أسعار صرف العملات فهناك خيار الشراء ويقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة مثلاً بسعر صرف محدد خلال فترة زمنية معينة أو في وقت استحقاق محدد، وعقد خيار البيع وهو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة مثلاً بسعر صرف محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة ويوفر هذا الاختيار الحماية للبائع من مخاطر انخفاض القيمة السوقية للعملة المباعة، كما أنه يتيح الفرصة للمشتري لحماية أمواله من مخاطر ارتفاع القيمة السوقية للعملة المشتراة.

تدخل عوامل عديدة في تحديد قيمة عقد الخيار سواء كان عقد خيار البيع أم الشراء وتختلف قيمته أيضاً حسب نوع عقد الخيار أيضاً فيما إذا كان أمريكياً أم أوربياً فمن أهم العوامل التي تؤثر على وتحدد قيمة عقد الخيار كل من السعر الجاري للأصل الأساسي S0، سعر التنفيذ

للأصل لعقد الخيار K, الوقت المتبقي لتنفيذ عقد الخيار أي عمر الخيار T, التقلب والتذبذب في سعر الأصل الأساسي (Volatility) أي V

يبين الجدول التالي تأثير هذه العوامل على قيمة عقد الخيار بنوعيه الأمريكي والأوروبي
[John C. Hull, 2005: Table 9.1, p206.]

عقد الخيار المتغيرات	عقد الخيار الأوروبي		عقد الخيار الأمريكي	
		C P		C P
S0	+	-	+	-
K	-	+	-	+
T	?	?	+	+
V	+	+	+	+

يتناسب سعر الأصل الأساسي الجاري S0 طردياً مع قيمة عقد خيار الشراء وعكساً مع قيمة عقد خيار البيع، لأن عقد خيار الشراء ينص على الشراء بسعر محدد ثابت وفي ظل ارتفاع السعر الجاري للأصل الأساسي بالسوق يصبح عقد خيار الشراء الذي يتيح الشراء بسعر ثابت ذا قيمة أكبر والعكس بالعكس، أما بالنسبة لسعر التنفيذ K لعقد خيار الشراء يتناسب عكساً مع قيمة عقد خيار الشراء وطردياً مع عقد خيار البيع لأن ارتفاع السعر المتفق عليه لشراء الأصل الأساسي وفق عقد خيار الشراء يخفض الحافز لشراء هذا العقد وبالتالي يخفض قيمته وبالعكس بالنسبة لعقد خيار البيع، أما بالنسبة لعامل الوقت المتبقي لتنفيذ الخيار أي عمر الخيار T فكلما زاد كلما أدى إلى زيادة احتمال حدوث التقلبات المرغوبة في السعر السوقي للأصل الأساسي بالتالي ازدادت قيمة عقد الخيار الأمريكي ولا يوجد تأثير لعامل الوقت المتبقي لتنفيذ عقد الخيار بالنسبة لعقد الخيار الأوروبي لأنه لا يمكن تنفيذه قبل وقت التنفيذ المحدد له، وبالنسبة لقابلية التقلب والتذبذب في سعر الأصل الأساسي V كلما زادت كلما زادت جاذبية عقد الخيار بالنسبة للمضاربين مما يؤدي لزيادة الطلب على شرائه وبالتالي ارتفاع قيمته.

يشار للفرق بين قيمة الأصول الأساسية السائدة حالياً أي سعرها السوقي الذي يسمى أو Market Price وقيمتها المتعاقد عليها أي سعر تنفيذ العقد Exercise Price بالقيمة الذاتية أو الجوهرية Intrinsic Value بالتالي تصبح قيمة عقد الخيار محددة كما يلي

[Chance, Done, 2004: pp58,59]

قيمة عقد الخيار **Option Value** = القيمة الذاتية للعقد **Intrinsic Value** + القيمة الزمنية للعقد **Time Value** بالتالي فإن:

القيمة الذاتية للعقد **Intrinsic Value** = سعر تنفيذ العقد **Exercise Price** - سعر السوق للأصل الأساسي **Market Price**

يحدث في كثير من الأحيان أن يتقلب سعر الخيار في السوق بشكل يحيد به عن مجموع قيمته الزمنية والذاتية، ويكون ذلك ترجمة لسلوك مجتمع المستثمرين والمضاربين حيث يكونون أكثر ثقة بالأصل المعين (الأسهم، الذهب، العملات الأجنبية، أو غيرها) أنه سيتخذ اتجاهًا ما في المستقبل، أو بالعكس أكثر تشاؤماً، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض أسعارها بأكثر مما تبرره قيمتها الزمنية والذاتية هذه المؤثرات، وبالتالي فإن أسعار حقوق الخيار المطروحة في مختلف الأسواق تمثل محصلة عادلة لكل من القيمة الذاتية والقيمة الزمنية معدلة بأثر كل من درجة التقلب أو حساسية السوق وأخذة بالاعتبار العوامل الخاصة الأخرى، كالتوزيعات أو عوائد الأسهم في حالات خيارات الأسهم، تم دراسة وجمع تأثير العناصر السابقة بما فيها التغيرات أو التقلبات من قبل كل من البروفسور Fischer Black والبروفسور Myron Scholes في محاولة لوضع معادلة رياضية تستخدم لتسعير الخيارات [Chance, Done, 2004: p138]:

$$C = S_0 * N(d_1) - X * e^{(-r_c T)} * N(d_2)$$

C تمثل قيمة عقد الخيار

S تمثل السعر السوقي للأصل الأساسي

X تمثل سعر التنفيذ للأصل الأساسي

r_c تمثل معدل الفائدة المركبة السوقية

T التاريخ المتبقي من تاريخ التقييم حتى تاريخ التنفيذ للعقد

أما $N(d_1)$ و $N(d_2)$ فهي معاملات لقياس التقلبات Volatilities في أسعار الأصل الأساسي، تؤخذ من جدول احتمالات التوزيع الطبيعي نسبة لقيمة d_1 بعد احتسابه، حيث استخدم كل من Black و Scholes التوزيع الطبيعي لتوقع احتمالات تحركات الأسعار وتقلباتها في السوق والعوامل المؤثرة في هذه الأسعار مثل عوائد الأسهم بحال كان الأصل الأساسي أسهماً، حيث يتم احتساب كل من d_1 و d_2 بالمعادلات:

$$d_1 = \frac{\ln(S / X) + (r + \sigma^2 / 2)T}{\sigma\sqrt{T}}$$

حيث تمثل σ الانحراف المعياري لمعدلات العائد على الأسهم (الأصل الأساسي) عن قيم احتمالات التوزيع الطبيعي المستخدمة.

$$d_2 = d_1 - \sigma\sqrt{T} = \frac{\ln(S / X) + (r - \sigma^2 / 2)T}{\sigma\sqrt{T}}$$

• العقود الآجلة Forward Contracts

العقد الآجل هو عقد يبرم بين طرفين، مشتري وبائع للتعامل على أصل ما (أسهم أو سندات أو عقارات أو عملات أجنبية أو الذهب أو السلع) على أساس سعر يتحدد عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين البائع والمشتري

[John C. Hull, 2005: p6.]

على الرغم من أن العقود الآجلة موجودة منذ زمن طويل إلا أنها أقل شهرة واستخداماً من عقود المستقبلات وعقود الخيار، لأنها تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بشكل منفرد سواء كانوا مستثمرين أم شركات أم مصارف أم مؤسسات مالية أخرى، وتفصل Tailored وفقاً لحاجاتهم ومتطلباتهم وليس لها تسهيلات معينة للتعامل بها وتداولها، وليس هناك مكان محدد أي أنها غير منظمة في سوق محدد كبورصة أي يتم التعامل بها بالسوق الموازية Over The Counter، وهذا ما يميزها أساساً عن العقود المستقبلية وتعد هامة جداً للتحوط ضد تقلبات الأسعار [John C. Hull: 2003, p36]

وإن الأمثلة كثيرة على العقود الآجلة منها مثلاً عقد أبرم بين طرفين لبيع وشراء مادة القطن، وكان سعر العقد ٥٠ ليرة سورية للكيلوغرام الواحد، ثم ارتفع سعر الكيلو في السوق الحاضر إلى ٦٠ ليرة سورية عند تنفيذ العقد، هذا يعني خسارة للبائع قدرها ١٠ ليرات بالكيلوغرام الواحد، ومكاسب بنفس القيمة للطرف المشتري، والعكس يكون صحيحاً فيما لو انخفض سعر الكيلوغرام بمقدار ١٠ ليرات بالكيلو الواحد (بفرض أن القيمة الحالية للمبلغ المستثمر بالعقد الآجل هي نفسها لم تتغير).

كما هو واضح يعد العقد الآجل من عقود المشتقات، لأن الزيادة في قيمة العقد (١٠ ليرات بالكيلوغرام الواحد في هذا المثال) مشتقة من زيادة سعر الكيلو في السوق الحاضر، التي على أساسها تتحدد مكاسب وخسائر الطرفين، نلاحظ هنا أن المشتري قد تحوط و أبعد نفسه من

التعرض للمضاربة بالأسعار ومخاطر ارتفاعها، وحصل على الكمية التي يحتاجها بأسعار مناسبة وأقل من السعر الحاضر عند تنفيذ العقد الآجل، هذا الإجراء يمكن المستثمر من أن يضمن سعراً ثابتاً لسلعة قبل أشهر من تسلمها، وبذلك يتمكن من أن يضع خطة مالية من أجل بيع منتجاته وذلك اعتماداً على معرفة كلفة المواد الأولية الداخلة بهذا المنتج، مما يساعده على تخطيط نشاطاته الإنتاجية المستقبلية ووضع موازناته التخطيطية، وتستخدم العقود الآجلة ليس فقط من أجل التحوط وإنما يستخدمها المضاربون في الأسواق المالية من أجل الاستفادة من التقلبات الشديدة بالأسعار وجني الأرباح.

تحدد الصيغة العامة لاحتساب قيمة العقد الآجل كمايلي:

[Don N. Chance, 2004: pp.304, 305, 306]

- (T-t)

$$V_t(0,T) = S_t - F(0,T)(1+r)$$

T تاريخ تنفيذ العقد الآجل.

t تاريخ التقييم للعقد الآجل.

حيث $V_t(0,T)$ تمثل قيمة العقد الآجل بالتاريخ t.

S_t تمثل السعر السوقي (الفوري) للأصل الأساسي في تاريخ التقييم للعقد الآجل.

$F(0,T)$ تمثل السعر الآجل للأصل الأساسي المحدد بموجب العقد الآجل (سعر تنفيذ العقد

الآجل).

r تمثل معدل الفائدة السوقية بتاريخ التقييم.

أي باختصار: فإن قيمة العقد الآجل في تاريخ معين يساوي السعر السوقي للأصل الأساسي موضوع العقد ناقصاً القيمة الحالية لسعر التنفيذ للعقد الآجل، بالتالي فإنه بتاريخ إبرام العقد أي عندما $t = 0$ تكون قيمة العقد الآجل تساوي الصفر بسبب تساوي السعر السوقي غالباً مع سعر تنفيذ العقد أي $V_0(0,T) = S_t - F(0,T) = 0$ عندما $S_t = F(0,T)$ ، أما بتاريخ تنفيذ العقد فيصبح سعر العقد الآجل مساوياً للسعر السوقي للأصل الأساسي في هذا التاريخ أي تاريخ تنفيذ العقد أي $F(T,T) = S_T$.

• العقود المستقبلية Future Contracts

العقد المستقبلي هو أيضاً عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع للتعامل على أصل ما (أسهم وسندات وعقارات و عملات أجنبية والذهب والسلع) على أساس سعر يتحدد عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق [John C. Hull, 2005: p6] يتم تداول المستقبلات والتعامل بها في أسواق العقود المستقبلية، ويتم تسويتها بشكل دائم وفق إجراءات معينة تحددها هذه الأسواق، إن العقود المستقبلية تشبه إلى حد كبير العقود الآجلة ولها نفس خصائصها تقريباً، لكنها تتميز عن العقود الآجلة أنها أكثر سيولة أي أنها أكثر سهولة للتحويل إلى سيولة حيث يمكن اعتبارها عقود آجلة سائلة، وذلك لأنه يمكن المتاجرة بها وبيعها وشراؤها بسهولة في أسواق متخصصة تسمى أسواق المستقبلات على خلاف العقود الآجلة، أي أن مشتري العقد المستقبلي الذي يلتزم بموجبه بشراء أصل معين في وقت لاحق وبسعر محدد مسبقاً يمكن له أن يبيع هذا العقد في أسواق المستقبلات ويتحرر من هذا الالتزام إذا قرر مثلاً أنه لم يعد بحاجة لهذا الأصل الذي يتضمنه العقد المستقبلي

[Don N. Chance, 2004: p3,4]

تتنوع العقود المستقبلية باختلاف الأصل موضوع التداول، ففي العقد المستقبلي فقد يكون هذا الأصل سلعة أو مادة أولية وقد يكون لأصلاً مالياً (سهم أو سند) وقد يكون عملة وتسمى عقد مستقبلات العملة Future Currency الذي يعرف على أنه اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها شراء أو بيع عدد وحدات معين من عملة معينة مقابل عملة أخرى على سعر صرف محدد مسبقاً عند التعاقد على أن يتم الاستلام أو التسليم بتاريخ محدد بالمستقبل.

تصنيف المستقبليات:

يتم في عقود المستقبليات التعامل مع العديد من الموجودات، إلا أنه يمكن ملاحظة أن الأسواق غالباً ما تتعامل بأنواع معينة منها: [هندي، ١٩٩٩: ص ٦٧٩، ٦٩٠]، [الجبوري، ٢٠٠٢: ص ٨، ص ٢٤]، [Dodd, 2001: p6, p9]

أ. مستقبليات السلع والموارد الطبيعية:

يكون محل العقد هنا هو المزروعات أو البذور أو اللحوم والدواجن أو أي منتجات زراعية أو موارد طبيعية، ويقوم عقد المستقبلية هنا على أساس اتفاقية تتم بين البائع والمشتري على تسليم السلعة في المستقبل وفق سعر يحدد الآن.

ب. مستقبليات مؤشرات الأسهم:

إن العقد المستقبلي لمؤشر الأسهم هو اتفاق بين طرفين البائع والمشتري على تسليم أو تسلم مبالغ تساوي الفرق بين قيمة المؤشر السوقية عند استحقاق العقد وسعر تنفيذ العقد المستقبلي للمؤشر مضروباً في المضاعف الذي يحدد حجم العقد، ويلاحظ أن الصفة التي تميز عقد مستقبلية مؤشر السهم عن بقية عقود المستقبليات هي أن التسوية في نهاية يوم التعامل تكون نقدية، أي أن الأمر لا يتطلب أن تتم عملية نقل للأوراق المالية وإنما تتم عملية التسوية النقدية، وهذا الإجراء يفيد في تخفيض تكاليف التعامل والعمولات.

ج. مستقبليات العملات الأجنبية:

يعرف العقد المستقبلي للعملة بأنه عقد قياسي لشراء أو بيع مقدار ثابت من العملة الأجنبية بسعر ثابت وفي تاريخ محدد في المستقبل، ويلاحظ أن عقود المستقبليات تتوفر لعدد قليل من العملات لكنها تغطي كل العملات الرئيسية في العالم.

تعدّ العقود المستقبلية من الأدوات المالية المشتقة التي يجري التعامل بها في أسواق المال، وتعدّ من أهم تلك الأدوات، التي تتم داخل الأسواق المالية المختصة، ويجري التعامل بها على الأغلب لتحقيق عنصر التحوط والمضاربة، لكون الأرباح والخسائر تتحقق يومياً، وليس الانتظار إلى تاريخ تنفيذ العقد، والدافع إلى ذلك يتمثل من خلال عملية الرفع المالي الذي يتطلب استخدام هامش مبدئي بسيط لتحقيق الأرباح.

تحدد الصيغة العامة لاحتساب قيمة العقد المستقبلي كمايلي: [Don N. Chance, 2004:

pp.306, 307].

$$V_t(T) = f_t(T) - f_{t-1}(T)$$

T تاريخ تنفيذ العقد المستقبلي.

t تاريخ التقييم للعقد المستقبلي.

حيث $V_t(T)$ تمثل قيمة العقد المستقبلي في التاريخ t.

$f_t(T)$ تمثل السعر المستقبلي للعقد في التاريخ (t) (تاريخ بيع العقد).
 $f_{t-1}(T)$ تمثل السعر المستقبلي للعقد في التاريخ ($t - 1$) (تاريخ شراء العقد).

أي باختصار يمكننا القول: إن قيمة العقد المستقبلي تساوي الفرق بين السعر المستقبلي للعقد عند البيع (t) والسعر المستقبلي للعقد بتاريخ الشراء ($t - 1$).

مقارنة بين العقود الآجلة و العقود المستقبلية

هناك صعوبة التمييز بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية إلا أنه هناك العديد من الاختلافات بينها موضحة بالشكل التالي [John C. Hull, 2005, p41]:

وجه المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
نوع العقود	شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد أي أنها غير منمطة Not Standardized	نمطية Standardized أي تعقد بالاستناد إلى بضائع محددة المواصفات ونوعيات محددة مسبقاً حتى لا يحصل عملية سوء فهم لنوعية البضائع من الأطراف المشاركة في العقد وتتداول في سوق منظمة
ثبات السعر المحدد في العقد	يظل السعر ثابتاً خلال فترة العقد، ويتم دفع المبلغ الإجمالي من المشتري إلى البائع في نهاية مدة العقد	تتم مراقبة الأسعار بصورة يومية، وهذا يعني أن سعر العقد سيعدل كل يوم لذلك فإن تسوية نقدية فعلية ستحدث بين البائع والمشتري استجابة لملاحظات التحركات السعرية في أسعار العقد
تسليم الأصل محل التعاقد	يتم إنهاء العقد بالتسليم عادة	لا يتم عادة إنهاء العقد بتسليم الأصل موضوع العقد، ونسبة قليلة جداً من العقود يتم إنهاؤها بالتسليم

تسوية المكاسب والخسائر لأطراف العقد	لا يتم مراقبة التحركات السوقية بصورة يومية ولذلك لا توجد تدفقات نقدية قصيرة، كما لا توجد متطلبات لهامش مبدئي	تتم مراقبة التحركات السوقية في نهاية كل يوم تعامل، ولذلك فإن العقود المستقبلية يترتب عليها تدفقات نقدية قصيرة الأجل، حيث يتطلب الأمر إيداع هامش (مبلغ من المال) لكل من المشتري والبائع، وهذا الهامش سيعكس التحركات السعرية للأصل موضوع العقد، فمع كل تغير في السعر يحقق أحد أطراف العقد مكسباً يضاف للهامش ويجوز سحبه ويحقق الطرف الآخر خسارة يجب إيداعها مرة أخرى ليصل الهامش للحد المطلوب
ضمانات تنفيذ الالتزامات الواردة بالعقد	نوايا أطراف العقد والملاءة التي يتمتعون بها عادة ما تبرم هذه العقود بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية وأحد عملاءها لا يمكن تصفية العقد قبل استحقاقه إلا لدى طرفيه وبموافقتهم	غرف المقاصة تكون هي الطرف الثالث في أي عقد مستقبلي، فكل مشترٍ للعقد المستقبلي تكون غرفة المقاصة هي البائع له وأيضاً كل بائع تكون غرفة المقاصة هي المشتري منه
المزايا	مرونة في التفاوض على أي شروط مرغوبة من طرفي العقد سهولة الاستخدام	تتطوي على مخاطرة ائتمان قليلة مقارنة بالعقود الآجلة أكثر سيولة من العقود الآجلة، فإذا رغب أي طرف بتصفية موقفه في أي يوم يستطيع أن

يدخل في مركز عكس مركزه الأصلي, فإذا كان قد دخل كمشتري في العقد يستطيع أن يصفي مركزه بالدخول كبائع في عقد مماثل والعكس صحيح		
العيوب	يتعرض أطراف العقد الآجل لمخاطر ائتمان والتي تنتج عن عدم قدرة أحد طرفي العقد عن الوفاء بالتزاماته أقل سيولة, حيث لا يتمكن أي طرف من الخروج من العقد إلا بإيجاد آخر يحل محله	العقود المستقبلية نمطية ومحددة الشروط بواسطة البورصة لذلك لا يمكن تطويعها لتلبية رغبات أطراف العقد

• عقود المبادلة Swaps

يعرف عقد المبادلة أنه عقد يوافق طرفاه على تبادل تدفقات نقدية معينة في أوقات معينة خلال فترة العقد [John C. Hull, 2003, p125] ولها مجموعة من الخصائص أهمها:

١. للعقد طرفان يتعاقدان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
 ٢. يجري تحديد شروط العقد حسب رغبة الأطراف.
 ٣. لا تتطلب دفع علاوة أو هامش في أغلب أنواعها.
- وتختلف أنواع وأنماط عقود المبادلة باختلاف الأسس التي تنتج عنها هذه التدفقات النقدية المبادلة, فمثلاً إذا كانت التدفقات النقدية عبارة عن أقساط فائدة محتسبة على أساس مبلغ معين من المال بموجب معدلات فائدة معينة يسمى ذلك عقد مبادلة على أسعار الفوائد Interest Rate Swap (IRS) حيث يعرفه جون ستيفن بأنه اتفاقية يقوم بموجبها الطرفان على تبادل أقساط فائدة محسوبة على أساس معدلي فائدة مختلفين وعلى أساس نفس المبلغ الاسمي للقرض الافتراضي وفق شروط وفترات زمنية محددة [John J. Stephens, 2002: p92] ويعد أشهر نوع من أنواع عقود المبادلة وأكثرها انتشاراً ويشكل إحدى التقنيات المستخدمة في الأسواق المالية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة حيث تسمح هذه العمليات بتحويل التدفقات التي ستنج عن أسعار فائدة ثابتة إلى تدفقات على أسعار فائدة متحركة والعكس بالعكس, مما يسمح هذه العمليات أحياناً لطرفي العقد بتخفيض كلفة التمويل لدى كلٍ منهما إضافة إلى

حمايتهما من تقلبات أسعار الفائدة، قد تكون هذه التدفقات النقدية أو أحدها على الأقل محسوبة على أساس سعر سهم معين أو مستوى مؤشر أسعار معين عندها يدعى عقد المبادلة Equity Swap عقد مبادلة الملكية [John C. Hull, 2005: p704-705], وعندما تكون التدفقات النقدية المتبادلة بموجب عقد المبادلة بعملتين مختلفتين (سواء كان نفس مبلغ التدفقات النقدية بعملتين مختلفتين، أم إذ كانت التدفقات النقدية مختلفة بعملتين مختلفتين) تسمى Currency Swap عقد مبادلة العملات [Don N. Chance, 2004: p439], وكمثال على عقد مبادلة أسعار الفائدة: بفرض أن شركة XYZ دخلت مع السمسار ABC بعقد مبادلة على أساس تبادل دفعات فوائد محسوبة على مبلغ استثمار قدره ٥٠ مليون ليرة سورية وذلك تحوطاً لفرض بنفس المبلغ كانت قد اقترضته من البنك بنفس المبلغ بمعدل فائدة متغير قدره ٧.٦٨٪، حيث تخشى الشركة من ارتفاع معدل الفائدة المتغير على مبلغها المقترض، ينص عقد المبادلة على أن يقوم السمسار بدفع دفعات فائدة للشركة على أساس معدل الفائدة المتغير على المبلغ المستثمر في السوق لمدة ٩٠ يوم، على أن تتم مبادلة الدفعات في الخامس عشر من كل من الأشهر التالية: آذار، حزيران، أيلول، كانون الأول، أي كل ٣ أشهر، أي ٤ دفعات بالسنة، مقابل قيام الشركة بدفع مبالغ على أساس معدل فائدة ثابت وقدره ٧.٥٪ على المبلغ المستثمر لمدة ٩٠ يوم، إذا تكون التدفقات النقدية المدفوعة من الشركة للسمسار في كل شهر من الأشهر الأربعة:

المبلغ المستثمر (معدل الفائدة الثابت) * ٣٦٠/٩٠ *

٩٠ يوم: الفترة الفاصلة بين أداء كل دفعة مستحقة أي ٣ أشهر.

ويساوي ٥٠٠٠٠٠٠٠ * ٧.٥٪ * ٣٦٠/٩٠ = ٩٣٧٥٠٠ ليرة سورية.

أما التدفقات النقدية المدفوعة من السمسار إلى الشركة، فهي تختلف في كل شهر بحسب معدل الفائدة المتغير المأخوذ، بفرض معدل الفائدة المتغير كان ٧.٦٨٪ عندها تكون قيمة أول دفعة

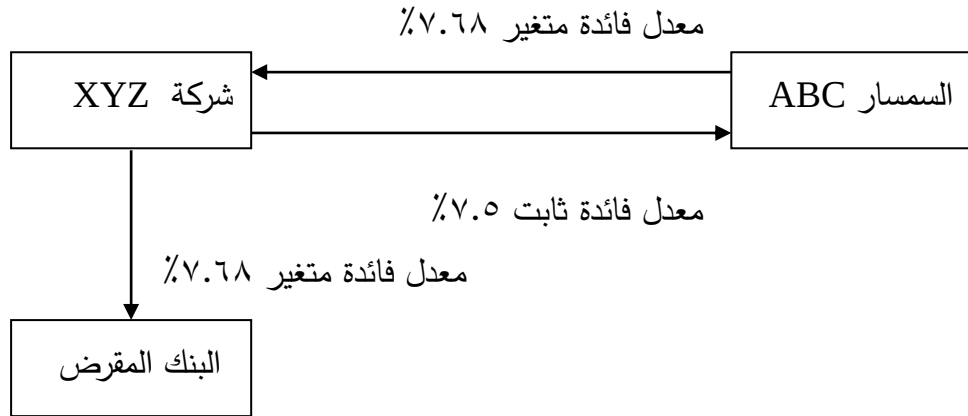
للشركة تساوي المبلغ المستثمر * (معدل الفائدة المتغير) * ٣٦٠/٩٠ *

ويساوي ٥٠٠٠٠٠٠٠ * ٧.٦٨٪ * ٣٦٠/٩٠ = ٩٦٠٠٠٠ ليرة سورية.

عندها يكون صافي المبلغ المستلم من أول تسوية لعقد المبادلة بالنسبة لشركة XYZ في آذار يساوي ٩٦٠٠٠٠ - ٩٣٧٥٠٠ = ٢٢٥٠٠ ليرة سورية، أو تحسب فوراً بالمعادلة: المبلغ

المستثمر * (معدل الفائدة المتغير - معدل الفائدة الثابت) * الأيام/٣٦٠ *

أي ٥٠٠٠٠٠٠٠ * (٧.٦٨٪ - ٧.٥٪) * ٣٦٠/٩٠ = ٢٢٥٠٠ ليرة سورية.



يتم احتساب قيمة عقد المبادلة بين تاريخ دفعتين بشكل عام بمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة من هذا العقد مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة منه، فإذا كان مثلاً عقد مبادلة دفعات فائدة يقضي باستلام دفعات على أساس معدلات الفائدة المتغيرة Libor ودفع دفعات على أساس معدل فائدة ثابت فإن قيمة عقد المبادلة تساوي الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة من هذا العقد المحسوبة على أساس معدل الفائدة المتغير Libor وبين القيمة الحالية لدفعات الفائدة الثابتة المدفوعة بموجب عقد المبادلة في تاريخ التقييم t أي بين تواريخ الدفعتين t_0 و t_1 ، وبشكل أكثر تحديد بالمعادلة التالية: [Don N. Chance, 2004: pp.430, 431, 432, 433]

$$VS = VFL - VFX$$

حيث تمثل VS قيمة عقد المبادلة.

أما VFL تمثل القيمة الحالية لليرة واحدة من دفعات الفائدة المستلمة محسوبة على أساس معدل الفائدة المتغير (Libor) في تاريخ آخر دفعة مستلمة ومخصومة على أساس معدل الفائدة المتغير (Libor) في تاريخ التقييم t وتحسب بالمعادلة التالية:

$$VFL = \frac{1 + L_0(t_1)q}{1 + L_t(t_1)(t_1 - t)/360}$$

t_1 تمثل تاريخ الدفعة التالية لتاريخ التقييم.

t_0 تمثل تاريخ الدفعة السابقة لتاريخ التقييم.

q تمثل (عدد الأيام الفاصلة بين كل دفعتين / ٣٦٠).

$L0(t1)$ معدل فائدة ليبور لليرة الواحدة بتاريخ آخر دفعة سابقة لتاريخ التقييم $t0$.
 $Lt(t1)$ معدل فائدة ليبور لليرة الواحدة بتاريخ تقييم عقد المبادلة t .
 $(t1 - t)$ عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الدفعة التالية لتاريخ التقييم $t1$ وتاريخ التقييم t .
VFX: تمثل القيمة الحالية لليرة الواحدة من دفعات الفائدة الثابتة المدفوعة محسوبة على أساس معدل الفائدة الثابتة المتفق عليها ومخصومة على أساس معدل الفائدة المتغير (Libor) بتاريخ إجراء الدفعات الثابتة وتحسب بالمعادلة التالية:

$$VFX = \sum_{i=1}^n RqB0(ti) + B0(tn)$$

حيث n عدد الدفعات.

R معدل الفائدة الثابت المدفوع بموجب عقد المبادلة.
 $RqB0(ti)$ معامل خصم الدفعات الثابتة بتاريخ إجراء أي دفعة (هنا الدفعة i مثلاً).
 $B0(tn)$ معامل خصم الدفعات الثابتة بتاريخ إجراء الدفعة الأخيرة.
 * ثم نقوم بعد احتساب VS بضربه بالمبلغ النظري الذي افترضناه كأساس لإجراء الدفعات بموجب عقد المبادلة وذلك للحصول على قيمة عقد المبادلة.

• المشتقات الهجينة Hybrid Derivatives

إضافة للمجموعات الثلاث الرئيسية السابقة من المشتقات المالية هناك مشتقات أخرى أكثر تعقيداً من الأنواع الرئيسية وأقل شيوعاً، فهناك الأدوات المالية المشتقة الهجينة Hybrid Derivatives التي تكون ناتجة عن دمج أداتين ماليتين مشتقتين على الأقل، مثلاً: عقود خيار على المستقبلات **Options On Futures** [John C. Hull, 2003: p152] هي عبارة عن عقد خيار لكن الأصل المتضمن فيها هو عقد مستقبلي، إذ تطور مفهوم عقود الخيار ليشمل موضوعها عقود المستقبلات، أي أنه أصبح بالإمكان الدخول كطرف في عقد خيار يكون موضوعه أحد العقود المستقبلية على أنواعها وتضمن عقود الخيار المستقبلية لحاملها حق خيار شراء أو بيع عقود مستقبلية متنوعة بأسعار محددة مسبقاً تسمى أسعار التنفيذ في تواريخ محددة مسبقاً يتم تحديدها من خلال هذه العقود، بمعنى آخر يكون السعر المستقبلي للمستقبلات هو سعر التنفيذ في عقود الخيار السابقة [John C. Hull, 2002: p271]، يمكن أن يلجأ المستثمر للتعامل بهذه الأداة إذا كان مثلاً يرغب في ممارسة حقه في الدخول في عقد مستقبلي أو عدم دخوله من خلال تنفيذ أم عدم تنفيذ عقد الخيار المتضمن العقد المستقبلي كأساس له، أي أنه ناتج عن دمج أداتين مشتقتين هما عقد الخيار والعقد المستقبلي، ويمكن أن يكون عقد

الخيار الموجود هنا السلع وخصوصاً الزراعية منها، وتكون على أساس شراء أو بيع خيارات المستقبلات ويكون الغرض من استخدام هذا النوع من الخيارات هو لغرض التحوط وتحسين معدلات الفائدة [الفريجي، ٢٠٠١: ص ٩].

وهناك أيضاً من المشتقات الهجينة خيارات عقود المبادلة **Swaption** وهي عبارة عن خيار لدخول عقد مبادلة معين، حيث يمارس مشتري الخيار حقه في تنفيذ عقد الخيار في الدخول أو عند الدخول في عقد مبادلة معين مقابل دفع مبلغ من المال لبائع حق الخيار الذي يمثل تكلفة الخيار [Don N. Chance, 2004: p489] فمثلاً إذا كانت الشركة تتوقع أن تقوم بمشروع ما في المستقبل وهذا المشروع يحتاج إلى تمويل، لكن القيام بهذا المشروع غير مؤكد، فهي بذلك تحتاج إلى تمويل لهذا المشروع وللتحوط ضد التقلبات في أسعار الفائدة على القروض، تقوم بشراء حق خيار للدخول في عقد مبادلة ينص على تبادل التدفقات النقدية (دفع سعر فائدة ثابت والحصول على سعر فائدة متغير) مقابل مكافئة لبائع حق الخيار، وخلال فترة عقد الخيار إذا تأكد المشروع ودخلت الشركة تقوم بالاقتراض بسعر فائدة متغير لتمويله، عندها تنفذ الشركة عقد الخيار المذكور للتحوط ضد تقلبات معدلات لفائدة المتغيرة، وإذا أحجمت الشركة عن القيام بهذا المشروع فهي لا تحتاج للاقتراض للتمويل، وبالتالي غير مضطرة للدخول في عقد مبادلة لدفعات الفوائد، عندها لا تنفذ عقد الخيار وخاصة إذا انخفضت معدلات الفائدة السوقية على القروض بخلاف توقعاتها الشيء الذي ينجم عنه خسارة بحالة تنفيذ الخيار والدخول في عقد لمبادلة الذي ينص عليه حق الخيار، وبعدم تنفيذ الخيار في الدخول بعقد المبادلة تكون الشركة قد خسرت مبلغ المكافئة فقط، أي أن خيارات عقود المبادلة ناتجة عن دمج أداتين مشتقتين هما عقد الخيار وعقد المبادلة.

تختلف أنواع وأنماط عقود المبادلة باختلاف الأسس التي تنتج عنها هذه التدفقات النقدية المتبادلة، هناك نوعان آخران من المشتقات المالية المركبة أو الهجينة التي تسمى مشتقات معدلات الفائدة Interest Rate Derivatives وهما:

١- خيارات الحد الأعلى: Interest Rate Calls أو Caps

هي عبارة عن سلسلة من عقود خيار شراء لتبادل تدفقات نقدية محسوبة على أساس أسعار الفائدة على مبلغ معين، حيث تنص على حق مشتري الخيار بدفع أقساط فائدة ثابتة على المبلغ المقرض مقابل استلام أقساط فائدة وفقاً لمعدلات فائدة متغيرة تدفع للمقرض، وهي تقنية يلجأ إليها المقرض حصراً للتحوط ضد التقلبات بأسعار الفائدة المتغيرة على القروض، وتحديدًا ضد ارتفاع هذه المعدلات، أي أنه ينفذ هذا الخيار باستلام أقساط فائدة وفقاً لمعدلات فائدة متغيرة ويدفع أقساط فائدة وفقاً لمعدل فائدة ثابت بحالة ارتفاع معدلات الفائدة المتغيرة، فهي بذلك تضع

حدوداً قصوى أو سقفاً للفائدة التي يجب دفعها للمقرض لذلك سميت بمبادلات الحدود القصوى لمعدلات الفائدة, أو خيارات السقف أو الغطاء.

٢- خيارات الحد الأدنى (Interest Rate Puts) أو Floors

هي عبارة عن سلسلة من عقود خيار البيع لتبادل تدفقات نقدية محسوبة على أساس أسعار الفائدة على مبلغ معين, حيث تنص على حق مشتري خيار البيع بدفع أقساط الفائدة المتغيرة التي تستلم من المقرض مقابل استلام أقساط فائدة وفقاً لمعدل فائدة ثابت وهي تقنية يلجأ إليها المقرض حصراً للتحوط ضد التقلبات بأسعار الفائدة المتغيرة على القروض, وتحديدًا ضد انخفاض هذه المعدلات, أي أنه ينفذ هذا الخيار باستلام أقساط فوائد وفقاً لمعدل فائدة ثابت ودفع أقساط وفقاً لمعدلات فائدة متغيرة بحالة انخفاض معدلات الفائدة, فهي بذلك تضع حدوداً دنياً أو قاعدة للفائدة التي يجب استلامها من المقرض لذلك سميت بمبادلات الحدود الدنيا لمعدلات الفائدة أو خيارات القاع [Don N. Chance, 2004, p483-484-485].

٣- خيارات الطوق Collar Options

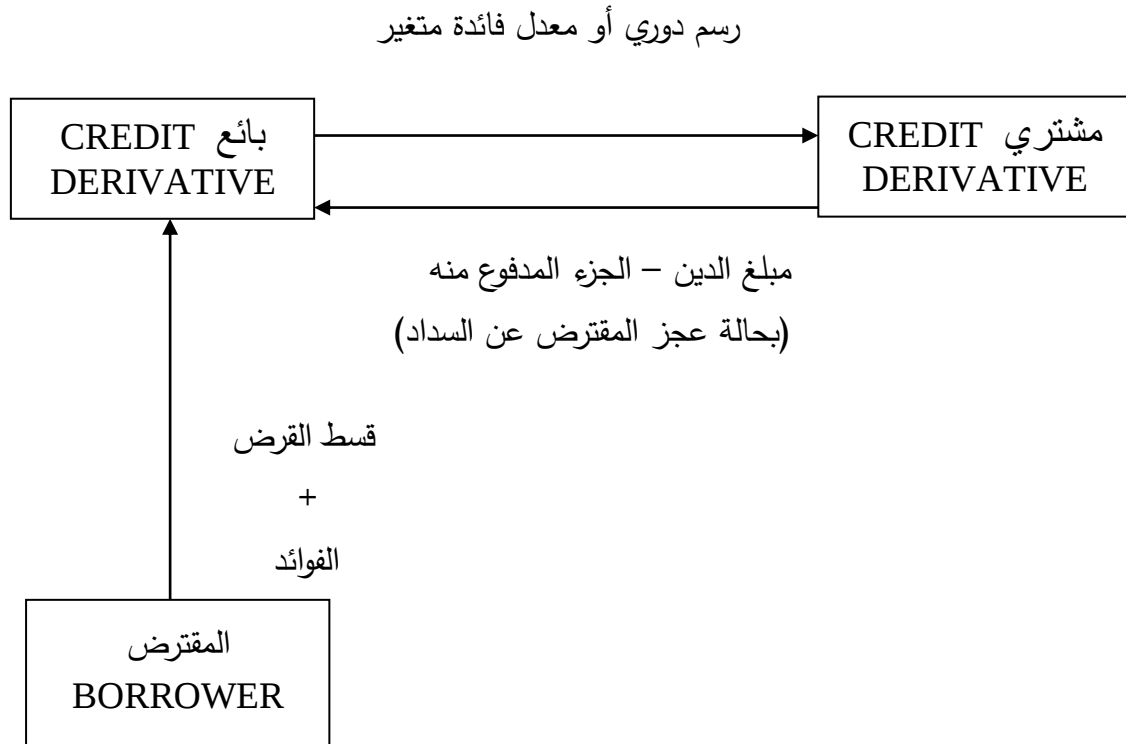
نظراً لارتفاع تكلفة شراء خيار الحد الأقصى (السقف) أو خيار الحد الأدنى المتمثل بالمبلغ المدفوع لقاء حق الخيار وخاصة حين يمتد أجلها لسنوات طويلة في حالة التحوط للقروض طويلة الأجل, فإن هذا النوع من الخيارات يعمل بصورة فعالة على تخفيض تكلفة التحوط طويلة الأجل, حيث أنه بموجب خيارات الطوق Collars يقوم المقرض لفترة طويلة يقوم بشراء خيار سقف Cap لحماية نفسه من ارتفاع أسعار الفائدة وبيع خيار الحد الأدنى Floor بالوقت نفسه, فبينما يقوم بدفع القيمة لقاء شراءه خيار Caps فإنه يقبض مبلغ لقاء بيعه خيار Floor الأمر الذي يخفف كثيراً من صافي المبلغ المدفوع, يقوم المقرض بموجب شرائه لخيار Cap باستلام دفعات على أساس معدلات فائدة متغيرة يدفعها للمقرض ودفع دفعات على أساس معدلات فائدة ثابت, وكذلك الأمر أيضاً عند بيعه لخيار Floor, إلا أنه يكون قد قام بتحويل القرض متغير الفائدة إلى قرض ثابت الفائدة بأقل ما يمكن من التكاليف التي يمكن أن تصل إلى الصفر بحالة تساوي المبلغ المدفوع عن شراء Cap مع ذلك المستلم من بيع خيار Floor وذلك بحال اختيار أسعار تنفيذ متساوية لكل من الخيارين, فإن إنشاء الخيارين السابقين يشبه إنشاء طوق للتكاليف الناجمة عن الاقتراض [الهندي, عدنان, ١٩٩٦: ص ٢٣٨] لذلك سمي هذا النوع من الخيارات بخيارات الطوق.

هناك أيضاً من أنواع المشتقات الهجينة اتفاقيات معدلات الفائدة الآجلة Forward Rate Agreements (FRAs) [John J. Stephens, 2002: p7] التي تعد الأشهر والأكثر تداولاً من بين المشتقات الهجينة, تعرف هذه الاتفاقية على أنها قيام طرفين بالاتفاق على تبادل

دفعات فائدة وفقاً لمعدلات متفق عليها بين الطرفين على أساس مبلغ نظري محدد يكون مساوياً لمبلغ قرض معين سوف يتم الحصول عليه أو منحه بالمستقبل، أي أنها اتفاقية آجلة لعقد مبادلة فوائد يقوم بموجبه أحد الأطراف بدفع أقساط على أساس معدل فائدة ثابت ويقوم الطرف الآخر بدفع أقساط فائدة متغيرة على أن يتم تطبيق هذا الاتفاق في وقت آجل محدد في اتفاقية العقد الآجل هذا، يعد هذا النوع من الاتفاقيات مفيداً عندما يكون أحد الأطراف بحاجة لقرض، أو يمكن أن يمنح قرض ولكن في وقت مستقبلي وليس الآن فيقوم بعقد هذه الاتفاقية لتثبيت شروط القرض والتحوط ضد التقلبات غير المرغوبة في معدلات الفائدة.

تسمى الأدوات المالية المشتقة التي تصمم للتحوط ضد خطر الائتمان حصراً بمشتقات الائتمان Credit Derivatives حيث تعرف أنها: [Charles A. Dice, 2008: p3]

أداة مالية مشتقة صممت لفصل خطر الائتمان عن غيره من الأخطار والتحوط ضده من خلال تداوله وتوزيعه بين عدد أكبر من المتعاملين، هناك عدة أنواع من أهمها عقد مبادلة الائتمان Credit Swap: الذي يشبه لحد كبير عقود المبادلة العادية إلا أن الأساس الذي تشتق منه الدفعات المبادلة بموجب هذا العقد هي الحالة الائتمانية للمقترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته وسداد ديونه [Don N. Chance, 2004: p569]، فمثلاً إصدار سندات أو منح قرض ينضوي على خطر الائتمان Credit Risk المتمثل بعدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وتسديد أقساطه، وخطر السوق Market Risk المتمثل بالتقلبات غير المرغوب بها في معدلات الفائدة على القروض والسندات حيث يمكن تقادي خطر الائتمان والحد منه من خلال قيام المقرض بالدخول في عقد مبادلة ائتمان مع طرف ثالث يقوم بموجبه هذا الطرف بتسديد المبالغ المترتبة على المقرض والتي عجز عن تسديدها بسبب وضعه الائتماني السيء مقابل قيام المقرض بدفع رسم دوري أو أقساط على أساس معدل فائدة ثابت أو متغير، نلاحظ هنا أن عقد المبادلة هذا يشتق قيمته من الوضع الائتماني للمقترض حيث تتوقف الدفعات على أساس قيامه بتسديد أو عدم تسديد القرض أو السندات المترتبة عليه لذلك سمي هذا النوع من المشتقات بعقد مبادلة الائتمان.



• المشتقات الضمنية أو المدمجة Embedded Derivatives

عندما تدخل الأداة المالية المشتقة مع أداة مالية أخرى في أداة هجينة Hybrid Derivative أو متنوعة تسمى عندئذ بالمشتقات المالية الضمنية Embedded Derivatives والأداة الأخرى التي قد تكون أداة حقوق ملكية أو أي أداة مالية أخرى تسمى الأداة المضيفة أو العقد المضيف Host Contract, أي أنه يمكن تعريف المشتقات المالية المثبتة بأنها جزء أو مكون من أداة مالية متنوعة (هجينة) تحوي أيضاً على عقد مضيف أصلي غير مشتق, أي أن دمج الأداة المالية المشتقة مع أداة مالية تقليدية في أداة مالية هجينة يجعلها أداة مالية مشتقة ضمنية [IASB, IAS39, para10, revised 2008], حيث تتأثر الأداة المالية المتنوعة ككل من خلال أن جزءاً من تدفقاتها النقدية يتغير بتغير الأداة المالية المشتقة المثبتة, أي أن المشتق الضمني يتسبب في تعديل بعض أو كل التدفقات النقدية للأداة المالية المجمعة ككل, على سبيل المثال السندات القابلة للتحويل لأسهم عادية تعتبر أداة مالية متنوعة أو هجينة حيث أنها عبارة عن دمج أداة دين مالية تقليدية وهي العقد المضيف الأصلي عقد السندات Host Security وأداة مالية مشتقة التي تعتبر ضمنية Embedded في مثل هذه الحالة وهو خيار Option التحويل من سندات إلى أسهم عادية وتطبيقاً لتعريف المشتقات المالية فإنها هنا لا تحتاج إلى صافي استثمار مبدئي أو صافي استثمار مبدئي صغير يمثل جزء ضئيل من المبلغ المدفوع لقاء حق تحويل السندات إلى أسهم, وفي مثال آخر يمكن أن يكون العقد الأصلي أداة دين Debt Instrument

وليس أداة ملكية، بفرض أن منشأة مالية أصدرت أداة دين وليكن قرض سندات ومنحته لمنشأة ما تحتاج إلى التمويل اللازم على أن تقوم في تاريخ الاستحقاق باستلام أصل المبلغ إضافة إلى أي ارتفاع في القيمة العادلة لألف سهم ١٠٠٠ Shares عائدة لشركة ثالثة خلال فترة الدين (أو الارتفاع في القيمة السوقية لمؤشر أسعار معين Index) وناقصاً أي انخفاض في القيمة العادلة لهذه الأسهم، نلاحظ أن الأداة المالية هنا هي أداة هجينة تتكون من أداة دين أساسية وهي العقد الأصلي أي قرض السندات وأداة مالية مشتقة وهي التغير في القيمة العادلة لأسهم الشركة هذا التغير الذي يشق قيمته من القيمة السوقية لأسهم الشركة الثالثة أو المؤشر وتسمى أداة مالية مشتقة ضمنية حيث تؤثر على التدفقات المالية للأداة ككل من خلال أن التغير في القيمة العادلة للأسهم يحدد التدفقات النقدية للأداة الهجينة، وهذا يتوافق مع تعريف المشتقات المالية الضمنية.

المبحث الثاني

أهمية المشتقات المالية ودورها في التحوط، ومخاطر التعامل بها

أهمية المشتقات المالية ودورها في التحوط وإدارة المخاطر

يمكن تحديد تعريف مناسب للمخاطر من خلال استعراض مجموعة من التعاريف التي وردت في الأدبيات المختلفة، حيث عرف كلٌّ من Helliari, Dhanani, Fifield, Stevenson المخاطر، بأنها تعادل درجة تقلب سعر السهم فكلما كانت قيمة السهم متغيرة كلما زادت المخاطر [Helliari & Others, 2005: p3]، أما تعريف Harrington Niehaus كان أشمل حيث قال: إن مصطلح المخاطر يُستعمل لوصف أية حالة فيها عدم تأكد من النتائج المتوقعة، أما "جون داونز" يعرف المخاطر بأنها إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها [رضوان حسن، ٢٠٠٥: ص٣١٢]، حيث تختلف المخاطر عن عدم التأكد الذي لا يمكن قياسها، أما Chance فقد أشار إلى أن المخاطر بالمعنى المالي هي قياس التغير أو عدم التأكد في صفقة مالية أو محفظة الأوراق المالية [Chance, Done, 2004: p657]، كما عرّف فايق حسن جبر النجار المخاطر المصرفية على أنها احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة وتذبذب العائد المتوقع من استثمار معين [النجار، فايق حسن جبر، ٢٠٠٥: ص١٢].

أما إدارة المخاطر Risk Management تعرف أنها: عملية تحديد مستوى الخطر المرغوب به من قبل المنشأة، ثم القيام باستخدام تقنيات متعددة (مثل المشتقات المالية) وأدوات مالية أخرى من أجل تعديل مستوى الخطر الذي تتعرض له المنشأة إلى مستوى الخطر المرغوب المحدد من قبلها مسبقاً [Don N. Chance, 2004: p543]، لا شك إن المستثمرين لديهم مقاييس خطر مختلفة ومتفاوتة، فبعضهم متسامح تجاه الخطر أكثر من الآخر، لكن بشكل عام كل المستثمرين يودون الحفاظ على مستوى مقبول من الخطر لاستثماراتهم، كذلك إن إدارة المخاطر بشكل جيد يؤدي إلى دعم المركز الائتماني للشركة وبالتالي يحسن من سمعة الاقتراض لديها مما يشجع المؤسسات المالية على تمويلها وتخفض تكلفة الاقتراض لديها.

تتبع المصارف والمؤسسات المالية أكثر من غيرها من الشركات التي تمارس نشاطات أخرى نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر، التي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة زيادة التقلبات في الأسعار والمعدلات (أسعار الأسهم، أسعار السلع والخدمات،

معدلات الفائدة، معدلات صرف العملة)، إذ كانت كل منها تتميز بالثبات إلى حدٍ ما وذلك خلال فترة طويلة مضت، الأمر الذي يمكنها من التخطيط والتنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة لها والخارجة منها، إلا أنه في السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة حدثت تغيرات سريعة في تلك الأسعار [Ross & Others,1998 :p.634]، وبسبب التزايد والتقلبات السريعة والمفاجئة في تلك الأسعار والمعدلات جعل من عالم المال أكثر خطورة مع تعذر الاعتماد على التخطيط والتنبؤ بالتدفقات النقدية بدون اللجوء إلى أدوات مالية للتحوط كما في استخدام عقود المشتقات بأنواعها الأربعة البسيطة غير المركبة والمعروفة بالآجلة، المستقبلية، الخيارات، المقايضات، هذا بالإضافة إلى عقود المشتقات المركبة وهي مشتقات المشتقات Derivatives On Derivatives التي زادت على تعقيد المشتقات تعقيداً آخر، وكل ذلك بسبب الحاجة إلى الحماية من تقلبات الأسعار وظروف عدم التأكد.

إن من العوامل الرئيسية المحفزة لطرح ونمو المشتقات المالية في الأسواق المالية هو أن هذه الأدوات المالية تمكّن المستثمر من تحويل المخاطر بين الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد، ويمكن النظر إلى المشتقات المالية أنها أدوات لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة للشركات والمؤسسات التي لا ترغب في تحمل مخاطر الأسعار إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر والراغبة بذلك، وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة، وبذلك ترتفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية ومن ثم يرتفع مستوى الرخاء الاقتصادي، وهذه العملية هي ما يسمى بالتحوط، أي توقي الشركات والمؤسسات للمخاطر وتجنبها، حيث يؤدي التحوط باستخدام الأدوات المالية المشتقة إلى التحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض وشروطه وتحسين السيولة، كما تزيد من اتجاه المصارف إلى تنويع الأنشطة المصرفية وعدم الاقتصر على الدور التقليدي لها بالاقتراض والإقراض [الجبوري، ٢٠٠٢: ص ١٩]، لكن سلبياتها بنفس الوقت أنها أدوات للمجازفة والرهان على تقلبات الأسعار التي لا يمكن توقعها، مما قد يترتب على استخدامها مخاطر جسيمة بحال لم تستخدم كأداة لإدارة المخاطر بل كأداة للمضاربة.

أتى نمو استخدام المشتقات المالية كأداة لإدارة المخاطر بعد أن أدرك المستثمرون أنها الوسيلة الأفضل للتأقلم مع الأسواق التي تزيد من حدة تقلباتها سنة بعد سنة، حيث إن التقلبات الشديدة في معدلات الفوائد ومعدلات الصرف وأسعار الأسهم والسندات والسلع أدى أيضاً لزيادة استخدام المشتقات المالية في إدارة هذه المخاطر، إضافة إلى التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات الذي جعل من الممكن إجراء الحسابات المعقدة بشكل صحيح لتسعير المشتقات المالية بسرعة وبتكلفة منخفضة.

بما أن أسعار المشتقات المالية تتعلق بأسعار الأصول الأساسية في هذه المشتقات Underlying Assets، وقيمتها تشتق من التغيرات في هذه الأسعار يمكن أن تستخدم كأداة لتخفيض المخاطر الناجمة عن تملك هذه الأصول، فمثلاً إن شراء أصل ما والدخول في عقد خيار أو عقد أجل لبيع هذا الأصل بسعر محدد مسبقاً يخفض من الخطر الممكن التعرض له في حال انخفاض سعر هذا الأصل، من خلال امتلاك المشتري حق الخيار في بيع الأصل بسعر محدد مسبقاً، أو بصورة أخرى إن ارتفاع سعر الأصل الأساسي يؤدي بالتالي لانخفاض قيمة العقد المستقبلي أو عقد الخيار لبيعه، فيقوم ببيع الأصل الأساسي بسعره المرتفع وإعادة شراء العقد المستقبلي أو عقد خيار البيع بسعره المنخفض محققاً ربحاً يقوم من خلاله بتعويض الخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة العقد عند تنفيذه بسبب ارتفاع السعر السوقي للأصل الأساسي.

الغرض من استخدام الأدوات المالية المشتقة

تستخدم الأدوات المالية المشتقة إما من أجل المضاربة بالأسواق المالية وتوزيع الاستثمارات بالمحفظة الاستثمارية والاستفادة من التقلبات بالأسعار أو من أجل التحوط ضد المخاطر المختلفة أي كأداة لإدارة المخاطر فقد تم تطوير الأدوات المالية المشتقة لتلبية الحاجة لإدارة المخاطر، ابتداءً بالمزارع الذي ينتابه القلق من السعر الذي سوف يقبضه لقاء محصوله عند الحصاد إلى المنشأة الصغيرة المقترضة ذات الدين المتغير القلقة من احتمال عدم تمكنها من تسديد القرض إذا ارتفعت أسعار الفائدة إلى الصناعي الذي توجد عملياته التصنيعية في بلد أجنبي ويخشى من ارتفاع قيمة عملة هذا البلد تواجه العديد من المنشآت التجارية على اختلاف أنواعها ونشاطاتها الكثير من المخاطر التي تزيد من درجة تقلب تدفقاتها الإيرادية، هذا التمييز بين المشتقات المالية من ناحية الغرض من اقتنائها ضروري جداً من أجل إثبات وقياس هذا النوع من الأدوات المالية والمحاسبة عنها.

تستخدم الأدوات المالية المشتقة من أجل إدارة مخاطر أسعار الفائدة ففي حالة مصرف يحصل على تمويل من السوق مقابل سعر فائدة معوم (متغير)، ولكن عملاء هذا المصرف يفضلون الاقتراض بسعر فائدة ثابت حتى يثبتوا تكاليف أسعار الفائدة التي يتحملونها، ولذلك يقرض المصرف عملاءه بسعر فائدة ثابت، ولكي يزيل عدم التوافق بين أصوله وخصومه، يمكن للمصرف أن يدخل في مقايضة لأسعار الفائدة Interest Rate Swap مع طرف آخر، حيث يدفع بموجبها لهذا الطرف سعر فائدة ثابتاً ويحصل على سعر فائدة معوم بالدولار الأمريكي، وهكذا يكون المصرف قد حقق التوافق بين أصوله وخصومه، ووسع مجموعة أدواته دون تعريض مركزه المالي لمخاطر أسعار الفائدة، ونتيجة لانتشار الشركات المتعددة الجنسيات الني تمارس

نشاطاتها في أكثر من دولة، وبالتالي يمكن أن تتعامل بأكثر من عملة عندها تبرز مشكلة توحيد عملة التقرير للبيانات المالية بسبب التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الأجنبية، فمثلاً يمكن أن تتحمل شركة تصنيع في أحد البلدان التزاماً بعملة هذا البلد، الين الياباني مثلاً، غير أنها تقوم بتصدير منتجاتها في الأسواق الأمريكية مثلاً بالتالي فإن عائدات الشركة من الصادرات تقوم بالدولار الأمريكي، وعند التقرير عن نتائجها لا تستطيع التقرير عن نفقاتها بالين وإيراداتها بالدولار لذلك تقوم الشركة بتوحيد عملة التقرير، وكون الشركة تعاني من عدم توافق بين العملات يعرضها لمخاطر التقلبات في أسعار صرف الين/الدولار الأمريكي، عندها تقوم الشركة بالدخول في عملية مقايضة العملات Currency Swap مع طرف آخر تتيح لها فعليا تحويل التزامها بعملة غير الدولار الأمريكي إلى التزام بالدولار الأمريكي، وتتيح هذه المقايضة بين العملتين لشركة التصنيع تحويل عملة نفقاتها المعبر عنها بالين إلى أساس عملة عائداتها بالدولار الأمريكي وفق معدل صرف ثابت محدد مسبقاً، على أن يتم ذلك وقت لاحق محدد في عقد المقايضة المذكور هو تاريخ التقرير بالعملة الموحدة للبيانات المالية بغض النظر عن سعر الصرف الثابت حينذاك، ونتيجة لذلك يزول أثر النقلب في الدخل الممكن حدوثه في المستقبل نتيجة عدم التوافق بين العملتين، وتصبح المقابلة للنفقات والإيرادات صحيحة وفقاً لعملة موحدة وبدون أي مخاطر.

تكتسب الأدوات المالية المشتقة أهمية خاصة بالنسبة للشركات والمنشآت الصناعية أيضاً فلا تقتصر أهميتها على إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية فقط، فمثلاً تتوقف الكثير من التعاملات التجارية لهذه الشركات على الأسعار المستقبلية سواء كانت أسعار الصرف الآجلة أم الأسعار الآجلة لبعض المنتجات، بالتالي تبرز الحاجة إلى ضرورة معرفة هذه الأسعار أو العمل على تثبيت الأسعار المستقبلية، لأن الأسعار بالأسواق متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها بسبب المضاربة الشديدة فمثلاً:

بفرض أن المستثمر بحاجة إلى شراء سلعة ما بالمستقبل وليس الآن عندها سيجد أمامه ٣ بدائل: ١- شراء السلعة الآن وتخزينها إلى حين الحاجة إليها

٢- الانتظار حتى يحتاج إلى استخدام السلعة ثم شرائها

٣- التعامل في السوق الآجلة من خلال شراء عقد آجل ليتسلم السلعة Commodity Forward Contract في وقت آجل وبسعر محدد مسبقاً، وتختلف المخاطر والتكاليف المصاحبة لكل بديل من البدائل الثلاثة، ففي البديل الأول يتكبد المشتري تكاليف التخزين للسلع لحين استخدامها، وفي البديل الثاني هناك مخاطر تغير الأسعار وارتفاعها، أما بالبديل الثالث لا يوجد تكاليف تخزين ولا مخاطر تقلب الأسعار نتيجة المضاربة فالسعر والكمية محددان مسبقاً وفق العقد الآجل، وأيضاً عندما تحتاج شركة صناعات غذائية مثلاً أن يتم تزويدها بالمواد

الأولية من محصول معين في وقت لاحق معين، حيث تبرز لديها مشكلتان، مشكلة توفر هذه المواد الأولية من جهة ومشكلة أسعارها التي قد تصل إلى حدود خيالية بسبب المضاربة على هذه السلعة، الذي يؤدي بدوره إلى عدم تمكنها من الحصول على المحصول اللازم بالسعر الملائم، ومشكلة تخزينها والتكاليف الناجمة عن ذلك إلى حين استخدامها بالإنتاج، ونفس الأمر يحدث عندما تحتاج شركة معينة إلى القطع الأجنبي في وقت لاحق أي في وقت محدد بالمستقبل من أجل استيراد آلات و تجهيزات، حيث إنها يمكن أن تقع ضحية انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث يضطر في هذه الحالة المستورد المحلي إلى دفع وحدات أكثر من العملة الوطنية للحصول على نفس الكمية من القطع لاستيراد معداته.

نلاحظ هنا أن المستثمر قد تحوط وأبعد نفسه من التعرض للمضاربة بالأسعار ومخاطر ارتفاعها، وحصل على الكمية التي يحتاجها بأسعار مناسبة ومحددة مسبقاً عند الدخول في العقد الآجل لشراء ما يحتاجه من أجل إتمام نشاطاته، هذا الإجراء يمكن المستثمر من أن يضمن سعراً ثابتاً لسلعة قبل أشهر من تسلمها، وبذلك يتمكن من أن يضع خطة مالية من أجل بيع منتجاته وذلك اعتماداً على معرفة تكلفة المواد الأولية الداخلة بهذا المنتج وتكاليف آلاته، مما يساعده على تخطيط نشاطاته الإنتاجية المستقبلية ووضع موازناته التخطيطية.

التحوط وأنواعه

يعرف التحوط على أنه "استراتيجيه تحمي المنشأة ضد مخاطر التقلبات غير المرغوبة في أسعار بعض أصولها أو التزاماتها أو معاملاتها المتوقعة، ويستخدم لتجنب أو تقليل المخاطر من خلال إيجاد علاقة يتوقع من خلالها أن تتم موازنة الخسائر في مراكز معينة كلياً أو جزئياً بواسطة مكاسب في مراكز أخرى" [جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المعايير الدولية (ترجمة)، ٢٠٠٥: ص ٨٦٥]، ويعرف أيضاً أنه عبارة عن مجموع النشاطات المتخذة من قبل إدارة المنشأة لتخفيض تأثيرات حالات عدم التأكد فيما يتعلق بقيمة المنشأة ككل [Christine Helliard & Others, 2005: p15] يعرف التحوط أيضاً أنه استخدام أداة مالية أو أكثر تسمى أداة التحوط Hedging Instrument للحماية تجاه أية تغيرات في القيمة العادلة أوفي التدفقات النقدية لبند ما من بنود قائمة المركز المالي يسمى البند المحوط Hedged Item أو صافي الاستثمار في وحدة أجنبية، بحيث تتعادل الآثار الناتجة عن أداة التحوط مع الآثار المتعلقة بالأداة الأصلية أي البند المحوط.

وتعرف أداة التحوط أنها مشتق معين أو أصل أو التزام آخر يغطي المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند من البنود الذي قد يكون أصل أو التزام أو عملية مستقبلية متوقعة.

قد يكون البند المطلوب تغطية مخاطر التغيرات في قيمته العادلة أو التدفقات النقدية له إما أصل أو التزام أو عملية مستقبلية متوقعة، فمثلاً عند الدخول في عقد مستقبلي لبيع مجموعة من الأوراق المالية المعدة للمتاجرة فإن ذلك يؤدي لحماية هذه (الأصول) ضد التعرض لانخفاض أسعارها، وعند الحصول على قرض ما بمعدل فائدة متغير، فإن الدخول في عقد مقايضة للفوائد على أساس مبلغ القرض ينص على استلام دفعات فوائد متغيرة مقابل دفع دفعات على أساس معدل فائدة ثابت، فإن ذلك يهدف لتغطية مخاطر التغيرات في هذا (الالتزام) أي القرض، وعندما يكون هناك عملية مستقبلية متوقعة كأن تريد الشركة مثلاً أن تقوم باستيراد مواد أولية من الخارج في المستقبل فهي تحتاج للقطع الأجنبي اللازم لذلك بالتالي فإنها لا يمكن أن تتوقع معدل صرف العملة المحلية مقابل عملة الاستيراد في وقت العملية المستقبلية وتخشى من هبوط العملة الوطنية تجاهها مما يجعلها مضطرة لدفع وحدات أكثر من العملة الوطنية للحصول على العملة الأجنبية، عندها تقوم بالدخول في عقد مقايضة للعملات Currency Swap يثبت بموجبه سعر الصرف المستقبلي وتكون بذلك قد تحوطت ضد التغيرات في (العملية المستقبلية) المتوقعة وهي الاستيراد ويمكن تقسيم التحوط إلى عدة أنماط منها [نصر علي عبد الوهاب، سالم أحمد محمد، ٢٠٠٥: ص ٣٣٣، ٣٣٢]:

تحوط القيمة العادلة Fair Value Hedge

هو تغطية مخاطر تعرض القيمة العادلة لأصل أو التزام أو جزء محدد من هذا الأصل أو الالتزام لمخاطر معينة تؤثر على صافي الدخل المتولد منه، مثل تحوط المقرض للتغيرات في القيمة العادلة لدين ذي سعر ثابت نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد، حيث أنه بالنسبة للمقرض الذي يمثل الدين بمعدل فائدة ثابت بالنسبة له أصلاً يؤدي ارتفاع أسعار الفوائد انخفاضاً للقيمة العادلة للدين (الأصل بالنسبة له) فيقوم بالتحوط من خلال الدخول في عقد مبادلة فوائد Interest Swap يبادل بموجبه دفعات الفائدة الثابتة بدفعات فائدة على أساس معدل متغير، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة السوقية يحقق ربحاً من هذه الأداة المالية المشتقة يغطي بموجبه ويعوض الخسائر الناجمة عن انخفاض القيمة العادلة للدين (الأصل بالنسبة له) بسبب هذا الارتفاع في معدلات الفائدة، أو الدخول في خيار بيع أجل مشتري للتحوط من التغيرات في القيمة السوقية لاستثمار في أسهم حقوق ملكية لشركة أخرى معدة للبيع، أو الدخول في عقد عملة أجل للتحوط للقيمة العادلة لذمة مدينة أو دائنة بعملة أجنبية.

تحوط التدفق النقدي Cash Flow Hedge

هو تغطية مخاطر التعرض للتغير الممكن في التدفق النقدي المتعلق بأصل ما أو مطلوب ما معترف به (مثل دفعات الفائدة المستقبلية على دين يحتسب سعر الفائدة عليه وفقاً لأساس متغير من شأنها التأثير على نتائج النشاط) أو عملية متنبأ بها (مثل شراء أو بيع متوقع) والذي سيؤثر على صافي الربح أو الخسارة المتولدة عنه، حيث البند موضع التحوط في تحوط التدفقات النقدية يمكن أن يكون إما:

- أ- تدفقات نقدية مستقبلية مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو
- ب- تدفقات نقدية مستقبلية ناجمة عن عملية مستقبلية ملتزم بها أو معاملة متنبأ بها واحتمال حدوثها مرتفع.

ومن أمثلة التحوط لمخاطر التغيرات في التدفق النقدي لعملية مستقبلية التحوط للتغيرات في سعر مادة أولية ما سيتم شراؤها لاحقاً لتلبية متطلبات العملية الإنتاجية، وتقديراً لصعود الأسعار للمواد الأولية ونظراً لعدم إمكانية شرائها الآن بسبب المشاكل التخزينية لحين استخدامها بالإنتاج تقوم المنشأة هنا بالدخول في عقد أجل يضمن شراء هذا المادة بسعر محدد الآن على أن يتم التسليم مستقبلاً، نلاحظ هنا أن موضوع التحوط هي (عملية الشراء المستقبلية) ونوع التحوط هو تحوط التدفق النقدي أي التحوط ضد التغيرات في التدفقات النقدية غير المرغوبة نتيجة العملية المستقبلية، كذلك تعد العوائد من مبيعات مستقبلية من سلعة ما تدفقات نقدية مستقبلية ناجمة عن عملية مستقبلية وتشكل بالتالي موضوع لتحوط التدفق النقدي، وكذلك أيضاً إصدار متنبأ لدين ذي معدل متغير في المستقبل يعتبر معاملة متنبأ بها وهو مؤهل لأن يكون بنداً محوطاً بشرط أن يكون احتمال حدوثه عالياً.

تحوط العملة الأجنبية Foreign Currency Hedge

هو تغطية المخاطر التي تنجم عن التغير في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بشكل غير مناسب للشركة أو البنك، مثل قيمة صافي الاستثمار في وحدة أجنبية حيث يمكن أن تتعرض المنشأة عند ترجمتها للقوائم المالية للاستثمار الأجنبي إلى عملة التقرير لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف غير المرغوبة أو قيمة التزام مستقبلي بالعملة الأجنبية، أو أي عملية مستقبلية متوقعة تتم بالعملة الأجنبية سواء كانت العملية بيع أو شراء (الالتزام مستقبلي)، فمثلاً استيراد مادة أولية ما سيتم استعمالها لاحقاً لتلبية متطلبات العملية الإنتاجية، وخشية من انخفاض سعر صرف العملة المحلية لصالح عملة الاستيراد في المستقبل مما يتطلب وحدات أكبر من العملة المحلية للحصول على نفس الكمية اللازمة لاستيراد المادة الأولية تقوم المنشأة هنا بالدخول في عقد مبادلة عملات Interest Swap يضمن مبادلة العملة المحلية بعملة الاستيراد الأجنبية مستقبلاً وفق سعر صرف محدد مسبقاً عند التعاقد.

يمكن تصنيف التحوط باستخدام الأدوات المالية المشتقة بصورة أخرى وفقاً لطبيعة ونوع مخاطر الأصل الأساس المتضمن Underlying Asset في الأداة المالية المشتقة إلى أربعة أنواع [حماد، ٢٠٠٢، ص: ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢]:

النوع الأول من المخاطرة هو مخاطرة أسعار السلع: حيث تتغير أسعار السلع مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم والمعادن الصناعية كالحديد والألمنيوم والنحاس، والمعادن الثمينة كالذهب والفضة، والسلع الزراعية كالقطن والبن والسكر بصورة مستمرة، هذه التغيرات السعرية تضيف مخاطرة وإمكانية تقلب كبيرة لإيرادات الشركات التي تنتجها فمثلاً شركة (بيلكو) للبترول والغاز إدراكاً منها للآثار التي يمكن أن تحدثها على عملياتها تستخدم سياسات إدارة المخاطر للحد من هذه المخاطر، أدرجت العبارة التالية في تقريرها السنوي:

" تمارس شركة بيلكو عدداً كبيراً من معاملات إدارة مخاطر أسعار السلع بهدف تحقيق إيرادات وتدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر وتقليل درجة التعرض لتقلبات أسعار البترول والغاز الطبيعي ".

النوع الثاني هو مخاطرة أسعار الفائدة: فحين يكون التزام الدين بسعر فائدة متغير سوف تؤثر التغيرات في الأسعار (أسعار الفائدة) على المبالغ النقدية المدفوعة كفاضة، هذه التغيرات في أسعار الفائدة تخلق حالة من التقلب وعدم الاستقرار لكل من الشركات المصدرة للدين والمستثمر الملتزم بسداد الدين، وتتأثر إيرادات البنوك التجارية تأثراً مباشراً بتقلبات أسعار الفائدة، شركتا Cherven Corporation & Cendant Corporation تقدمان بياناً مفصلاً لمخاطر أسعار

الفائدة التي تواجهها وما تتخذانه من إجراءات للتخفيف منها حيث تستخدم كلتا الشركتين مبادلات الفائدة للتحوط من هذه المخاطر حيث تقول شركة Cendant في بيانها: "إذا لم تتوافق خصائص الفائدة في آلية التمويل التي تستخدمها الشركة مع خصائص الفائدة للأصول الجاري تمويلها تدخل الشركة في اتفاقيات مبادلات فائدة لمقابلة مخاطرة الفائدة المرتبطة بذلك التمويل".

النوع الثالث للمخاطرة هو مخاطرة العملات الأجنبية: أي مخاطرة حدوث تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر على كافة الشركات المتعاملة بعملات أجنبية، حيث تؤثر على الشركات التي تشتري من بائع أو تبيع لعملاء وتتم عمليات البيع والشراء بالعمله الأجنبية والشركات التي لها استثمارات أو شركات فرعية في بلدان أجنبية أو تقترض مبالغها بعملات أجنبية، تمثل شركة UAL مثالاً لهذه الشركات، تستخدم هذه الشركة عقود العملة الأجنبية الآجلة وخيارات العملة الآجلة للتحوط ضد التعرض لهذا النوع من المخاطر وتصف في تقريرها المخاطر التي تواجهها والخطوات المتخذة للتحوط منها على النحو التالي:

"لقد أسست شركة UAL برنامجاً للتحوط من مخاطرة العملات باستخدام عقود العملة الآجلة وخيارات العملة وذلك للتحوط من التعرض للين الياباني ودولار هونكونغ، إن الهدف من برنامج التحوط هو إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات قيمة العملة الأجنبية بفعالية، ومن ثم جعل النتائج المالية أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ، ولا تستخدم الشركة عقود العملة الآجلة لأغراض المتاجرة".

النوع الرابع للمخاطرة هو مخاطرة حدوث تغيرات في القيمة السوقية لاستثمار ما في حقوق الملكية (أسهم شركة أخرى مثلاً)، يمكن التحوط لهذه المخاطرة بالدخول مثلاً في خيار بيع أجل لبيع هذا الاستثمار بسعر محدد.

مخاطر التعامل بالمشتقات المالية

لابد من ملاحظة أن استخدام الأدوات المشتقة في إدارة مخاطرة ما، قد يرافقه التعرض إلى مخاطرة أخرى، فمثلاً نجد أن الأدوات المالية المشتقة كالعقود الآجلة، والعقود المستقبلية، والخيارات والمقايضات تستخدم في تخفيض أو إزالة المخاطرة السعرية ومخاطرة التدفقات النقدية، أي إدارة تلك المخاطر، إذ أن العقود المشتقة هي عقود بيع أو شراء لأساس معين Underlying بسعر وبكمية محددين مسبقاً واجب التنفيذ في تاريخ معين محدد مسبقاً، وعملية التحديد هذه للسعر بتاريخ مسبق تساعد على مواجهة التقلبات السعرية المفاجئة والحماية من التعرض لخسارة كبيرة إلا أن العقود المشتقة الآجلة مثلاً يصاحبها التعرض إلى مخاطرة الائتمان إذا تعثر الطرف الثاني في تنفيذ العقد ولا يحدث ذلك في العقود المستقبلية التي تنظم

في الأسواق النظامية التي من خلالها يتمكن المتعاقد فيها من تجنب مخاطرة الائتمان، إذ أن السوق مسؤولة عن دفع المبلغ الذي بزمة الطرف الثاني (المتعسر) وذلك من الهامش الأولي الواجب دفعه إلى بيت التسوية عند إبرام العقد [الجبوري، ٢٠٠٢: ص ٣٥]، وكذلك الحال بالنسبة لعقود الخيارات التي تعطي الحق للمتعاقد Holder في شراء أو بيع أساس معين Underlying إذ بالإمكان الانسحاب من العقد بمجرد عدم التنفيذ خلال الفترة المتفق عليها وسيترتب على ذلك أقصى خسارة متمثلة بالمبلغ المدفوع عند إبرام العقد.

وعليه فإن استخدام المشتقات قد يعرض المصارف وغيرها من المؤسسات المالية والشركات والمستثمرين الفرديين إلى عدد من المخاطر أهمها [حماد، ٢٠٠٢: ص ٨٣٩]:

- ١- مخاطر الائتمان Credit Risks
- ٢- مخاطر السوق Market Risks
- ٣- مخاطر التشغيل Operation Risks
- ٤- المخاطر القانونية Legal Risks (عدم قانونية بعض عقود المشتقات).

فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية Credit Risks هي المخاطر التي تنجم عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد المشتقات وتتمثل الخسارة في تكلفة إحلال عقد جديد محل العقد السابق، المتمثل بالقيمة السوقية الجارية لعقد مطابق، وإن احتمال نشوء هذا الخطر أكبر عند التعامل بالمشتقات المالية بين الأطراف المتعاقدة مباشرة (OTC) في الأسواق فوق الحاجز أو الأسواق الموازية بسبب عدم وجود طرف ثالث كما في الأسواق النظامية مثل بيوت التسوية Clearing Houses التي تحد بشكل كبير من خطر الائتمان حيث أن كلا من المتعاملين يقدم ضمانات معينة عن طريق هذه المنظمات لإتمام وتنفيذ عقود المشتقات، إضافة إلى أن وجود شروط وقواعد محددة في أسواق المشتقات المالية يؤدي الالتزام بها إلى حماية المستثمرين من خطر الائتمان وزيادة مصداقية السوق المالي، وإن مخاطر الائتمان بالنسبة لبعض الأدوات المالية المشتقة أقل كثير منها بالنسبة للقروض بما أن المبلغ الافتراضي في عقود المشتقات National Principle ليس في خطر لأنه لا يتداول وإنما يحتسب على أساسه الدفعات فقط كما في عقود المبادلة مثلاً، حيث يتوقف خطر الائتمان في عقود المبادلة مثلاً على إمكانية الطرف المقابل تسديد التزاماته الناجمة عن التقلبات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار السلع، ففي عقود مبادلة الفوائد مثلاً Interest Rate Swap يتمثل خطر الائتمان في عدم قدرة الطرف المقابل المبلغ الترتب عليه المتمثل في صافي الفرق بين أقساط الفوائد المبادلة المحسوبة على أساس المبلغ الافتراضي National Principle، على عكس

القروض المعرضة لخطر الائتمان في مبلغ الدين الأصلي و فوائدها المدفوعة على حد سواء [Saunders & Cornett, 2000: p370]

أما مخاطر السوق **Market Risks**: تتعلق بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن التغيرات العكسية في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة وتشمل المخاطر المتعلقة بذلك مايلي [المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق (مترجم)، ٢٠٠٥: ص ٨٣٤]

*مخاطر السعر وتتعلق بالتغيرات في مستوى الأسعار الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو عوامل أخرى خاصة بالتقلبات بالأسعار في السوق، فهذا النوع من المخاطر كما يقول الفريجي [الفريجي، ٢٠٠١، ص ٣٠] يعد حساساً لمتغيرات الأسواق، وذات حساسية شديدة لمعلومات السوق، فعندما تنخفض الأسعار فإن الأطراف البائعة سوف تحقق الأرباح، وبالعكس فعند ارتفاع الأسعار فإن المشترين يحققون الأرباح، ويضيف أن المخاطرة السوقية تتأثر بالعديد من العوامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال التأثير في سعر الموجود الضمني، وإن إمكانية التعرض لهذا النوع من المخاطر كبيرة ومؤثرة على المتعاملين بالمشتقات المالية.

* مخاطر السيولة **Liquidity Risks** وتتعلق بالتغيرات في القدرة على بيع الأدوات المالية المشتقة أو التصرف فيها، حيث تحمل أنشطة الأدوات المالية المشتقة مخاطر عدم توفر العقود أو الأطراف الأخرى في معاملة الأدوات المالية المشتقة مما يجعل من الصعب إنهاء العملية الخاصة بها أو الدخول في عقد تسوية لها، وترداد مخاطرة السيولة إذا واجهت المنشأة صعوبات في الحصول على السلعة أو الورقة المالية أو الأداة المالية المشتقة الأخرى إذا استدعت الأداة المالية المشتقة للتنفيذ بالتسليم الفعلي للأصل الأساسي.

مخاطر التشغيل Operation Risks: هي المخاطر الناجمة عن النقص في المعلومات اللازمة والرقابة من أجل إتمام عقود المشتقات المالية التي ينجم عنها خسائر غير متوقعة، هذا الخطر متعلق أيضاً بأخطاء الموظفين وفشل النظم **System Risk** في تأمين متطلبات التعامل بهذه الأدوات والإجراءات الرقابية غير الملائمة من الإدخال للعملية والتقصا والتسوية والتسعير والتقييم والمحاسبة، يمكن لهذا الخطر أن ينشأ بالنسبة لبعض المشتقات المالية بسبب الطبيعة المعقدة لدفعاتها وحساب قيمها، من أجل تقادي هذا الخطر يجب أن يكون هناك وحدة تشغيل خاصة للمشتقات المالية في المؤسسات المالية تقوم بإدارة التعامل بالمشتقات والتقرير عن نشاطاتها ومدى دعم نظم المعلومات لها وكفاءة أفرادها لجهة مستقلة من أجل تقييم أدائها.

أما المخاطر القانونية **Legal Risks** [Don N. Chance, 2004: p574]: هي خطر أن تكون هذه العقود غير قابلة للتنفيذ قانونياً أو أنها لم توثق بشكل صحيح مثلاً، حيث يجب على المنشأة قبل التعاقد أن تتأكد من أن الأطراف المتعاقدة لديها السلطة اللازمة والمشروعية في

الدخول بهذه العقود سواء أكانت الأطراف التي من قبلها أم الأطراف المقابلة في العقد، إضافة إلى التأكد من أن شروط التعاقد لأي عقد يجمع بينها وبين أطراف أخرى قانونية بشكل تام هذا يتطلب طبعاً الإلمام بشروط التعاقد المحددة من قبل إدارة السوق من أجل ضمان قانونية هذه التعاملات، حيث أن إبرام بعض عقود المشتقات غير القانونية وغير المرخصة من قبل البورصة يجعلها تتطوي على مخاطر كبيرة وصعوبة تسويتها لاحقاً أو عدم إمكانية تداولها (بيعها أو شرائها) في البورصة عندما يريد مالكيها ذلك، وقد تنتج المخاطر القانونية عن تغيرات عكسية في القوانين الضريبية مثلاً أو التشريعات التي تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية المشتقة.

يبين الجدول التالي المخاطر الضخمة التي تعرضت لها ثلاث شركات كبيرة نتيجة الممارسة العملية في أسواق المشتقات [Dennis R. Jennings&Others,2000, chapter26, p1].

اسم الشركة	نوع المشتقات المالية	الخسائر بالملايين
Showa Shell Sekiyu (Japan)	مشتقات العملات Currency Derivatives	\$ ١٥٨٠
Metaligesellschaft (Germany)	مشتقات عقود النفط Oil Derivatives	\$ ١٣٤٠
Codelco (Chile)	عقود مشتقات المعادن Metals Derivatives	\$ ٢٠٠

نتيجة لتلك المخاطر التي تواجه الأدوات المالية المشتقة فقد جرت العديد من المحاولات للتحذير من استخدام المشتقات المالية، أو قيام البعض الآخر بإجراء الدراسات والأبحاث حول الكيفية التي يتم بها التغلب على تلك المخاطر، فنلاحظ الدراسة التي قدمت من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي (Basel Committee On Banking Supervision) في عام 1999 تمكنت من وضع مبادئ لإدارة المخاطرة الائتمانية (Principle For the Management of Credit Risk)، نظمت تلك الدراسة تقسيم المبادئ في إدارة المخاطرة الائتمانية على أساس مجموعة

مبادئ تخص الأطراف القائمة بتشغيل المشتقات المالية داخل الوحدة الاقتصادية، ومجموعة مبادئ ثانية تخص التغيرات البيئية في إدارة المخاطرة الائتمانية، والتي من خلالها تعدّ مرشداً لإدارة المخاطرة الائتمانية كما قام (Dodd, 2002) بدراسته عن تنظيم وإدارة أسواق المال بالتحدث عن مدخل جديد لتنظيم أسواق المال (New Approach to Regulating Financial Markets) ونادى بضرورة تدخل الدولة لغرض تنظيم الأسواق المالية وخصوصاً في مجال التعامل بالمشتقات المالية، من خلال المشاكل والمخاطر التي تؤدي إليها المشتقات عن طريق تنظيم التعامل بها وتنميط الصفقات التي تتم على أساس من القواعد الثابتة وضرورة تدخل كل من SEC و FASB من خلال إصدار معايير لتحديد دور المشتقات المالية.

وتمثل أهم السياسات والإجراءات التي تمكن المتعاملين في أسواق المشتقات من إدارة هذه المخاطر: أدوات الرقابة الداخلية لتعديل المخاطرة الائتمانية قبل الدخول في تعاملات مع الطرف المقابل والتوفيق الدقيق للتعاملات بما يخفف من وطأة المخاطرة الائتمانية، بالإضافة إلى الوسائل التي تدعم الائتمان وتقلل التعرض لمخاطرة تعثر أطراف عملية معينة مثل توفير الضمانات اللازمة.

مما سبق يستنتج الباحث أن ضرر المشتقات أو إفادتها يعود إلى كيفية استخدامها كوسيلة لتخفيف المخاطر أو كأداة للمضاربة ونظراً للمخاطر العالية التي ينطوي عليها التعامل في مجال المشتقات فهناك ضرورة لوضع بعض الضوابط التي تقي الأسواق المالية من مخاطر المشتقات في مقدمتها الرقابة وتتمثل في وضع السلطات الرقابية المعنية لضوابط رقابية عند استخدام المشتقات ووضع حد أقصى مسموح به لحجم تعاملات المؤسسات المختلفة في مجال المشتقات، وكما يصف René M. Stulz التعامل بالأدوات المالية المشتقة كالعملة بوجهين فعلى الرغم من المخاطر المرافقة لها فإن التعامل بها بحذر ودراية يعطي قيمة كبيرة للاقتصاد: 2005 , [René M. Stulz p22].

الفصل الثاني

المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط في التقارير المالية

Accounting For Derivatives Financial Instrument & Hedging Activities

المبحث الأول: المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

التحوط Hedge Accounting في الأدبيات المحاسبية.

المبحث الثاني: المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة في ظل المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

المبحث الثالث: محاسبة التحوط في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المبحث الرابع: متطلبات واعتبارات قياس القيمة العادلة.

المبحث الأول

المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في الأدبيات المحاسبية

أدبيات المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة والتحوط

تعتبر المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة أحد أهم المواضيع ذات الجدل والنقاش في عالم المحاسبة، وذلك نظراً للسمات التي تتمتع بها وخصوصية هذا النوع من الأدوات المالية وحدثاتها نسبياً مقارنة بغيرها من الأدوات المالية التقليدية، ولهذا السبب أيضاً فإن المختصين والخبراء في المحاسبة لم يبحثوا في المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة إلا لسنوات قليلة ماضية، حيث ظلت المشتقات المالية تصنف في بيانات الشركات كبنود خارج الميزانية (-Off-Balance Sheet Items) لسنوات طويلة، مما جعل من الصعب معرفة قيمتها وقياسها بشكل دقيق وتحديد أثرها على مركز الشركة المالي وأرباحها وعدم قدرة القوائم المالية على عكس أثر التعامل بها وقياس كفاءتها في تقليل المخاطر والتخفيض منها، إذا كان الهدف من اقتنائها التحوط وإدارة المخاطر، وذلك بسبب صعوبة القياس والتنبؤ بالأصول والالتزامات الناشئة عن استخدام هذه الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر وبالتالي عدم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي، هذا فضلاً عن أن القياس المحاسبي لها يعتمد على التقدير وعدم التأكد والذي يعني بدوره عدم توفر الدقة المطلقة في المعلومات المحاسبية المتوفرة، الأمر الذي يدفع بالإدارة إلى استغلال تلك الثغرات لإظهار الالتزامات بأقل ما يمكن أو إخفائها، حيث أن معظم الأدوات المالية المشتقة لا تتطلب التضحية بأي مبلغ ابتدائي للتعاقد والبعض منها يتطلب مبلغاً ابتدائياً صغيراً، ولكن في الوقت نفسه هذا المبلغ لا يمثل القيمة الحقيقية للعقد بتاريخ التقييم وإعداد القوائم المالية، وبناءً على التطبيقات المحاسبية في القياس الذي يتم على أساس السعر الإجمالي الناتج عن المساومة أو التفاوض أثناء الاستبدال وذلك حسب ما قدم Patton and Littlton في عام ١٩٤٠] Johnson&Other, 1996: P 508] نجد أن العقود المشتقة ذات القيمة الصفرية (التي لا تتطلب مبلغاً ابتدائياً) لا يتم إثباتها في السجلات ولا يمكن الاعتراف بها كأصول أو التزامات، والشيء ذاته بالنسبة للعقود المشتقة الأخرى (تلك التي تتطلب مبلغاً قليلاً كاستهلال للعقد) فإن تم إثباتها بالسجلات بهذا المبلغ القليل فهي لا تعكس قيمتها الحقيقية التي تتغير مع التقدم في الزمن ليصبح لها قيمة سوقية عادلة في تاريخ التقييم لها وإعداد القوائم المالية.

لكنه منذ بداية السبعينات زادت التقلبات والتغيرات في الأسواق المالية العالمية بسبب التطورات الكبيرة في ذلك الوقت كبداية ظهور الصناعات التكنولوجية، وتم في عام ١٩٧١ تحرير أسعار صرف العملات في الأسواق العالمية، وبعد ذلك أتت صدمات أسعار النفط وارتفاعها غير المسبوق في عام ١٩٧٣ بسبب ظروف الحرب، وبعدها أتى التضخم الكبير في الاقتصاديات العالمية والتقلبات الشديدة في معدلات الفوائد في الأسواق العالمية، كل هذا نجم عنه استجابة طبيعية للمجتمع المالي اتجاه هذه التغيرات من خلال تطوير منتجات الأدوات المالية المشتقة، وإن النمو المتزايد في استخدام المشتقات المالية لإدارة المخاطر رافقه تطور كبير في طرائق وأساليب الحساب ومعالجة كميات المعلومات الكبيرة وتكنولوجيا المعلومات، الذي أمن أدوات التحليل والمحاسبة اللازمة لمثل هذه الأدوات المالية المعقدة، كل ذلك جعل طرائق المحاسبة الخاصة بالأدوات المالية المشتقة المستخدمة في ذلك الوقت (Off-Balance-Sheet Items) والإفصاحات المستخدمة وقتها غير مقنعة ولا تلبي متطلبات إدارة المخاطر ولا تساهم في معرفة وقياس وتقييم سياسة إدارة المخاطر لدى الشركة ولا تمكن من معرفة الأرباح والخسائر الناجمة عن اقتناء الأدوات المالية المشتقة وقياس فعاليتها في الحد من المخاطر والتحوط، حيث يرى كل من [Clark & Siems, 2002] أن عدم دمج الأنشطة خارج الميزانية، أو حذفها يمكن أن يبخر إلى حدٍ خطير مخرجات منشآت الأعمال، ويحرف على نحو خطير التقديرات للعلاقات بين حجم منشأة الأعمال، وكفاءة كل من الكلفة والربح، لذا فإنهما يوصيان بدمج تلك الأنشطة في قائمة المركز المالي، وذلك لأغراض تقييم كفاءة منشأة الأعمال، إذ يلاحظ أن عدم الاهتمام بهذا الموضوع أدى ببعض الشركات إلى الإفلاس، أو مواجهة مشكلات مالية خطيرة قد تؤدي بها إلى الإفلاس أو الانحسار، مثال ذلك شركة (Enron) حيث أن عدم اهتمامها بموضوع الأنشطة خارج الميزانية كان من العوامل التي أدت إلى الإفلاس، وكذلك شركة (World Com) إذ أن عدم اهتمامها بالأنشطة خارج الميزانية والمعايير المحاسبية أدى بها إلى مواجهة أزمات مالية خطيرة جداً

[http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=1596&PN=1], وبالنسبة

للمشتقات المالية بالتحديد انكشفت مؤخراً خسارة بنك الخليج الكويتي في المشتقات المالية، حيث أوضح البنك المركزي الكويتي أن الخسارة نجمت عن استثمارات خارج الميزانية، ولم يكن ممكناً لحظها في بيانات البنك المقدمة إلى البنك المركزي، فاتباع البنك للسياسات المحاسبية التقليدية في معالجة المشتقات المالية كبنود خارج الميزانية Off Balance Sheet Items، وعدم إثباته للمشتقات المالية كأصول أو التزامات مالية في قائمة المركز المالي وقياسه بالقيمة العادلة كما نادى معيار المحاسبة الدولي IAS39، لم يمكن الجهات الرقابية المختصة ومنها البنك المركزي

الكويتي من مراقبة نشاط البنك يمثل هذا النوع من المشتقات، وبالتالي معرفة تأثير تداوله للمشتقات المالية على مركزه المالي.

كل ذلك نجم عنه استجابة خبراء المحاسبة لتطوير معايير الإفصاح والمحاسبة عن هذه الأدوات، حيث تناولت معايير المحاسبة الدولية IASs المشتقات المالية في أكثر من معيار دولي، على الرغم من أنها لم تخصص معيار منفرد للمحاسبة عنها إلا أنها تناولتها باعتبارها جزءاً من الأدوات المالية أواحد أنواعها وباعتبارها جزءاً من أنشطة التحوط وبالتالي أساس محاسبة التحوط، فلقد تم التطرق للأدوات المالية المشتقة والمحاسبة عنها في معيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين IAS39 (الأدوات المالية الاعتراف - والقياس) ومعيار المحاسبة الدولي الثاني والثلاثين IAS32 (الأدوات المالية الإفصاح - والعرض) ومعيار المحاسبي الدولي IAS30 (الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة)، وبعد أن تقرر إجراء تعديلات على عدد من المعايير المحاسبية الدولية تمهيداً لاستبدالها بالمعايير الجديدة التي سميت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards ويرمز لها اختصاراً IFRS، تطرق معيار التقرير المالي السابع IFRS7 (الأدوات المالية - الإفصاح) للأدوات المالية ومنها الأدوات المالية المشتقة حيث تقرر اعتماد هذا المعيار بدلاً من معيار المحاسبة الدولي IAS30 (الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة) واستبداله به خلال عام ٢٠٠٧ وأضاف إضافات جديدة على معيار المحاسبة الدولي IAS 32 وعدله ليصبح خاصاً بالعرض فقط للأدوات المالية (الأدوات المالية: العرض)، بينما تناول هو موضوع الإفصاح عن الأدوات المالية.

يضع معيار المحاسبة الدولي IAS39 قواعد للاعتراف والقياس عن الأصول المالية والالتزامات المالية للمنشأة، بما فيها المحاسبة على أنشطة التحوط، ويعتبر معيار المحاسبة الدولي IAS39 بالإضافة إلى معيار المحاسبة الدولي IAS32 والذي يعنى بالعرض والإفصاح عن الأدوات المالية بما فيها الأدوات المالية المشتقة الإصداران الرئيسيان لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول هذا الموضوع، بالرغم من وجود معايير أخرى قائمة تعالج أمور لها علاقة بالأدوات المالية، حيث يطرح معيار المحاسبي الدولي IAS39 لأول مرة اشتراطات الاعتراف بالمشتقات المالية وقياسها في القوائم المالية واستبعادها من الدفاتر Derecognizing، وتم استبعاد بنود مثل الاستثمارات في الشركات الزميلة والعقود الإيجارية ومزايا الموظفين والأرصدة الضريبية، ويضع المعيار قيوداً صارمة على استخدام محاسبة التحوط.

قررت لجنة معايير المحاسبة الدولية تقسيم مشروع المعايير الدولية للأدوات المالية إلى مراحل ابتداءً من الإفصاح وعرض البيانات المالية انتهاءً بالاعتراف والقياس، حيث تم إنجاز المرحلة الأولى في آذار ١٩٩٥ عندما اعتمدت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي

الثاني والثلاثين (الأدوات المالية- الإفصاح والعرض)، والمرحلة الثانية من المشروع هي النظر في مواضيع الاعتراف وإيقاف الاعتراف (إلغاء الاعتراف) والقياس ومحاسبة التحوط Hedge Accounting، وفي عام ١٩٩٨ قام المجلس بإصدار المعيار المحاسبي الدولي IAS39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) نافذ المفعول للبيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من الأول من كانون الثاني ٢٠٠١ أو بعد ذلك التاريخ، وتم تعديل هذه النسخة لأكثر من مرة حتى وقتنا هذا، بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٤ اعتمد المجلس نسخة معدلة من معيار المحاسبي الدولي IAS39 تعكس هذه النسخة اعتبارات محاسبة القيمة العادلة للتحوط الكلي بعنوان "محاسبة تحوط القيمة العادلة للتحوط ضد التعرض لخطر معدلات الفائدة للمحفظة المالية" (Fair Value Hedge Accounting for a Portfolio Hedge of Interest Rate Risk)، أي محاسبة تحوط القيمة العادلة الكلي لمحفظة مالية (Macro Hedge)، وفي ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ أصدر المجلس تعديل بسيط للمعيار المحاسبي الدولي IAS39 حول "التحويل والاعتراف الأولي للأرباح والخسائر (Transition and Initial Recognition of Profit or Loss)، وبتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٥ تم تعديل المعيار حول "تحوط التدفق النقدي للعمليات المستقبلية"، وفي ١٥ حزيران ٢٠٠٥ تم تعديل هذا المعيار أيضاً ليعكس "خيار القيمة العادلة (Fair Value Option) للأدوات المالية"، وتم بتاريخ ٣٠/تموز/٢٠٠٨ اعتماد نسخة معدلة للمعيار تحدد عنوان "eligible hedged items" (Amendment to IAS 39 for) (البند المؤهلة لاعتبارها بنود محوطة) ليصبح هذا التعديل نافذ المفعول للبيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من ١/تموز/٢٠٠٩، حيث يعد هذا التعديل آخر تعديل معتمد للمعيار من قبل المجلس لتاريخه

[IASB, IAS39, Revised 2008: Introduction].

أسلوب القياس للأدوات المالية المشتقة

تشكل مسألة القياس في المحاسبة أحد أهم الموضوعات التي تواجه النظرية المحاسبية والمحاسبين، وعلى الرغم من الإسهامات العديدة والمتنوعة في هذا المجال، إلا أن مسألة القياس لا تزال تعاني من العديد من المشاكل انطلاقاً من المقياس المستخدم ووحدة القياس، وعلى ماذا ينصب القياس، وصولاً إلى مدى تحيز القياس والشخص القائم بعملية القياس والأهم من ذلك: أساليب القياس المستخدمة، فنرى وجود العديد من الأساليب التي يتوقف اختيار أي منها لعملية القياس على أغراض عملية القياس، وهذه الأساليب:

[Viekery, 1967, pp731-743].

١. أساليب قياس مباشرة Direct Methods

يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة المفردة أو الخاصة محل القياس مباشرة، دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب، المبنيّة على أساس ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ويتبع أسلوب القياس المباشرة على سبيل المثال في قياس كلفة آلة معينة من خلال ثمنها المثبت في فاتورة الشراء، أما إذا تم تثمين أجزاء هذه الآلة كلاً على حدة تمهيداً لتحديد الكلفة الإجمالية لها، فحينئذ تقاس كلفة هذه الآلة ضمن ما يسمى أسلوب القياس غير المباشر (المشتق)، لأنه لا بد من الوصول إلى كلفة الآلة على شكل وحدة واحدة من خلال عملية الاحتساب، التي تشمل كافة أثمان أجزاء الآلة في آنٍ معاً.

٢. أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة) Derived or Indirect Methods

عندما يتعذر على الشخص القائم بعملية القياس، قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لا بد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة إن أمكن، ومثال ذلك: قياس أجزاء الآلة - كما في المثال السابق - ويلاحظ ازدياد الاعتماد على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس، بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حدٍ كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الاحتساب، وهي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة.

في مجالات القياس بصورة عامة، والقياس المحاسبي بشكل خاص، تعدّ القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، أي أنه لا يمكن لعملية القياس غير المباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة، وعلى هذا الأساس فإن عملية القياس باستخدام النسب تعدّ من طرق القياس غير المباشرة أو المشتقة، لأنها معتمدة على قياسات مباشرة أولية تمت لمفردات محل القياس.

٣. أساليب القياس التحكّمية

ينحصر الفرق الرئيسي بين أساليب القياس التحكّمية والأساليب الأخرى في وجود قواعد موضوعية تحكم الأساليب السابقة، إلّا أن أساليب القياس التحكّمية تفتقد إلى مثل هذه القواعد، مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات والأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

أول الاهتمامات حول المحاسبة المالية وتطبيقات الإفصاح كان يتمثل في أن كثير من المشتقات المالية لا تكون ظاهرة في الحسابات على الإطلاق، وهذا يبرز من جراء استخدام الكلفة التاريخية، فالكثير من المشتقات المالية عادة ما تكون كلفتها صفراً (مثل عقود الأنشطة الآجلة، أو مبادلات أسعار الفائدة التي لا يكون لها كلفة)، ومن ثم فإن قيمتها سوف تكون صفراً أيضاً في قائمة المركز المالي اعتماداً على مبدأ التكلفة التاريخية، وكثيراً ما نلاحظ عند عملية الاطلاع على حسابات بعض منشآت الأعمال ولا نشاهد أية عملية من الأنشطة خارج الميزانية سواء كانت مشتقات مالية أو غيرها، ومع ذلك فإن الأنشطة خارج الميزانية قد تكون موجودة أو مطلوبات مهمة للوحدة الاقتصادية، ولكنها قد قامت بتحويل صورة المخاطرة بعدم عرضها في قائمة المركز المالي معرضاً إياها إلى مخاطر كبيرة.

وينصب الاهتمام الثاني على التطبيقات الحالية في القياس، حيث أن قيمة الأدوات المالية المشتقة تتغير بالتغيرات في معدلات سعر الصرف أو معدلات الفائدة أو مؤشرات الأسعار أو أي أصل مالي أو غير مالي آخر، بالتالي فإنها تعتمد على الأسلوب الثاني في القياس أي غير المباشر من خلال اشتقاقها لقيمتها من أحد هذه الأصول الأساسية السابقة.

المبحث الثاني

المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

الاعتراف بالأدوات المالية بشكل عام

كانت الممارسات المحاسبية للعديد من الأدوات المالية ومنها الأدوات المالية المشتقة تقوم على استبعادها من قائمة المركز المالي والاكتفاء بعرضها كبنود خارج الميزانية (Off-Balance Sheet Items) لكن بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39 يجب الاعتراف بكافة الأصول المالية والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي بما في ذلك كافة المشتقات المالية، حيث قام هذا المعيار بداية بتعريف الأدوات المالية بشكل عام وحدد مفهومها كمايلي:

الأداة المالية [IASB, IAS39, Revised 2008: para9]: هي عقد ينشأ عنه أصول مالية لمنشأة ما والالتزامات مالية أو حقوق مساهمين لمنشأة أخرى.

أما الأصل المالي هو الأصل الذي يكون:

أ- نقد.

ب- أداة حقوق ملكية مملوكة لمنشأة أخرى (أسهم مملوكة لشركة أخرى حيث تعد من وجهة نظر المالك لها أصلاً مالياً، أما من وجهة نظر المنشأة الأخرى أداة حقوق ملكية).

ب- حق تعاقدى لاستلام نقد أو موجودات مالية أخرى من منشأة أخرى مثل الحسابات المدينة وأوراق القبض Receivables أو

ج- حق تعاقدى لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط مواتية (أي شروط في صالح المنشأة).

الالتزامات المالية: هي الالتزامات التي تكون عبارة عن:

التزام تعاقدى إما:

أ- لتسليم نقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى مثل أوراق الدفع والقروض Notes Payables & Loans أو

ب- لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها ليست مواتية (أي ليست في صالح المنشأة).

حقوق الملكية [IASB, IAS39, Revised 2008: para11]: هي أي عقد يظهر حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم كافة المطلوبات التي عليها مثل أسهم مملوكة لشركة أخرى.

قام المعيار بعد ذلك بتصنيف الأدوات المالية إلى عدة مجموعات أساسية وحدد مفهوم وتعريف كل منها:

تصنف الأصول المالية إلى إحدى الفئات الأربع التالية:

[IASB, IAS39, Revised 2008: para45]

*الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

(FVTPL) Fair Value Thought Profits & Loses

هي الموجودات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض المتاجرة وتوليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أن لها نمطاً فعلياً لتحقيق الربح قصير الأجل، وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والالتزامات المالية المشتقة دائماً محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية.

*الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (HTM) Held to Maturity

هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتديد أو استحقاق ثابت، للمشروع نية ايجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع.

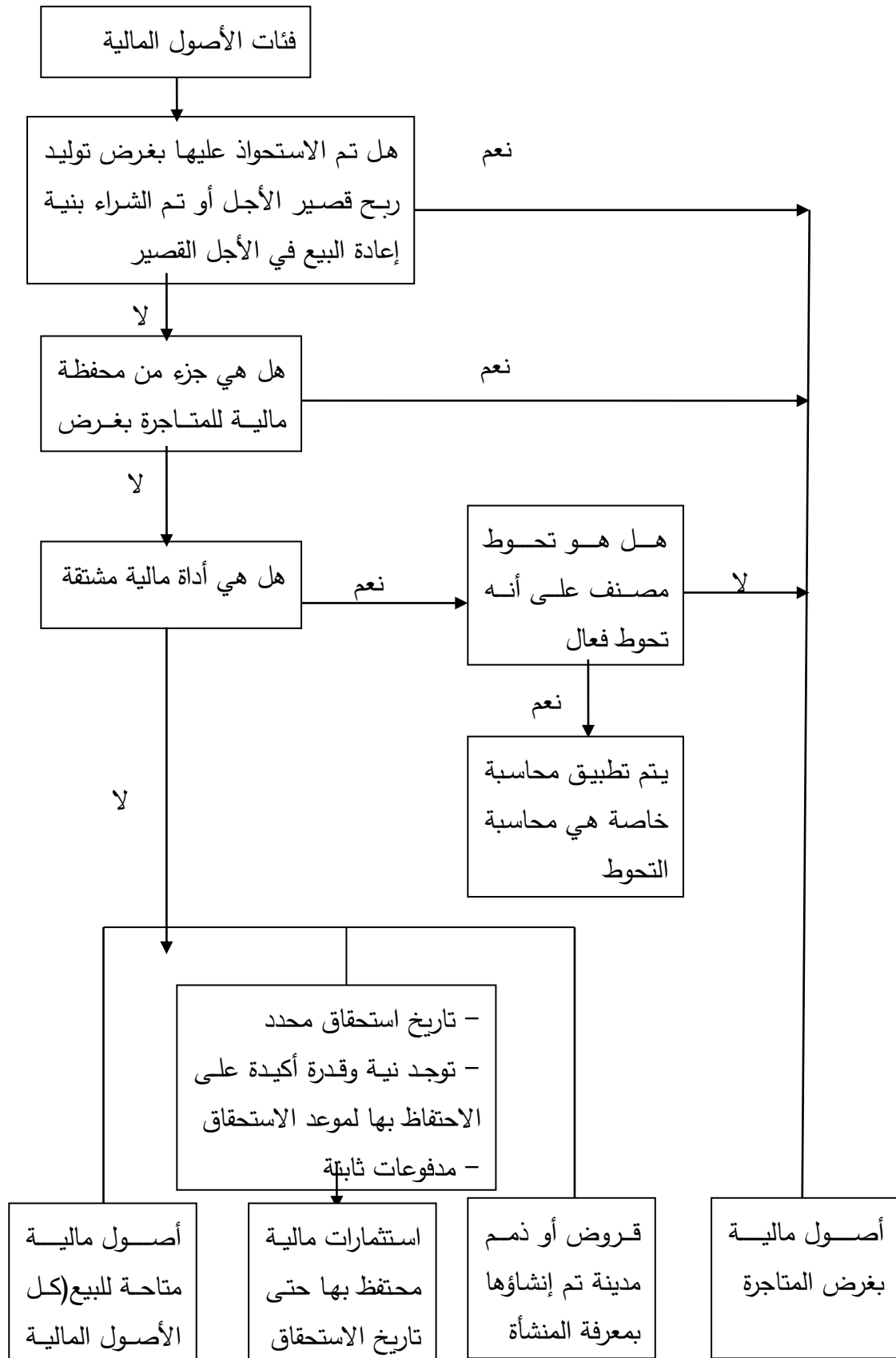
*الاستثمارات المتاحة للبيع (AFS) Available For Sale

وهي الاستثمارات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المتاجرة أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، كالأسهم والسندات المحتفظ بها لغايات غير المتاجرة وتصنف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة وليس على أنها متوفرة للبيع إذا كانت جزءاً من محفظة لموجودات مماثلة يوجد لها نمط للمتاجرة لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل.

*القروض والمديونيات التي تنشأ عن الأنشطة المعتادة Loans & Receivable

وهي الأصول المالية المنشأة عن المؤسسة نفسها وذلك بقيام المؤسسة بتزويد المدين مباشرة بمبالغ أو بضائع أو خدمات ومثال عليها القروض والتسهيلات كافة التي تقدمها المصارف.

شجرة تصنيف الأصول المالية وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39 [حماد, ٢٠٠٢:ص٣٠٠]



المعالجة المحاسبية للأدوات المالية بحسب تصنيفها وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39
[Pauline Wallace, 2005: p7]

التصنيف	القياس	التغيرات في القيمة المسجلة (عدا المحدد منها كطرف في علاقة تحوط)	فحص انخفاض القيمة المطلوب
الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بما فيها الأدوات المالية المشتقة غير المستخدمة في التحوط	القيمة العادلة	قائمة الدخل	غير مطلوب
الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	التكلفة المستهلكة أو المطفأة Amortized Cost	قائمة الدخل	نعم مطلوب
القروض والمديونيات	التكلفة المستهلكة أو المطفأة	قائمة الدخل	نعم مطلوب
الأصول المالية المتاحة للبيع	القيمة العادلة	قائمة حقوق الملكية	نعم مطلوب
الالتزامات المالية	التكلفة المستهلكة أو المطفأة	قائمة الدخل	-----

إذاً فقد تناول هذا المعيار الأدوات المالية المشتقة وطالب الشركات والمصارف بالاعتراف بها وإثباتها في الحسابات وإظهارها كبند من بنود قائمة المركز المالي على عكس الممارسات السابقة

التي كانت سائدة لهذا النوع من الأدوات المالية بعد أن صنفها بشكل أساسي إلى نوعين أساسيين حسب الغرض من اقتنائها:

١ - المشتقات المالية لغرض المتاجرة ٢ - المشتقات المالية لأغراض التحوط وإدارة المخاطر .
يبين الجدول أمثلة لعدة عقود تعتبر أدوات مالية مشتقة مع الأصل الأساس لكل منها

متغير التسعير	نوع العقد
أسعار الفائدة	عقد مقايضة سعر الفائدة
أسعار الصرف	عقد مقايضة عملة (مبادلة عملة أجنبية)
أسعار السلع	مقايضة السلع
أسعار الأسهم	مقايضة الأسهم
التصنيف الائتماني /مؤشر الائتمان أو سعر الائتمان	مقايضة ائتمان
مجموع القيمة العادلة الموجودة و أسعار الفائدة	مقايضة العائد الإجمالي
أسعار الفائدة	خيار سندات خزينة
أسعار العملات	خيار عملة
أسعار السلع	خيار سلعة
سعر السهم	خيار أسهم
أسعار الفائدة	عقود مالية مستقبلية مرتبطة بالديون الحكومية
أسعار العملة	عقود عملة مستقبلية
أسعار السلع	عقود سلع مستقبلية
أسعار الفائدة	عقود مالية آجلة لأسعار الفائدة المرتبطة بالديون الحكومية
أسعار العملة	عقود عملة آجلة
أسعار السلع	عقود سلع آجلة
أسعار الأسهم	عقود أسهم آجلة

الاعتراف الأولي للأدوات المالية المشتقة

نص معيار المحاسبة الدولي IAS39 بالنسبة للاعتراف الأولي Initial Recognition للأدوات المالية، على أنه يجب على الشركة الاعتراف بها بالأصل المالي أو الالتزام المالي في بيان مركزها المالي فقط بمجرد أن أصبحت الشركة طرفاً في الأداة التعاقدية للأداة المالية [IASB, IAS39, Revised 2008: para14], مثال ذلك أوراق القبض أو غيرها من الأدوات المالية المدينة وأوراق الدفع والمستحقات الدائنة Receivables & Payables, فعندما تصبح الشركة طرفاً في عقدها فهي بالنتيجة تملك الحق التعاقدية في استلام النقدية بالنسبة لأوراق القبض أو تتحمل التزام تعاقدية بدفع النقدية بالنسبة لأوراق الدفع، بالتالي يعترف بهما كأصل أو التزام مالي في تاريخ التعاقد، أما بالنسبة للموجودات التي سيتم امتلاكها والمطلوبات التي سيتم تحملها نتيجة للالتزام ثابت لشراء أو بيع بضائع أو خدمات لا يتم الاعتراف بها بموجب الممارسة المحاسبية الحالية حتى يكون أحد الأطراف قد قام بالتنفيذ بموجب الاتفاقية بحيث يستحق استلام الأصل، فعلى سبيل المثال المشروع الذي يتسلم طلباً ثابت لا يعترف بأصل (والمشروع الذي يقدم الطلب لا يعترف بالالتزام) في وقت الالتزام، ولكنه يؤخر الاعتراف إلى أن يتم شحن أو تسليم أو تقديم البضائع أو الخدمات المطلوبة، بالنسبة للعقود الآجلة مثلاً التي تعد أحد أنواع الأدوات المالية المشتقة، فإن الشركة تقوم بإثباتها عند تاريخ التعاقد أي عندما تصبح الشركة طرفاً تعاقدياً وليس في تاريخ التسوية للعقد، وذلك إذا كانت القيمة العادلة للحق الناشئة عن العقد تختلف عن القيمة العادلة للالتزام الناشئة عن العقد الآجل، حيث يتم إثباتها والاعتراف بها كأصل مالي بحال كانت القيمة العادلة للحق التعاقدية أكبر من القيمة العادلة للالتزام التعاقدية الناشئة عن العقد بمقدار الفرق بين القيمة العادلة للأصل والالتزام المالي، وتثبت كالتزام بحال العكس أي إذا كانت القيمة العادلة للالتزام أكبر من القيمة العادلة للحق التعاقدية الناشئة عن العقد بمقدار الفرق أيضاً، أما إذا تساوت القيمة العادلة لكل من الحق والالتزام الناشئة عن العقد الآجل عندها تكون صافي القيمة العادلة للعقد الآجل تساوي الصفر عندها يتم الإفصاح عن العقد الآجل على الرغم من أن القيود عندها إذا كتبت فستكون صفرية، وبالنسبة للخيارات المالية يتم الاعتراف بها على أنها أصول أو التزامات مالية عندما يصبح المالك أو المحرر طرفاً في العقد أيضاً، حيث تعد من المشتقات المالية يتم إثباتها كأصل أو التزام مالي في تاريخ التعاقد عندما تصبح الشركة طرفاً في العقد [IASB, IAS39, Revised 2008: para. 46,47], وبسبب وجود فرق بين القيمة العادلة للحق التعاقدية والقيمة العادلة للالتزام بين طرفي عقد الخيار عند التعاقد، ويتمثل هذا الفرق بقيام أحد الطرفين وهو مشتري حق

الخيار بدفع مبلغ من المال لبائع هذا الحق لقاء شرائه حق الخيار بتنفيذ العقد عندما يريد، فإن هذا المبلغ يمثل قيمة الخيار الذي يثبت بمقداره الخيار كأصل مالي أو التزام مالي. أما بالنسبة لعقود المبادلة بكافة أنواعها Swaps تطبق عليها نفس القاعدة السابقة فيتم الاعتراف بها مبدئياً عندما تصبح الشركة طرفاً بالأحكام التعاقدية لعقد المبادلة (أي عند إبرامه) في حال كان هناك فرق بين القيمة العادلة للالتزام الذي تتحمله الشركة والحق التعاقدي الذي تحصل عليه عند التعاقد يتم إثباته بمقدار الفرق بين القيمة العادلة للأصل والالتزام الناشئين بموجب عقد المبادلة، أما بالنسبة للعمليات المستقبلية المخططة، أي قيام الشركة بالتخطيط مثلاً بالدخول في عقد مالي ما سواء كان أداة مالية مشتقة أم عادية، يتم الاعتراف بهذه الأداة المالية كأصل أو التزام مالي عندما تصبح المنشأة طرفاً تعاقدياً بالعقد المخطط المونوي إبرامه، ولا يتم الانتظار حتى حدوث التسوية للأداة المالية المشتقة لإثباتها، أما بالنسبة للعمليات المتوقعة بحد ذاتها لا يتم إثباتها حتى تحدث وتؤثر بالتالي على المركز المالي للمنشأة.

إذاً فالقاعدة العامة للاعتراف الأولي للأدوات المالية المشتقة هو عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأداة التعاقدية [Nir Naor, 2003, p10]، ويترتب عليها نتيجة هذا العقد التزام تعاقدى أو تحصل على حق تعاقدى يتم الاعتراف بالأداة المالية كأصل أو التزام مالي حسب الحال، وعندما يترتب عليها التزام وحق تعاقدى بنفس الوقت نتيجة هذا العقد كما هو الحال في بعض عقود المشتقات المالية يتم إثباتها والاعتراف بها كأصل مالي بحال كانت القيمة العادلة للأصل المالي أكبر من القيمة العادلة للالتزام المالي الناشئ عن العقد بمقدار الفرق بين القيمة العادلة للأصل والالتزام المالي، [IASB, IAS39, Revised 2008: para. 46] وتثبت كالتزام بحال العكس أي إذا كانت القيمة العادلة للالتزام أكبر من القيمة العادلة للأصل الناشئة عن العقد بمقدار الفرق أيضاً [IASB, IAS39, Revised 2008: para. 67].

هناك عدة استثناءات من التعريف الوارد في معيار المحاسبة الدولي IAS39 للمشتقات المالية والتي تخرج من نطاق التطبيق لهذا المعيار [حماد، ٢٠٠٢: ص ٢٧٠]

الاستثناء الأول: هو المشتقات المعتمدة على استخدام السلع (العقود السلعية) والتي لا تعطي أحد الطرفين الحق في إجراء التسوية نقداً أو من خلال أداة مالية أخرى والتي خصصت عند إنشائها وتصميمها للتسوية بواسطة التسليم المادي، فهي مستبعدة من نطاق التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي IAS39، لأن الأصول المادية مثل المخزون والأراضي والمباني والمعدات والأصول المعنوية (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية) لا تعتبر أصولاً مالية، حيث يمكن أن تخلق فرصة لتوليد تدفقات نقدية داخلية في صورة نقدية أو أي أصل مالي آخر (حسابات مدينة مثلاً).

لكنها لا تنشئ حقاً تعاقدياً حالياً في قبض نقدية أو استلام أي أصل آخر أو مبادلتها بشروط مواتية بالتالي فإن عقود المشتقات السلعية (الأصول المادية) لا تعتبر أدوات مالية مشتقة ولا تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS39, باعتبار أن هذا المعيار يعرف الأدوات المالية المشتقة أولاً أنها أداة مالية والأداة المالية تعرف أيضاً وفق هذا المعيار أنها عقد منشئ لأصل مالي ما أو التزام مالي ما أو أداة حقوق ملكية، وهذه العقود السلعية لا تعتبر أصولاً مالية وفق تعريف الأصول المالية الوارد في هذا المعيار، كالعقد الذي ينص على استلام أو تسليم سلعة ما في المستقبل وينص على وجوب التسوية بإجراء التسليم المادي حصراً للسلع موضوع التبادل، إلا أن هناك بعض عقود السلع تكون مرتبطة بأصول مادية ولكنها لا تتضمن التسوية من خلال التسليم المادي أو الاستلام المادي في عقدها بل ينص عقدها على التسوية النقدية أو التسوية باستلام أصل مالي أو بالتبادل بأصول مالية تكون المبادلة في صالح الشركة عندها تعتبر أداة مالية وبالتالي الأداة المالية المشتقة التي تشملها تدخل في نطاق التطبيق المعيار IAS39 [IASB, IAS39, Revised 2008: para9], كأن تقوم الشركة A ببيع عقد مستقبلي لاستلام كمية معينة من مادة أولية ما للشركة B لكن يمكن للشركة B أن تقوم بشراء هذه الكمية من السوق بالسعر الجاري عندما يكون أقل من السعر المتعاقد عليه عند حاجتها لها فهي غير ملزمة بتنفيذ عملية التسليم للأصل الأساسي مقابل قيامها بالدفع للشركة A مقدار الفرق بين سعر هذه المادة بموجب العقد وسعرها السوقي مثل بعض عقود الخيارات المعدة للتحوط لشراء مخزون في المستقبل، ومثال آخر تتوقع شركة ما لصناعة البتروكيماويات أن تحتاج إلى كمية معينة من البترول بعد عام من الآن وبما أن الأسعار تشهد ارتفاعاً في الفترة السابقة والإدارة ترغب في تحديد تكاليفها الخاصة بالبترول وتريد أن تتحوط ضد الارتفاع في سعره الذي يمكن أن يحصل مستقبلاً، فتقوم عندها بشراء حق خيار لشراء الكمية المطلوبة مستقبلاً من البترول ولكن بسعر محدد مسبقاً، في هذه الحالة التسليم المادي للبترول غير إلزامي حيث يمكن للشركة أن تقوم ببيع حق الخيار هذا في البورصة مقابل مبلغ معين حسب تحركات الأسعار لخيارات شراء البترول أي أن التسوية النقدية ممكنة، أي أنها تنشئ حقاً مستقبلياً لاستلام أصل مالي وهو النقود في هذه الحالة فهي بذلك تحقق تعريف الأداة المالية وبالتالي تعد أداة مالية مشتقة وتطبق عليها قواعد معيار المحاسبي الدولي IAS39, فعندما تنص شروط العقد على إمكانية التسوية مستقبلاً للعقد نقداً أو بتبادل أدوات مالية أخرى عندها لا تستثنى هذه الأداة من نطاق التعريف الوارد للأدوات المالية المشتقة لمعيار المحاسبي الدولي IAS39, هناك أربع حالات رئيسية يمكن إذا تحقق إحداها تعتبر إمكانية معاملة العقود السلعية كأدوات مالية مشتقة

تدخل في نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS39 وهي [Patricia Teixeira Lopes, 2007: p6,7]

عندما تسمح شروط العقد لأحد الطرفين بالتسوية النقدية.

عندما لا تنص شروط العقد على ذلك لكن اعتادت الشركة في مثل هذا النوع من العقود والعقود المشابهة التسوية النقدية الصافية.

إذا كانت الشركة تعتاد في مثل هذا النوع من العقود أن تجري التسليم المادي للأصل الأساسي وتقوم بعدها فوراً ببيع هذا الأصل لغرض توليد الربح في الأجل القصير (أي أن هذا الأصل ليس للاستخدام الداخلي للمنشأة).

إذا كان الأصل الأساسي موضوع العقد جاهزاً للتحويل لسيولة بسرعة (عالي السيولة).

الاستثناء الثاني: مشتقات الطقس Weather Derivatives التي تشترط أن يتم الدفع والتسوية بناءً على متغيرات مناخية أو جيولوجية [John C. Hull, 2005: p552] (فمثلاً يمكن أن يؤسس مبلغ التسوية في العقد على عدد سنتيمترات الثلج المتساقط في منطقة ما في عام معين) وقد شاع استخدامها مؤخراً بواسطة موردي الطاقة في شيكاغو، مستبعدة من نطاق التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي IAS39، وقيام شركة ما مثلاً باستئجار مكان في الهواء الطلق لبيع منتجاتها يمكن أن يدفع بها خوفاً من سوء الأحوال الجوية وهطول المطر إلى التعاقد مع مؤسسة مالية أخرى مقابل علاوة تدفعها الشركة للمؤسسة المالية تقوم المؤسسة مبلغاً معيناً من النقود للشركة إذا حدث أثناء هذا اليوم أن هطلت الأمطار لأكثر من ثلاث ساعات حسب مركز الأرصاد الجوية في مكان الحدث، يسمى هذا العقد بعقد هطول المطر، بما أن المتغير غير مالي للعقود بهذه الحالات وهو غير متعلق بأداء الشركة أو تغيرات السوق بالتالي فهي مستبعدة من نطاق التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي IAS39 وكذلك معيار المحاسبة الدولي IAS32.

الاستثناء الثالث: هي عقود التأمين فعلى الرغم من أنها بقي بتعريف الأداة المالية إلا أنها لا تندرج ضمن نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 حيث أصدرت IASB معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 (عقود التأمين) في عام ٢٠٠٤ الذي يتطرق للمحاسبة والإفصاح عن عقود التأمين، مع ذلك فإن IAS39 يسري على المشتقات المضمرة داخل عقود التأمين وكذلك المعيار IAS32 وذلك فقط إذا اشترط المعيار IAS39 فصل المشتقات المدمجة عن عقدها الأساس ومحاسبتها بشكل مستقل وفقاً لقواعد معيار المحاسبي الدولي IAS39.

تختلف المعالجة المحاسبية للأدوات المالية كل وفق تصنيفها ولكن بالنسبة للاعتراف المبدئي تعتبر الأدوات المالية السابقة جميعها أصول أو التزامات يعترف بها في قائمة المركز المالي للشركة ويجب على المنشأة وفق هذا المعيار الاعتراف بالأصل المالي أو المطلوب المالي في قائمة المركز المالي فقط في حال أصبحت طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة بما في ذلك عقود المشتقات المالية.

القياس الأولي للأدوات المالية المشتقة

[IASB, IAS39, Revised 2008: para14]

عندما يتم الاعتراف بأحد بنود الأصول المالية أو بأحد بنود الالتزامات المالية بشكل أولي فإنه يجب على المنشأة قياسه بمقدار التكلفة (عند الاقتناء)، وهي القيمة العادلة للمقابل المعطى (في حالة أصل مالي) أو المستلم مقابلته (في حالة التزام مالي)، ويتم إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية، من الممكن عادة تحديد القيمة للمقابل المعطى أو المستلم بالرجوع إلى سعر العملية أو أسعار السوق الأخرى، وإذا لم يكن من الممكن تحديد أسعار السوق هذه بشكل موثوق به فإنه يتم تقدير القيمة العادلة للمقابل على أنه مبلغ كافة الدفعات النقدية المستقبلية أو المبالغ المستلمة باستخدام سعر (أسعار) السوق السائدة للفائدة لأداة مماثلة (مماثلة بالنسبة للعملة والفترة ونوع سعر الفائدة والعوامل الأخرى).

وينطبق ذلك على القياس الأولي للأدوات المالية المشتقة باعتبارها أحد أنواع الأدوات المالية، لكنها تمتاز بأن قيمتها تشتق من الأصل الأساسي بالأداة المالية سواء كان أصول حقيقية أو مالية (أسهم أو سندات أو عقارات أو عملات أجنبية أو الذهب أو السلع أو مواد أولية أو مؤشرات أسهم) وبما أنها لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو تتطلب استثمار مبدئي صغير فإن التكلفة التاريخية لها عند التعاقد قد تكون صفراً أو قد تكون مبلغ استثمار صغير لكنه لا يعبر عن القيمة العادلة لها في وقت التقييم وإعداد القوائم المالية، حيث تقاس القيمة للأداة المالية المشتقة اعتماداً على نموذج القيمة العادلة، ولكن كيف تقاس القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة عند التعاقد؟ يتم ذلك بتحديد القيمة العادلة للحق التعاقدية أو الالتزام التعاقدية، ثم مقارنة القيمة العادلة للحق التعاقدية مع القيمة العادلة للالتزام التعاقدية إن وجدا معاً مضافاً لها نفقات الصفقة، وسنتطرق الآن لطريقة ومعادلة تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة والعوامل المؤثرة في ذلك:

لو أخذنا مثلاً عقد خيار الشراء Call Option الذي يعطي الحق لمشتريه بتنفيذ صفقة شراء عدد من الأسهم بسعر محدد مسبقاً أو عدم تنفيذها مقابل قيامه بدفع مبلغ محدد يمثل ثمن هذا الحق، فإذا كانت الصفقة تتضمن الحق بشراء ١٠٠٠ سهم بالسعر السائد حالياً وليكن ١٠٠ ليرة سورية لكل سهم في وقت لاحق وليكن ٣٠ من نيسان عام ٢٠٠٧، من خلال تحليلنا هذا المثال لتحديد قيمة الأداة المشتقة هذه أولياً (عند التعاقد) نجد أنه عند التعاقد بما أن السعر السائد يساوي السعر المتفق عليه ويساوي ١٠٠ أي أن القيمة الذاتية لها تساوي الصفر، لكن هناك المبلغ المدفوع الذي يمثل ثمن حق خيار الشراء وليكن مبلغ ٤٠٠ ليرة سورية يعبر عن صافي الاستثمار المبدئي الصغير الذي يدفعه المشتري، تصبح القيمة الأولية للأداة التي يجب أن تثبت مبدئياً بدفاتر المشتري كما يلي:

[Dennis R. Jennings&Others, 2000, chapter26: p5]

٠ + ٤٠٠ = ٤٠٠ ليرة سورية، وهي عبارة عن مجموع كل من القيمة الزمنية للعقد المتمثل بالمبلغ المدفوع لقاء حق الخيار والقيمة الذاتية للعقد التي تساوي صفر عند التعاقد بسبب تساوي سعر التنفيذ المتفق عليه بموجب حق الخيار مع سعر السوق السائد للأصل الأساسي عند التعاقد.

ويكون القيد المحاسبي في تاريخ التعاقد بفرض أنه في الثاني من كانون الثاني من عام ٢٠٠٧ بإثبات عقد خيار الشراء كأصل مالي بمقدار قيمة الخيار الأولية (٤٠٠ ليرة سورية) المدفوع مقابل دائنية النقدية.

تشير هذه الدفعة إلى القيمة العادلة لعقد خيار الشراء هذا وقت التعاقد، بهذه الحالة نلاحظ أن العقد له قيمة عادلة أكبر من الصفر لأنه هناك توقعات أن أسعار الأسهم الأساسية في عقد خيار الشراء سوف ترتفع خلال مدة هذا العقد عنها في بداية التعاقد وبالتالي على أمل أن يحقق حامل هذا الخيار ربحاً عند تنفيذه لهذا الخيار، وهذا يشار له غالباً في أدبيات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية بالقيمة الزمنية للخيار Time Value.

قد يكون عقد الخيار متداولاً في أسواق المشتقات المالية وتقوم الشركة بشرائه من سوق التداول وليس التعاقد عليه، عندها يكون له قيمة عادلة ممثلة بالسعر السوقي له مضافاً أي تكاليف شراء إن وجدت أي تكون القيمة ممثلة بالقيمة العادلة للمقابل المعطى التي تمثل السعر المتداول المدفوع لقاء الشراء، الذي يمثل في مفاهيم الهندسة المالية مجموع كل من القيمة الزمنية Time Value والقيمة الذاتية Intrinsic Value.

حيث أن ارتفاع سعر السهم حالياً من ١٠٠ ليرة سورية عند التعاقد إلى ١١٠ مثلاً عند شراء عقد الخيار هذا يعطي قيمة ذاتية Intrinsic Value قدرها $(110 - 100) * 10000 = 100000$ ليرة سورية حيث أنه هنا بما أن سعر السهم قد ارتفع بالسوق ففي حال التنفيذ سيكون ذلك مربحاً بالنسبة لمشتري الحق، وعندها لا تكون القيمة الذاتية Intrinsic Value مساوية للصفر كما بالحالة السابقة بسبب عدم تساوي سعر التنفيذ للخيار Exercise Price مع السعر السائد حالياً عند شراء الخيار بهذه الحالة Market Price، أما بالنسبة للقيمة الزمنية Time Value فهي تنخفض كلما اقترب عقد الخيار من التنفيذ لأنه كلما اقتربنا من وقت التنفيذ كلما قل الأمل ببيع العقد أو تنفيذه بربح وقلت المضاربات عليه لأنه مع الاقتراب من وقت التنفيذ للعقد تقترب قيمة الأصل المتضمن الحالية إلى سعر التنفيذ ويصبح الفرق بينهما قليلاً بالتالي تنخفض التوقعات من تحقيق الأرباح من هذا العقد بسبب انخفاض تأثير عامل الزمن، ويصبح عندها تنفيذ العقد ليس في صالح حامل الخيار.

هناك أنواع من الأدوات المالية المشتقة قد لا تتطلب أي دفعة عند التعاقد وتكون القيمة العادلة للحق والالتزام التعاقدية متساوية في وقت التعاقد مثل العقد الآجل أو العقد المستقبلي مثلاً الذي ينص على شراء كمية من مادة أولية ما في المستقبل بالسعر السائد حالياً عند التعاقد الذي لا يتطلب أي دفعة عند التعاقد وعندما لا يكون هناك أي نفقات أو عمولة لإبرامه مثلاً تكون قيمته مبدئياً عند التعاقد تساوي إلى الصفر ولا يكتب أي قيد عند التعاقد لكن هذا لا يعني عدم إثباته في قائمة المركز المالي للعام، ففي نهاية العام يتم إعادة تقييم عقد الأداة المشتقة من خلال مقارنة سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأصل الأساسي وقت التقييم، ومن ناحية أخرى قد تختلف القيمة المتفق عليها عند التعاقد لشراء المواد الأولية موضوع العقد الآجل مثلاً عن القيمة السائدة حالياً أي أن الطرفين في العقد الآجل أو المستقبلي قد يتفقان مثلاً على شراء وحدات من المادة هذه بسعر ١٠٠ ليرة سورية للوحدة بكمية ١٠٠٠ وحدة في تاريخ مستقبلي في حين أن سعر الوحدة عند التعاقد ١٥٠ ليرة سورية عندها يمثل الفرق بين سعر الوحدة عند التعاقد والسعر المتفق عليه قيمة هذه الأداة المالية المشتقة عند التعاقد وتساوي (١٥٠ - ١٠٠) * ١٠٠٠ وحدة = ٥٠٠٠٠ ليرة سورية عندها يثبت العقد بقيد محاسبي كأصل مالي مقابل دائنية حساب "أرباح غير محققة مقابل المشتقات المالية"، ولاحقاً تتم معالجة الأرباح غير المحققة حسب الغرض اقتناء هذه الأداة المالية المشتقة، هل هي بغرض التحوط أم المضاربة؟ كما سنرى لاحقاً.

ويمكن أن تقوم المنشأة بشراء هذا العقد إذا كان مطروحاً للتداول في سوق المشتقات المالية بهذه الحالة فإن السعر المدفوع لقاءه إضافة لأي تكاليف تعاقد إضافية قد توجد تمثل القيمة العادلة للمقابل المعطى بالتالي تمثل القيمة المبدئية للأداة التي يجب أن تسجل بها، وبما أن هذه القيمة هنا ناشئة عند الشراء ودفع مقابلها للطرف المقابل أي نتيجة التداول وليس نتيجة التغير في قيمة السعر الجاري مقابل سعر التنفيذ عند التقييم، عندها يكون القيد المحاسبي بإثبات العقد الآجل كأصل مالي مقابل دائنية النقدية بمقدار المبلغ المدفوع لقاء العقد بتاريخ التعاقد.

وبالنسبة لعقود المبادلة أيضاً Swaps تعد من العقود التي لا تحتاج عادة لأي دفعة أولية أو استثمار مبدئي عند التعاقد، وبحال كان معدل الفائدة الجاري مساوياً لمعدل الفائدة المتفق عليه في عقد مبادلة الفوائد مثلاً عندها تكون القيمة العادلة للحق والالتزام التعاقدية متساوية في وقت التعاقد، وبالتالي عند التعاقد على عقد مبادلة سواء كان عقد مبادلة دفعات فوائد Interest Rate Swap أو عقد مبادلة عملات Currency Swap أو غيرها من أنواع عقود المبادلة لا يتم إجراء أي قيد محاسبي إلا في تواريخ التسوية المتفق عليها، أو في تاريخ إعداد القوائم المالية أيهما أقرب، لأن أوقات الالتزام بدفع مبالغ الدفعات أو الحق باستلامها يكون في أوقات مستقبلية محددة عند التعاقد وليس بوقت التعاقد، ويتم احتساب القيمة العادلة لعقد مبادلة الفوائد غالباً

بطريقة خصم التدفقات النقدية الداخلة من العقد ومقارنتها مع التدفقات النقدية الخارجة، والمبلغ الذي يتم احتساب دفعات الفوائد على أساسه يسمى المبلغ النظري (Notional Amount)، أما بحالة القيام بشراء عقد مبادلة مطروح للتداول في أسواق المشتقات المالية عندها يكون للعقد قيمة عادلة تتمثل بالسعر السوقي مضافاً أي تكاليف شراء إضافية إن وجدت، فيتم إثبات عقد المبادلة بالدفاتر عند شرائه بهذه القيمة كأصل مالي أو التزام مالي حسب الحال.

القياس اللاحق وإعادة التقييم للأدوات المالية المشتقة [IASB, IAS39, Revised 2008: para46]

الأصول المالية

بعد الاعتراف المبدئي يجب على المنشأة قياس الأصول المالية، بما في ذلك المشتقات التي هي أصول، بمقدار قيمها العادلة بدون أي خصم لتكاليف العملية التي قد تتحملها عند البيع أو أي تصرف آخر بسبب الافتراض الدائم للاستمرارية، فيما عدا الفئات التالية من الأدوات المالية:

أ- القروض المديونيات التي أوجدتها المنشأة والتي هي غير محتفظ بها للمتاجرة التي يجب أن تقاس بالتكلفة المطفأة Amortized Cost باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

ب- الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق التي يجب أن تقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

ج- أي أصل مالي ليس له سعر مدرج في سوق نشط والذي لا يمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق به يتم قياسه بالتكلفة، والأدوات المالية المشتقة المتعلقة بتسليم هذه الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة والتي يجب أن تسوى بتسليم أداة حقوق ملكية ذات استحقاق ثابت تقاس بالتكلفة.

بالنسبة للأصول المالية المسماة على أنها بنود محوطة (Hedged Items) تكون خاضعة للقياس بموجب أحكام محاسبة التحوط المحددة وفق معيار المحاسبة الدولي IAS39.

نلاحظ أن هناك افتراض مبدئي بأنه يمكن تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق به بالنسبة لمعظم الأصول المالية المصنفة على أنها متوفرة للبيع أو المحتفظ بها للمتاجرة بما فيها الأدوات المالية المشتقة التي تقاس بالقيمة العادلة، على أنه يمكن التغلب على هذا الافتراض بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية التي ليس لها سعر مدرج في سوق نشط والتي بالنسبة لها الأساليب الأخرى المعقولة لتقدير القيمة العادلة ليست مناسبة بشكل واضح أو من غير الممكن تنفيذها، ويمكن كذلك التغلب على هذا الافتراض بالنسبة لمشتق مالي متعلق بتسليم أداة حقوق ملكية غير مدرجة ويجب تسويته من خلالها.

الالتزامات المالية

ينص معيار المحاسبة الدولي IAS39 على إعادة قياس الأدوات المالية بعد الاعتراف بها كالتزامات مالية بالتكلفة المطفأة Amortized Cost باستخدام أسلوب الفائدة الفعال, عدا جميع المشتقات المالية المصنفة كالتزامات مالية يعاد قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة عدا تلك الأدوات المالية المشتقة المتعلقة بتسليم أدوات حقوق ملكية غير المدرجة بالقيمة العادلة بسبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة لها بشكل موضوعي يعتمد عليه والتي يجب أن تسوى بتسليم أداة حقوق ملكية تقاس بالتكلفة.

إذاً يمكن تلخيص ما يخص الأدوات المالية المشتقة بالنسبة للتقييم وإعادة القياس وفق معيار المحاسبة الدولي IAS39 بأنه بالنسبة للأدوات المالية المشتقة المصنفة كأصول مالية, يتم التفريق بين الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها للمتاجرة أي لتحقيق الربح بالمدى القصير والأدوات المالية المشتقة بغرض التحوط وإدارة المخاطر, فبالنسبة للمشتقات المالية المصنفة كأصول مالية معدة للمتاجرة يعاد قياسها بالقيمة العادلة Fair Value, كذلك الأمر بالنسبة للمشتقات المصنفة كالتزامات مالية معدة للمتاجرة يعاد قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة فقد تم استثناءها من جميع الالتزامات المالية الأخرى من القياس بالتكلفة المطفأة أي (القيمة الأصلية المسجلة ناقصاً دفعات السداد الرئيسية) باستخدام معدل الفائدة الفعال وقياسها بالقيمة العادلة. أما بالنسبة للأدوات المالية المشتقة سواء كانت أصول أم التزامات مالية المعدة للتحوط فتطبق عليها قواعد وشروط محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار, وقد تم استثناء تلك الأدوات المشتقة المتعلقة منها بتسليم أداة حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق المالي (أي لا يمكن قياس وتحديد قيمتها العادلة) ويجب تسويته من خلاله, تقاس عندها بالتكلفة.

المعالجة المحاسبية للمشتقات الضمنية Embedded Derivatives

تتميز المشتقات الضمنية عن غيرها من المشتقات المالية بأنها تدخل مع أداة مالية أخرى في أداة هجينة Hybrid Derivative أو متنوعة تسمى عندئذ بالمشتقات المالية الضمنية Embedded Derivatives والأداة الأخرى التي قد تكون أداة حقوق ملكية أو أي أداة مالية أخرى تسمى الأداة المضيفة أو العقد المضيف Host Contract, أي أنها جزء أو مكون من أداة مالية متنوعة هجينة تحوي أيضاً على عقد مضيف أصلي غير مشتق

[IASB, IAS39, Revised 2008: para10].

تطرق المعيار الدولي IAS39 لمعالجة خاصة لهذه الأدوات حيث نص على أنه يجب فصل المشتق المثبت عن العقد المضيف واحتسابه على أنه مشتق بموجب هذا المعيار, لكن ضمانه لعدم تجاوز الاشتراطات الخاصة بإجراء مراقبة لتحركات السوق Marking-To-Market بالنسبة للأدوات المالية المشتقة عن طريق اللجوء لدمج المشتق في عقد مضيف تتم معالجته محاسبياً بصورة مختلفة بالتكلفة المستهلكة مثلاً بدلاً من القيمة العادلة ويعاد تقييمه في حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل فقد حدد عدد من الشروط إذا تحققت وجب فصل الأداة المالية المشتقة عن العقد المضيف ومحاسبتها كأداة مالية مشتقة منفصلة وفقاً لتحركات الأسعار السوقية وهي: [IASB, IAS39, Revised 2008: para11]

أ- الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتق الضمني لا ترتبط بشكل وثيق بالخصائص والمخاطر الاقتصادية للعقد المضيف.

ب- تلي الأداة المشتقة الضمنية تعريف الأداة المالية المشتقة المنفصلة وخصائصها التي حددها المعيار.

ج- الأداة المنوعة (المجمعة) ليست مقاسه بمقدار القيمة العادلة مع تغيرات في القيمة العادلة مبلغ عنها في صافي الربح أو الخسارة.

إذا تم فصل المشتق الضمني فإنه يجب محاسبة العقد المضيف نفسه بموجب هذا المعيار إذا كان هو في حد ذاته أداة مالية وحسب معايير المحاسبة الدولية المناسبة الأخرى إذا لم يكن أداة مالية [جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, ٢٠٠٦, ترجمة معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية كما هي في ١ يناير ٢٠٠٦, ص ١٧٢١].

وبالنسبة للشرط الأول لا تعتبر الخصائص والمخاطر الاقتصادية لمشتق ضمني أنها وثيقة الصلة بالعقد المضيف بالحالات التالية: على سبيل المثال، وفي هذه الظروف وبافتراض أنه تم أيضاً تلبية الشروط في الشرطين التاليين تقوم المنشأة بمحاسبة المشتق الضمني بشكل منفصل عن العقد المضيف بموجب هذا المعيار.

أ- خيار البيع لأداة حقوق ملكية تحتفظ بها منشأة ليس مرتبطاً بشكل وثيق بأداة حقوق الملكية المضيفة (Host Equity Instrument).

ب- خيار الشراء الضمني في أداة حقوق ملكية تحتفظ بها المنشأة ليس مرتبطاً بشكل وثيق بأداة حقوق الملكية الأساسية المضيفة من وجهة نظر حاملها (أما من وجهة نظر الجهة المصدرة للأداة فإن خيار الشراء يؤثر في أداة حقوق ملكية بالنسبة للجهة المصدرة فإذا طلب من الجهة المصدرة أو كان حامل الحق في طلب التسوية بالأسهم مثلاً بموجب هذا الخيار فإن ذلك يؤثر في الخصائص الرئيسية والمخاطر الناجمة عن العقد المضيف هنا أي أداة حقوق الملكية بالتالي لا يتم فصل خيار الشراء الضمني واعتباره مشتقاً منفصلاً عن أداة حقوق الملكية).

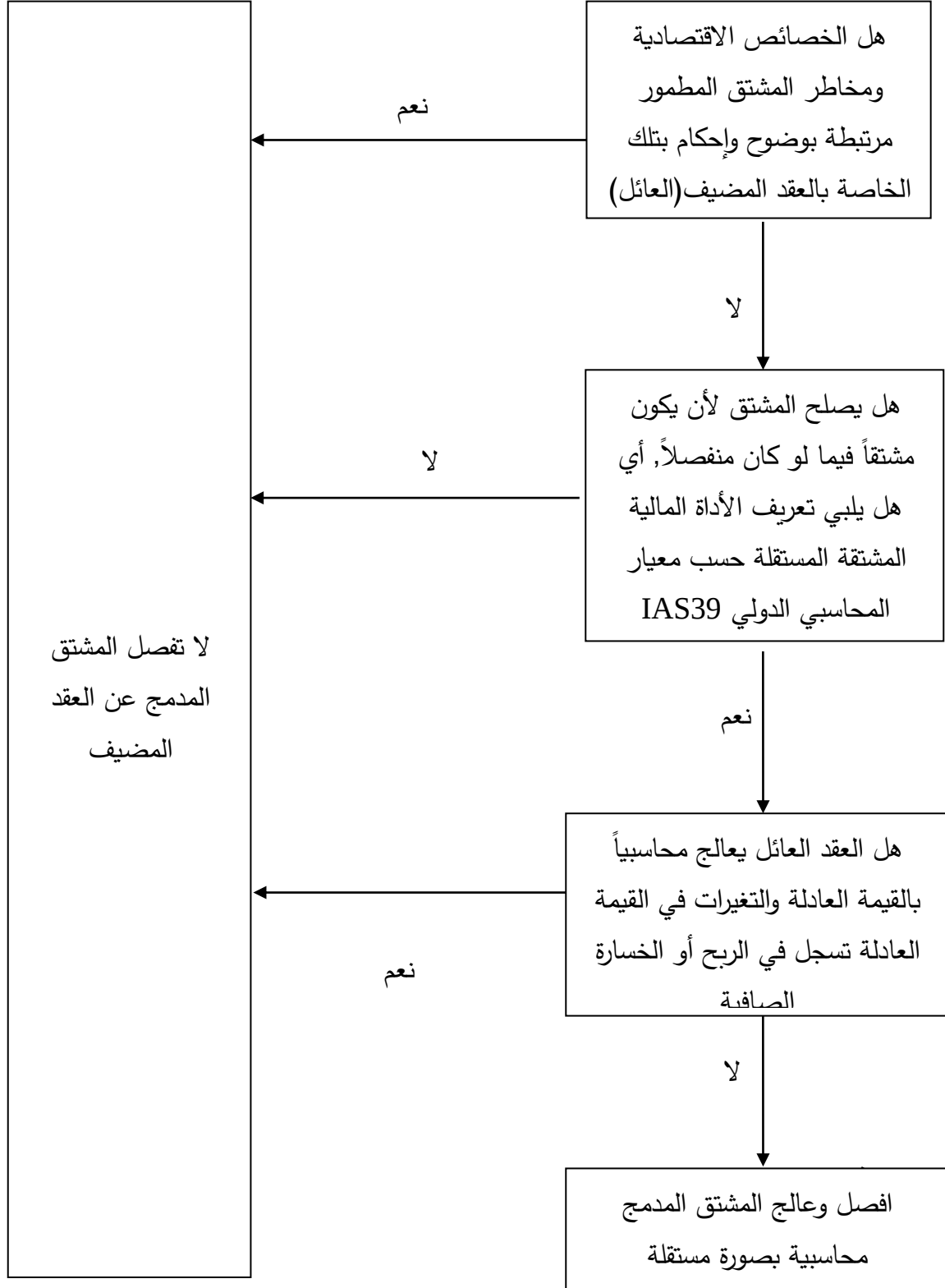
ج- خيار تمديد الفترة (تاريخ الاستحقاق) لدين غير مرتبط بشكل وثيق بعقد الدين الأساسي الذي تحتفظ به منشأة إلا إذا كان هناك تعديل متزامن لسعر الفائدة في السوق مع وقت التمديد عندها يتعلق خيار التمديد، ويرتبط مع أداة الدين هذه بسبب تأثيره على قيمتها من خلال التعديل في سعر الفائدة بالسوق الذي يتزامن مع وقت التمديد.

د- دفعات الفائدة أو دفعات المبلغ الرئيسي المرتبطة بحقوق الملكية والتي يرتبط بموجبها مبلغ الفائدة أو المبلغ الرئيسي بقيمة أسهم حقوق الملكية مثلاً أي دفعات فائدة لدين معين تتوقف على التغير قيمة أسهم معينة، ليست مرتبطة بشكل وثيق مع أداة الدين الأساسية لأنها تتعلق بقيمة التغير في هذه الأسهم وليس بأداة الملكية الأساسية وبالتالي المخاطرة المتضمنة في الأداة الأساسية والمشتق الضمني مختلفة.

هـ- دفعات الفائدة أو دفعات المبلغ الرئيسي المرتبطة بأداة دين معينة والتي يرتبط بموجبها مبلغ الفائدة أو المبلغ الرئيسي بسعر سلعة معينة مثلاً ليست متصلة بشكل وثيق مع أداة الدين الأساسية لأنها تتوقف على قيمة التغير في سعر هذه السلعة لأن المخاطر المتضمنة في أداة الدين الرئيسية والمشتق المثبت مختلفة.

يتم تحديد فيما إذا كان يجب أن تفصل الأداة المالية المشتقة عن العقد المضيف في البداية عندما تصبح الشركة طرفاً بالعقد، ولا يتم إعادة النظر في ذلك وإعادة تعيين لها إلا إذا حدث تغيير في شروط العقد أدى إلى الإخلال بأحد الشروط اللازمة لمعالجة المشتق الضمني كأداة مالية مشتقة [IASB Foundation, IFRIC Interpretation 9: 2006, paragraph 7].

شجرة قرارات لتقرير ما إذا كان ينبغي فصل مشتق ضمني عن العقد العائل أم لا:
[حماد, ٢٠٠٢: ص ٢٢٧]



من ناحية أخرى بحال كانت الخصائص الاقتصادية والمخاطر لمشتق ضمني مرتبطة بشكل وثيق بالخصائص الاقتصادية والمخاطر للعقد الأساسي عندها لا تقوم المنشأة بحاسبة المشتق الضمني بشكل منفصل عن العقد الأصلي بموجب هذا المعيار، إنما تعتبرها المنشأة أداة مالية واحدة وتعالجها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

* إذا كان من اللازم للمنشأة بموجب هذا المعيار فصل مشتق ضمني عن عقده الأساسي بسبب توفر الشروط اللازمة لذلك، ولكنها لم تكن قادرة على قياس المشتق الضمني بشكل منفصل إما في تاريخ الامتلاك أو في تاريخ تقديم تقارير مالية لاحق فإنه يجب عليها معاملة العقد المجمع بكامله على أنه أداة مالية واحدة وقياسها بالقيمة العادلة

[IASB, IAS39, Revised 2008: paragraph12].

على سبيل المثال [حماد، ٢٠٠٢: ص ٢٢٢] قد تستثمر شركة في سند دين يمكن مبادلتها بأسهم شركة أخرى مقيدة بالبورصة، يعتبر السند ورقة مالية خاصة بالدين ذات خيار مطمور لشراء أسهم عادية بسعر ثابت، قبل إصدار معيار المحاسبي الدولي IAS39 كان من الشائع معالجة الأداة المالية الهجينة محاسبياً كأداة فردية واحدة مرحلة بالتكلفة المطفأة أو المستهلكة Amortized Cost وعند إجراء التبادل بالأسهم سوف تسجل الأسهم العادية بالمبلغ الدفري المرحل للسند، وتبعاً للسياسة المتبعة بالنسبة للأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية يتم الإقرار بالمكسب أو الخسارة عند حدوث التبادل فوراً، أما وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي IAS39 يتم تقسيم المبلغ المدفوع لقاء السند بين المبلغ المدفوع لقاء القيمة العادلة للورقة المالية الخاصة بالدين والمبلغ المدفوع لقاء القيمة العادلة لخيار تحويل السند لأداة حقوق ملكية، فإذا كان السند مصنفاً على أنه محتفظ به لتاريخ الاستحقاق Held To Maturity فسوف يقاس بالتكلفة المطفأة ويتم مراقبة تحركات السوق Marking-To-Market بالنسبة لخيار التحويل فإذا تغير سعر السهم يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك مع كل تغير في أسعار السوق على مدى الفترة الممتدة قبل التبادل ولا يتم الانتظار حتى تنفيذ التبادل والاعتراف عندها بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عنه كما هو الحال في المعالجة السابقة كأداة واحدة قبل إصدار معيار المحاسبي الدولي IAS39.

المبحث الثالث

محاسبة التحوط في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يعني التحوط للأغراض المحاسبية تحديد أداة تحوط واحدة أو أكثر بحيث أن التغير في قيمتها العادلة هو مقابلة أو مقاصة Offset كاملة أو جزئية للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط [جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المعايير الدولية، ترجمة المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد على أخلاقيات المهنة، ٢٠٠٥: ص ٨٦٦]، حيث تعترف محاسبة التحوط بشكل متماثل بآثار المقابلة (Offsetting) صافي الربح أو الخسارة من التغيرات في القيم العادلة لأداة التحوط والبنود المتعلقة بها الذي يتم تحوطه [جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦، ترجمة معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ص ١٧٣٩]، وتهدف محاسبة التحوط إلى عكس نتائج أنشطة التحوط وخاصة التحوط باستخدام المشتقات المالية من خلال التقرير عن كل من التغيرات في قيمة الأدوات المالية المشتقة وقيمة البنود المحوطة في نفس الفترة.

البند المحوط إما أن يكون أصلاً أو التزاماً ثابتاً أو عملية مستقبلية متوقعة تعرض المشروع لمخاطرة التغيرات في القيمة العادلة أو لتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وأداة التحوط لأغراض محاسبة التحوط هي مشتق معين أو (في ظروف محدودة) أصول أو التزامات مالية أخرى يتوقع أن تعادل (Offset) قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط معين، وبموجب هذا المعيار يمكن أن تحدد الموجودات أو الالتزامات المالية غير المشتقة أنها أداة تحوط لأغراض محاسبة التحوط فقط إذا كانت تحوط لمخاطرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الحاجة لمحاسبة التحوط

تظهر المشكلة التي تدعو للحاجة إلى قواعد خاصة لمحاسبة التحوط نتيجة التعامل مع معاملتين مرتبطتين بموضوع واحد وهو إدارة مخاطر النقلب في أسعار السلع أو الأوراق المالية أو الفائدة أو أسعار الصرف، حيث أن الأدوات المالية المشتقة تقاس بشكل عام بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالربح أو الخسارة في قائمة الدخل سواء كانت تستخدم للمضاربة أم للتحوط بحسب معيار المحاسبة الدولي IAS39 إلا أن البنود المحوطة بواسطة هذه الأدوات قد تكون بقيمة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة أو بالتكلفة المطفئة مع الاعتراف في الأرباح أو الخسائر إما في قائمة

الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية حسب تصنيف هذا البند وفقاً لهذا المعيار مما يؤدي لحدوث عدم تحقيق مبدأ المقابلة في المحاسبة Mismatching في توقيت الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن كل من أداة التحوط والبند المحوط. تسعى محاسبة التحوط لتصحيح هذا الخلل عن طريق تعديل وتغيير توقيت الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر لأحدهما (البند المحوط أو أداة التحوط) بما يحقق مبدأ المقابلة بينهما، وإن مقابلة المكاسب أو الخسائر لكل من البند المحوط وأداة التحوط يؤدي إلى تجنب التقلبات التي يمكن أن تنشأ من جراء القياس بالقيمة العادلة التي ينتقد عليها الأخذ بنموذج القياس بالقيمة العادلة لقياس الأدوات المالية المشتقة [Pauline Wallace: 2005, p7].

ويمكن تحديد أبعاد المشكلة بالنقاط التالية:

- ١- اختلاف توقيت اقتناء أداة التحوط (المشتق) عن توقيت حدوث المعاملة أو البند المراد الحماية من مخاطره يؤدي لمشاكل محاسبية فيما يتعلق بنشوء مكاسب أو خسائر محققة وأخرى غير محققة وكيفية معالجتها وذلك بسبب الفجوة الزمنية بين المعاملتين.
- ٢- اختلاف أسس القياس والتقييم للبنود المطلوب حمايتها من المخاطر (بنود التحوط) عن أسس القياس والتقييم الخاصة بأدوات التحوط (المشتقات المالية) وهو ما قد يؤدي إلى إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن البنود المراد حمايتها في فترات تختلف عن إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات التحوط. وكذلك فإن اختلاف أساليب القياس وتوقيت الإثبات لهذه المكاسب والخسائر في الحسابات لكل من البنود المحوطة وأدوات التحوط قد يؤدي لإظهار تقلبات حادة في نتيجة قائمة الدخل وكذلك في بعض بنود الأصول و الالتزامات وحقوق الملكية [Nir Naor, 2003, p14], هذه التقلبات قد توهي لمستخدمي القوائم المالية بأن الشركة لم تنجح في إدارة المخاطر المالية على الرغم من أن الواقع يدل على تمكن الشركة ونجاحها في الحد من تخفيض المخاطر بواسطة ممارسة تحوط فعال، لذلك فإن غياب قواعد محاسبية خاصة بالتحوط تمكن من الإقرار بالمكاسب وخسائر سياسات إدارة المخاطر ومعالجتها تارة في قائمة الدخل وتارة أخرى في قائمة حقوق الملكية دون وجود ضوابط لذلك يؤدي لحدوث تقلبات شديدة في قائمة الدخل وبالتالي رقم نتيجة الأعمال.

- ٣- يمكن الدخول في العديد من عقود المشتقات المالية دون تحمل أية تكلفة مبدئية أو بتكلفة ضئيلة مقارنة بقيمة المبلغ الأساسي للمعاملة أو البند المطلوب حمايته كما هو الحال بالنسبة لعقود الخيارات التي تتطلب مبلغ معين مقابل قيمة حق الخيار، هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم الإفصاح عن أجزاء هامة من أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية.

تقوم محاسبة التحوط بشكل أساسي على فكرة التأجيل أو التعجيل للمكاسب أو الخسائر المحاسبية لكل من البنود والمعاملات التي يشملها التحوط (بنود التحوط) والمشتقات المالية المستخدمة في التحوط (أدوات التحوط) في قائمة الدخل، بالتالي فهي تهدف إلى إجراء مقابلة Matching بين تأثير البنود المحوطة وأداة التحوط في قائمة الدخل، مما يضمن قياس أداء الشركة في لاتباعها لسياسات إدارة المخاطر من جهة والحد من التقلبات التي يمكن أن تنشأ في قائمة الدخل نتيجة المعالجة غير المتناسقة في فترات مختلفة لبنود التحوط وأدوات التحوط. كانت بدايات استخدام محاسبة التحوط عندما قامت منشآت الأعمال بالتعامل بالمشتقات المالية، أي بمعنى أن السبب الرئيسي وراء استخدام محاسبة التحوط المتعلقة بالقيمة العادلة يعود إلى المشتقات المالية، مع العلم أن المشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية تعدّ وسيلة بديلة لإدارة المخاطرة المالية وتحقيق موقف المخاطرة المرغوب [الشماس، ٢٠٠٥، ص ١١١].

متطلبات تطبيق قواعد محاسبة التحوط

بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39 تحقق علاقة التحوط المتطلبات اللازمة لمحاسبة التحوط الخاصة وذلك إذا تم تلبية كافة الشروط التالية: [Pauline Wallace: 2005, p13]

١- عند بدء التحوط هناك وثائق رسمية لتوثيق علاقة التحوط ومدى فعاليتها وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر والتحوط لدى المنشأة، ويجب أن يشمل هذا التوثيق تحديد أداة التحوط والبند أو العملية المحوطة ذات العلاقة وطبيعة المخاطرة المحوطة وكيف ستقوم المنشأة بتقييم فاعلية أداة التحوط في معادلة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للبند المحوط أو التدفقات النقدية للعملية المحوطة التي تعزي للمخاطرة المحوطة، يمكن أن يشمل التوثيق للتحوط مايلي:

[Teixeira Lopes Patricia, 2007: p18], [Nir Naor, 2003, p15]

- أ- وصف المنشأة لأهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها.
- ب- نوع علاقة التحوط (تحوط قيمة عادلة أم تحوط تدفق نقدي أم تحوط لصافي الاستثمار في وحدة أجنبية).
- ت- طبيعة الخطر المحوط (سلعة أم سهم أم عملة أجنبية).
- ث- تحديد أداة التحوط (أداة مالية مشتقة أم لا).
- ج- توقع مدى فعالية التحوط.
- ٢- يتوقع أن يكون التحوط فعالاً جداً في تحقيق تغيرات معادلة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تعزي للمخاطرة المحوطة وذلك بما يتفق مع استراتيجية إدارة المخاطرة الموثقة أصلاً لعلاقة التحوط تلك.

٣- بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي يجب أن تكون العملية المتنبأ بها التي هي موضوع التحوط محتملة إلى حد كبير (بالنسبة للتحوط للعمليات المتوقعة)، ويجب أن تقدم تعرضاً للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكنها في النهاية أن تؤثر على صافي الربح أو الخسارة المبلغ عنها.

٤- يمكن قياس فاعلية التحوط بشكل موثوق به، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط والقيمة العادلة لأداة التحوط.

٥- تم تقييم التحوط على أساس مستمر وتحديثه فعلياً أنه كان فعالاً جداً خلال فترة تقديم التقارير المالية.

* لكن السؤال هنا متى يعتبر التحوط فعالاً ليتم تطبيق محاسبة التحوط عندها؟، وكيف يتم تقييم فاعلية التحوط؟

يعتمد الأسلوب الذي تتبناه المنشأة لتقييم فاعلية التحوط على استراتيجيتها الخاصة بإدارة المخاطرة، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لقياس فاعلية التحوط وهي:

[Teixeira Lopes Patricia, 2007: p21]

مقارنة الأحكام الرئيسية Critical Terms Comparison: فإذا كانت الأحكام الرئيسية لأداة التحوط والأصل أو الالتزام المحوط بكامله أو العملية المتنبأ بها المحوطة هي نفسها فإن التغيرات في القيمة العادلة والتدفقات النقدية التي تعزى للمخاطرة المحوطة تعادل بشكل كامل تلك الناجمة عن أداة التحوط، وتتمثل الأحكام الرئيسية هذه بالمبلغ النظري والأساس المستخدم لإجراء التسويات وتواريخها وغيرها، فعلى سبيل المثال من المحتمل أن يكون سعر فائدة مقايضة تحوطاً فعالاً إذا كانت المبالغ المقرضة والفترة وتواريخ إعادة التسعير وتواريخ الفائدة والمقبوضات والدفعات الرئيسية وأساس قياس سعر الفائدة هي نفسها لأداة التحوط وبند التحوط، ومن ناحية أخرى في بعض الأحيان تعادل أداة التحوط المخاطرة المحوطة جزئياً فقط، فعلى سبيل المثال لا يكون التحوط فعالاً بشكل كامل إذا كانت أداة التحوط والبند المحوط في عملات مختلفة ولا يتحركان بشكل متوافق، كذلك لا يكون تحوط لمخاطرة سعر فائدة باستخدام مشتق فعالاً بشكل كامل إذا كان جزء فقط من التغير في القيمة العادلة للمشتق عائداً لمخاطرة الائتمان للجهة المحوطة.

تحليل النسبة المئوية Ratio Analysis: يقوم هذا الأسلوب على اعتبار أن التحوط فعال جداً إذا استطاعت المنشأة عند بدء التحوط وعلى مدى عمره أن تتوقع أنه تم بالكامل تقريباً معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط مع التغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي للبند أو المخاطرة المحوطة، ويعتبر التحوط فعالاً إذا كانت التغيرات في قيمة أداة التحوط هي ضمن نطاق قدره ٨٠٪ إلى ١٢٥٪ بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة أو

التدفقات النقدية للبند المحوط، فعلى سبيل المثال إذا كانت الخسارة في أداة التحوط ١٢٠ والمكسب في أداة النقد(المحولة) ١٠٠ فإنه يمكن قياس المعادلة أو فعالية التحوط بمقدار ١٠٠/١٢٠ وهي ٨٣٪ أو بمقدار ١٢٠/١٠٠ وهي ١٢٠٪ وهي ضمن النطاق المحدد، عندها ستتوصل المنشأة إلى أن التحوط فعال: [IASB, IAS39, Revised 2008: para.AG105B]

تحليل الانحدار Regression Analysis: يقوم هذا الأسلوب على أساس قياس شدة العلاقة الإحصائية بين البند المحوط وأداة التحوط، يصف هذا الأسلوب كيفية التغير في متغير تابع معين بالنسبة للتغير في متغير آخر مستقل ويحدد التغير في قيمة البند المحوط كمتغير مستقل والتغير في قيمة أداة التحوط كمتغير تابع ويقوم بحساب معامل الانحدار (مربع معامل الارتباط) الذي يبين مدى التغير في قيمة البند المحوط المتعلقة بالتغير في أداة التحوط، من أجل معرفة مدى فعالية علاقة التحوط، حيث هناك ثلاث محددات لكي يكون التحوط فعالاً:

١- يجب أن يكون معامل الارتباط R سالباً ما يدل على العلاقة العكسية بين البند المحوط وأداة التحوط.

٢- يجب أن يكون معامل الانحدار $R^2 > 0.95$ ما يدل على شدة العلاقة بين المتغيرين وهما البند المحوط وأداة التحوط.

٣- أن يكون مستوى الثقة المستخدم في الحساب ٩٥٪ على الأقل.

لتحقيق الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط الخاصة يجب أن يكون التحوط متعلقاً بمخاطرة محددة ومسماة وليس فقط بإجمالي مخاطر أعمال المنشأة الكلية، ويجب أن يؤثر في النهاية على صافي ربح أو خسارة المنشأة وأن تكون المخاطر المحولة ممكن قياسها وكذلك فعالية التحوط يمكن قياسها أيضاً، فمثلاً تحوط مخاطرة بطلان الاستعمال لأصل مادي أو مخاطرة نزع ملكية ممتلكات من قبل الحكومة لا يحقق الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط، والفاعلية لا يمكن قياسها حيث أن هذه المخاطر ليست قابلة للقياس بشكل موثوق به.

لا يحدد معيار المحاسبة الدولي IAS39 أسلوباً مفرداً لتقييم فاعلية التحوط، ويشمل توثيق المنشأة لاستراتيجية التحوط إجراءاتها الخاصة بتقييم الفاعلية، ويتم تقييم الفاعلية عند حد أدنى في الوقت الذي تقوم فيه المنشأة بإعداد تقريرها المالي السنوي أو المرحلي.

أدوات التحوط المؤهلة

هناك أنواع واستخدامات كثيرة للأدوات المالية المشتقة فهناك المشتقات المالية العادية وهناك الضمنية ويمكن أن تستخدم للتحوط أو للمضاربة أو للمراجحة، لذلك فإن هناك متطلبات وشروط محددة لكي تصبح الأداة المالية المشتقة مصممة من أجل التحوط ومن هذه المتطلبات:

١- يجب أن يكون عقد الأداة المشتقة مع طرف خارجي External Party فلا تعتبر عقود

الأدوات المالية المشتقة بين الشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة لها مصممة كأداة

تحوط [Pauline Wallace, 2005, p11], إلا أنه بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٥ اصدر

FASB تعديل لمعيار المحاسبي الدولي IAS39 فيما يتعلق بهذا الموضوع بعنوان:

Amendment to IAS 39 on Cash Flow Hedges of Forecast

Intragroup Transactions أي " تحوط التدفق النقدي للمعاملات المتوقعة بين

المجموعات الداخلية", سمح بموجبه باعتبار الخطر الناجم عن التغير في التدفقات

النقدية للمعاملات بالعملة الأجنبية فقط بين الشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة

لها تلبي متطلبات البند المحوط واعتبر هذا الخطر فقط بند محوط يلبي شروط محاسبة

تحوط التدفق النقدي وفقاً لهذا المعيار، وتطبق عليه قواعد محاسبة التدفق النقدي

[IASB, IAS39, Revised April 2005: para80], أما بالنسبة للقوائم المالية

الفردية المعدة من قبل كل منشأة تابعة على حدة تعتبر كل منشأة بالنسبة للأخرى طرف

خارجي بالتالي أي عقد أداة مالية مشتقة فيما بينها يلبي متطلبات أداة التحوط التي

حددها المعيار.

٢- الخيار المكتوب (المحرر) Written Options: وهو عبارة عن القيام ببيع حق الخيار

لطرف آخر مقابل قيمة معينة لحق الخيار، حيث أن قرار التنفيذ يكون بهذه الحالة من

حق المشتري الذي سينفذه بحالة ربح له غالباً، وبالتالي حالة خسارة بالنسبة لمحرر

الخيار، هذه الأداة لا تعتبر أيضاً أدوات مالية مشتقة مصممة كأداة تحوط بسبب أن

إمكانية الخسارة المتوقعة منه يمكن أن تكون أكثر بشكل مهم من الربح الممكن الناجم

عن التغير في قيمة البند المحوط، أي أنه غير فعال في تخفيض المخاطر التي يمكن

أن يتعرض لها البند المحوط هو الشرط الأساسي الذي يجب توافره في أي أداة كي

تصمم كأداة تحوط [Pauline Wallace, 2005, p45].

يمكن استثناء للقواعد العامة أن يتم تحديد أداة تحوط لأكثر من نوع من المخاطر شريطة:

- ١- أن يكون من الممكن تحديد المخاطر المحوطة بوضوح.
 - ٢- أن يكون من الممكن إثبات فاعلية التحوط.
 - ٣- أن يكون من الممكن تحديد معين لأدوات التحوط وأوضاع المخاطر المتعلقة بكل منها.
- ويمكن أيضاً النظر إلى اثنين أو أكثر من المشتقات، أو نسب منها كمجموعة واحدة وتحديدتها بشكل مشترك على أنها أدوات تحوط.
- ويمكن أيضاً تحديد نسبة من كامل أداة التحوط ٥٠٪ مثلاً من المبلغ الاسمي، على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط معينة] ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦، ص[١٧٣٧].

بنود التحوط المؤهلة

يمكن أن يكون البند المحوط أصلاً أو التزاماً أو معاملة متتباً بها محتملة جداً، أو صافي استثمار في عملة أجنبية، أو جزء من محفظة الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي تشترك في المخاطر التي يتم التحوط لها في حالة تحوط محفظة لمخاطر سعر الفائدة فقط، وذلك وفق التعديل للمعيار الذي تم إصداره بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٤ بعنوان "محاسبة تحوط القيمة العادلة للتحوط ضد التعرض لخطر معدلات الفائدة للمحفظة المالية" (Fair Value Hedge Accounting for a Portfolio Hedge of Interest Rate Risk)، أي محاسبة تحوط القيمة العادلة الكلي لمحفظة مالية (Macro Hedge)، حيث تعكس هذه النسخة المعدلة اعتبارات محاسبة القيمة العادلة للتحوط الكلي، وبالعكس القروض والذمم المدينة فإن الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن أن يكون بنداً محوطاً، لأن تحديد الاستثمار على أنه محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يقتضي نية الاحتفاظ بالاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق بدون النظر إلى التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لهذا الاستثمار [جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦، ترجمة معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية كما هي في ١ يناير ٢٠٠٦، ص ١٧٣٧، ١٧٣٨].

تستمر المنشأة بممارسة محاسبة التحوط طالما الشروط المحددة لذلك موجودة وتقوم بإيقافها عند زوالها وذلك إذا حدث مايلي: [IASB, IAS39, Revised 2008: para.101]

أ- التحوط لم يعد يلبي مقاييس التأهيل لمحاسبة التحوط المحددة في هذا المعيار من حيث التوثيق ووجود استراتيجية عامة لإدارة المخاطر وإمكانية تقييم التحوط وقياس فعاليته.

ب- انتهاء فترة أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها (لهذا الغرض فإن تجديد أو استبدال أداة تحوط بأداة تحوط أخرى لا يعتبر انتهاء لفترة التحوط أو إنهاء لها إذا كان ذلك التجديد أو الاستبدال جزءاً من استراتيجية التحوط الموثقة للمنشأة).

ج- العملية (موضوع التحوط) الملتزم بها أو المتنبأ بها لم يعد يتوقع حدوثها.

المكسب أو الخسارة الناجمة عن إعادة التقييم والقياس للأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط

تتعلق المعالجة المحاسبية للمكسب أو الخسارة الناجمة عن الأدوات المالية المشتقة دائماً بالغرض من اقتناء المنشأة للأداة المشتقة، ولا يمكن دراسة الأدوات المالية المشتقة لهذا الغرض بمعزل عن الأدوات المالية الأخرى لأن المعيار المحاسبي الدولي IAS39 تناولها من خلال الأدوات المالية ككل واعتبرها أحد أنواع الأدوات المالية.

تختلف المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق هذا المعيار حسب تصنيفها:

يجب إدخال المكسب أو الخسارة من أصل أو التزام مالي محتفظ به للمتاجرة في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها (بهذا الخصوص يجب دائماً اعتبار مشتق أنه محتفظ به للمتاجرة إلا إذا حدد على أنه أداة تحوط).

إذاً فقد حدد المعيار هنا المعالجة المحاسبية للمكسب أو الخسارة الناجمة عن الأدوات المالية المشتقة المقتناة لغرض المتاجرة في صافي ربح أو خسارة الفترة التي تنشأ فيها.

أما في حال كانت الأدوات المالية المشتقة محتفظ بها لغرض التحوط أي أنها تعتبر أدوات تحوط، فتعالج المكاسب والخسائر التي قد تتجم عن استخدام الأدوات المالية للتحوط إما في صافي ربح وخسارة الفترة (قائمة الدخل) أو في قائمة حقوق الملكية، وذلك حسب نوع التحوط سواء كان تحوط القيمة العادلة أم تحوط التدفق النقدي أم تحوط الاستثمار في وحدة أجنبية.

Fair Value Hedge Accounting محاسبة تحوط القيمة العادلة [IASB, IAS39, Revised 2008: para.89]

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة إذا لبي تحوط قيمة عادلة الشروط اللازمة لتطبيق محاسبة التحوط خلال فترة تقديم التقارير المالية فإنه يجب التعجيل في الإقرار بالدخل (مكسب أو خسارة) الناتج عن البند المحوط لمناظرة ومقابلة Matching التأثير على قائمة الدخل الناجم عن مشتق التحوط الذي تتم محاسبته على أساس مراقبة تحركات الأسعار (Marking To Market) في أسواق المشتقات لتعديل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة حيث:

أ- المكسب أو الخسارة من إعادة قياس أداة التحوط بمقدار القيمة العادلة يجب الاعتراف بها فوراً في صافي الربح أو الخسارة.

ب- المكسب أو الخسارة من البند المحوط يجب أن تعدل المبلغ المسجل للبند المحوط والاعتراف بها فوراً في صافي الربح أو الخسارة، وينطبق ذلك حتى ولو تم خلافاً لذلك قياس البند المحوط بمقدار القيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة يعترف بها مباشرة في حقوق الملكية كما هو الحال بالنسبة للأدوات المالية المصنفة متاحة للبيع، ففي حال كانت طرفاً في عملية تحوط للقيمة العادلة يعترف بالمكسب والخسارة الناجمة عن إعادة تقييمها في ربح أو خسارة الفترة، وينطبق ذلك أيضاً إذا تم خلافاً لذلك قياس البند المحوط بمقدار التكلفة، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا تحوط ضد التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لاستثمار في دين ذي سعر ثابت نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة، فمن وجهة نظر حامل الاستثمار: في السنة الأولى يقوم مستثمر بالشراء مقابل ١٠٠ ليرة سورية مثلاً ورقة مالية لدين مصنفة على أنها متوفرة للبيع، وفي نهاية السنة الأولى أصبحت القيمة العادلة الحالية ١١٠، وعلى ذلك تم التبليغ عن الزيادة البالغة ١٠ ليرات في حقوق الملكية (على افتراض أن المستثمر اختار هذا الأسلوب للأدوات المالية المتاحة للبيع)، وتم زيادة المبلغ المسجل للورقة المالية إلى ١١٠ ليرة سورية في قائمة المركز المالي، ولحماية القيمة البالغة ١١٠ دخل الحامل في تحوط بامتلاك مشتق اعتباراً من السنة الثانية، وفي نهاية السنة الثانية حصل المشتق على مكسب مقداره ٥ وحصل انخفاض مقابل في القيمة العادلة للورقة المالية للمدين بنفس القيمة، نلاحظ هنا أن شروط علاقة تحوط القيمة العادلة محققة وأن فاعلية التحوط ١٠٠٪ لأن التغير في قيمة الأداة المشتقة (أداة التحوط) يطابق التغير في قيمة الورقة المالية (البند المحوط)، لذلك نطبق قواعد محاسبة تحوط القيمة العادلة في هذا المثال، يتم تسجيل الارتفاع في قيمة المشتق العادلة يقابله مكاسب غير محققة في قائمة الدخل، وفي نفس الوقت يتم تخفيض قيمة الورقة المالية المسجلة بمقدار الانخفاض الحاصل الذي يقابله خسائر غير محققة تقفل في قائمة الدخل أيضاً من أجل مقابلة التغير في

القيمة العادلة للمشتق المالي المتمثل بالأرباح غير المحققة في قائمة الدخل، عندها نكون قد طبقنا ما نص عليه المعيار الدولي IAS39 وذلك بتسجيل التغيرات في القيمة العادلة للبند والمحوط وأداة التحوط في نفس الفترة في قائمة الدخل بحالة تحوط القيمة العادلة، بالنتيجة يصبح المبلغ المسجل للورقة المالية للدين هو ١٠٥ = (١١٠ - ٥) في نهاية السنة الثانية والقيمة المسجلة للمشتق هي ٥، والمكسب البالغ ١٠ في قيمة الورقة المالية الذي تم الاعتراف به بالسنة الأولى مبلغ عنه في حقوق الملكية إلى أن يتم بيع الورقة المالية للدين.

نلاحظ هنا الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناجمة عن أداة التحوط (المشتق المالي) والبند المحوط (أداة مالية متاحة للبيع) في صافي ربح أو خسارة الفترة اعتباراً من السنة الثانية أي بدء عملية التحوط وتحقيق هذه الأدوات لشروطها، وذلك بسبب أن التحوط هنا ضد التعرض للتغير في القيمة العادلة (تحوط قيمة عادلة) وذلك وفقاً لما نص عليه المعيار، وأن الانخفاض في القيمة العادلة للورقة المالية قد عدل بنشوء أصل مالي بنفس قيمة الانخفاض وهو المشتق المالي، وبسبب عملية التحوط هذه باستخدام الأدوات المالية المشتقة فإن التأثير على المركز المالي بسبب انخفاض القيمة العادلة للأصل قد تم تعويضه بالاعتراف ونشوء أصل مالي آخر وهو المشتق المالي، وبالنسبة لقائمة الدخل فإن الخسائر الناجمة عن الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي مساوية للمكاسب الناجمة عن نشوء المشتق المالي.

محاسبة تحوط التدفق النقدي Cash Flow Hedge Accounting

[IASB, IAS39, Revised 2008: para.95-96]

بحال كان التحوط ضد التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية يلبي الشروط اللازمة لتطبيق محاسبة التحوط خلال فترة تقديم التقارير يتم تطبيق قواعد محاسبة تحوط التدفق النقدي، ففي حالة تحوط التدفق النقدي تقوم محاسبة التحوط على أساس تأجيل الإقرار بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن أداة التحوط عندما يكون التحوط فعالاً حيث تؤجل في مكون مستقل في قائمة حقوق الملكية، بسبب أن البند المحوط يكون تأثيره على قائمة الدخل مستقبلياً وليس فوراً، ويعاد إدراج هذه المكاسب أو الخسائر المؤجلة وتصنيفها في قائمة الدخل في الفترة التي يؤثر فيها البند المحوط في قائمة الدخل لتحقيق التناظر والمقابلة Matching المطلوبة بين تأثير كل أداة التحوط والبند المحوط، ويقدر ما يكون التحوط غير فعال يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر أداة التحوط في قائمة الدخل فوراً حيث يجب التمييز بين التحوط الفعال والتحوط غير الفعال، فحسب معيار المحاسبة الدولي IAS39 فإن الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط المحدد على أن تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في

حقوق الملكية، والجزء غير الفعال من التحوط يجب الإبلاغ عنه مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقة.

بشكل أكثر تحديداً تتم محاسبة تحوط التدفق النقدي كما يلي:

أ- يتم تعديل الجزء المكون المنفصل لحقوق الملكية المرتبط بتحوط التدفق النقدي بمقدار ما يلي:

١- القيمة العادلة للتغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية للبند المحوط من بداية التحوط.
٢- المكسب أو الخسارة المتراكمة من أداة التحوط اللازمة لمعادلة التغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية من البند المحوط من بداية التحوط باستثناء الجزء المكون غير الفعال الذي يعالج في أرباح وخسائر الفترة.

ب- أي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التحوط (التي هي ليست تحوطاً فعالاً) يتم إدخاله في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقة.

إذا نجم عن الالتزام الثابت المحوط أو العملية المتنبأ بها المحوطة الاعتراف بأصل أو التزام عندئذ في الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بالأصل أو الالتزام يجب استبعاد المكاسب أو الخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية بموجب أحكام محاسبة تحوط التدفق النقدي وإدخالها في القياس المبدئي لتكلفة الامتلاك أو في المبلغ المسجل الآخر للأصل أو الالتزام [IASB, IAS39, Revised 2008: para.97].
ففي حالة التحوط لعملية شراء لمواد أولية متوقعة (متنبأ بها) مثلاً يتم تجميع مكاسب أو خسائر أداة التحوط لهذه العملية في حقوق الملكية بحالة تقييم التحوط أنه فعال وقيمة أداة التحوط المتمثلة بالأرباح غير المحققة المتجمعة في حقوق الملكية تدخل في القياس المبدئي لتكلفة الامتلاك أو المبلغ المسجل لهذه المواد والجزء من التحوط غير الفعال يتم إقفاله فوراً في أرباح وخسائر الفترة، وتطبق أحكام معايير المحاسبة الدولية الأخرى فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات (معيار المحاسبة الدولي السادس والثلاثون: انخفاض قيمة الموجودات) وصافي القيم الممكن تحقيقها للمخزون (معيار المحاسبة الدولي الثاني: المخزون) على الأصول الناشئة فيما بعد من تحوط العمليات المتنبأ بها.

بفرض هناك منشأة في أيلول ٢٠٠٧ تتوقع أن تحتاج لشراء ١٠٠٠ طن مثلاً من مادة أولية معينة وتريد هذه المادة في وقت لاحق في كانون الثاني ٢٠٠٨ ولكنها تتوقع ارتفاع أسعار هذه المادة عما هي عليه الآن في أيلول ٢٠٠٧ وتريد المنشأة التحوط ضد الارتفاع المتوقع في أسعار هذه المواد من أجل السيطرة وضبط تكاليفها، فتقوم بالدخول في عقد آجل Future

Contract من أجل تسليم هذه الكمية من المواد الأولية في كانون الثاني ٢٠٠٨ بالسعر السائد وقت التعاقد في أيلول ٢٠٠٧ وهو ١٥٥٠ ليرة للطن الواحد, هنا في هذه الحالة سعر التسليم وفق هذا العقد الآجل ١٥٥٠ بالتالي ترتفع القيمة السوقية للمشتق هذا (العقد الآجل) عند ارتفاع سعر الأصل المتضمن في السوق خلال فترة العقد الآجل لأنه مع تجاوز سعر السوق للمادة الأولية ١٥٥٠ ليرة سورية يمكن لحامل العقد الآجل الحصول عليها بسعر أقل وهو سعر التنفيذ ١٥٥٠ ليرة بالتالي يزداد الطلب على هذا النوع من العقود الآجلة وترتفع القيمة السوقية له, لكن عند التعاقد بتاريخ أيلول ٢٠٠٧ بما أنه لا يوجد أي دفعة نقدية مدفوعة لقاء العقد الآجل بسبب عدم وجود خيار تنفيذ له ثمن معين بالتالي يكون $Time\ Value=0$, وأيضا بسبب تساوي سعر التنفيذ للعقد مع Exercise Price مع السعر الحالي في السوق Market Price بالتالي تكون القيمة المبدئية للعقد عند التعاقد في أيلول ٢٠٠٧ تساوي $Market\ Price - Exercise\ Price = 0$, بالتالي لا يوجد أي قيد بتاريخ التعاقد, وفي تاريخ إعداد القوائم المالية يتم إعادة قياس وتقييم العقد الآجل وإثباته بالقيمة العادلة, حيث تبين بهذا التاريخ أن السعر السوقي للمادة الأولية موضوع التعاقد قد ازدادت إلى ١٥٧٥ ليرة للطن الواحد, هذا نجم عنه زيادة في القيمة العادلة للعقد الآجل بمقدار الفرق بين سعر التنفيذ والسعر السوقي للمادة الأولية:

$$Future\ Contract\ Value = (1575-1550) * 1000 = 25000$$

بالتالي يسجل العقد الآجل بقيد محاسبي كأصل مالي بقيمة ٢٥٠٠٠ مقابل دائنية حساب المكاسب غير المحققة بنفس المبلغ, بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويتم إظهار العقد الآجل في قائمة المركز المالي كأصل مالي في الموجودات المتداولة, والمكاسب غير المحققة في قائمة حقوق الملكية طالما أن المواد الأولية هذه لم يتم شراؤها بعد وطالما أن العملية المحوطة لم يتم تنفيذها وتنفيذ العقد الآجل بعد ويظهر التأثير على القوائم المالية وأن التحوط متوقع أن يكون فعالاً كمايلي:

قائمة المركز المالي الجزئية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

الموجودات المتداولة	حقوق الملكية
العقود الآجلة	مكاسب غير محققة من العقود الآجلة
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠

وعند تنفيذ العقد في كانون الثاني ٢٠٠٨ وشراء المواد الأولية بفرض أن السعر السوقي للمادة ١٥٧٥, يتم إثبات المواد الأولية بالسعر السوقي وهو $1000 * 1575 = 1575000$ ليرة سورية ولكن يتم دفع فقط ١٥٥٠ ليرة سورية للطن الواحد حسب العقد الآجل أي ١٥٥٠٠٠٠, بالتالي نكون قد سوينا العقد الآجل وذلك بتسجيل المواد الأولية المستلمة بموجبه كأصل متداول مدين بالقيمة السوقية ١٥٧٥٠٠٠ مقابل دائنية كل من العقد الآجل بمقدار ٢٥٠٠٠ والنقدية بمقدار الفرق $1575000 - 25000 = 1550000$, بهذه الحالة تكون المنشأة قد تحملت السعر المتفق عليه بموجب العقد فقط وهو ١٥٥٠٠٠٠ لقاء الحصول على قيمة سوقية للمخزون بمقدار ١٥٧٥٠٠٠ والفرق يتمثل بقيمة العقد الآجل.

أما بالنسبة للمكاسب غير المحققة في حقوق الملكية لا يتم الاعتراف بها وتتحول إلى أرباح في صافي الدخل حتى تؤثر على أرباح وخسائر الفترة, أي أنه يتم الاحتفاظ بها في حقوق الملكية إلا أن يتم تصنيع هذه المواد وبيعها, حيث تعدل تكلفة البضاعة المباعة وتخفض بمقدار هذه الأرباح غير المحققة عندها تؤثر على صافي أرباح وخسائر الفترة, بفرض أنه تم تصنيع البضاعة من هذه المواد الأولية في تموز ٢٠٠٨ وكانت تكلفتها ١٧٠٠٠٠٠ ليرة سورية وتم بيعها بسعر بيع ٢٠٠٠٠٠ ليرة, هنا بما أنه تم البيع بالتالي تحقق الإيراد بالتالي يجب الاعتراف بالمكاسب غير المحققة من المواد الأولية المشتراة وذلك بتعديل قيمة تكلفة البضاعة المباعة وتخفيضها بمقدار المكاسب غير المحققة, أي تقفل المكاسب غير المحققة السابقة بجعلها مدينة مقابل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة بنفس المقدار وجعلها دائنة بمقدار ٢٥٠٠٠ بنفس القيد المحاسبي, عندها يصبح رصيد تكلفة البضاعة المباعة:

$$1700000 - 25000 = 1675000.$$

وبالتالي تحولت الأرباح غير المحققة لأرباح محققة عند تصنيع وبيع هذه المواد الأولية من خلال تخفيض قيمة تكلفة البضاعة المباعة بمقدار قيمتها

[Dennis R. Jennings&Others, 2000: chapter26 ,p11-12]

محاسبة التحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية
Foreign Unit Net Investment Hedge Accounting
[IASB, IAS39, Revised 2008: para.102]

يمكن أن تتعرض المنشأة عند ترجمتها للقوائم المالية للاستثمار الأجنبي إلى عملة التقرير لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف غير المرغوبة، لذلك تقوم بالتحوط لذلك باستخدام الأدوات المالية المشتقة، وبحال لبي التحوط قواعد محاسبة التحوط فإنه يجب محاسبة تحوطات صافي استثمار في وحدة أجنبية بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية حيث أن الجزء من المكسب أو الخسارة في أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية ويجب الإبلاغ عن الجزء غير الفعال مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقة.

ففي حال كان هناك شركتان مثلاً الأولى ABC محلية والثانية أجنبية XYZ وكان للشركة الأولى استثمار في الشركة الأجنبية، وتنتهي السنة المالية لكليهما في ٣١ كانون الأول، وفي الأول من تشرين الثاني كان سعر الصرف بين عملتي الشركتين $FC 1=1$ ، أي وحدة نقدية من العملة الأجنبية مقابل وحدة نقدية من العملة المحلية، دخلت الشركة في استثمار بالشركة الأجنبية بتكلفة قدرها 1720000 (وحدة نقدية محلية)، لكن الإيراد من هذا الاستثمار ستحصل عليه في الأول من آذار العام التالي بالوحدة النقدية الأجنبية FC ويتوقع أن يبلغ FC 2120000 وبفرض معدل الضريبة في بلد الوحدة الأجنبية ١٠ بالمائة، وبفرض ثبات وعدم تغير سعر الصرف مقابل الوحدة الأجنبية حتى الأول من آذار موعد استلام الإيراد من الاستثمار $FC1=1$ عندها يكون صافي الاستثمار كما يلي:

الإيراد - التكاليف = $[٢١٢٠٠٠٠ - (1) * FC ١٧٢٠٠٠٠] = ٤٠٠٠٠٠$ وحدة نقد محلية قبل الضريبة، حيث (١) يعبر عن معدل الصرف للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية بتاريخ تحقق الإيراد في الأول من آذار وباحتساب الضريبة $٤٠٠٠٠٠ * ١٠\% = ٤٠٠٠٠٠$ وحدة نقد أجنبية وبالتالي وحدة نقد محلية بما أن معدل الصرف متساوي بهذه الحالة، وبالتالي يصبح صافي الاستثمار $٤٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠ = ٣٦٠٠٠٠$ وحدة نقدية محلية.

ولكن بافتراض آخر أكثر منطقية وهو تغير سعر الصرف بين العملتين الأجنبية والمحلية ليصبح في نهاية السنة المالية في ٣١ من كانون الأول $FC1=0.90$ ، ويحدث هذا بحال ارتفعت قيمة العملة المحلية مقابل الأجنبية وبالتالي يتم الحصول على وحدات محلية أقل مقابل نفس الوحدات من العملة الأجنبية، وبفرض أيضاً أن هذا المعدل بقي كذلك دون تغيير حتى وقت تسلم الإيراد من هذا الاستثمار في الأول من آذار العام التالي، بهذه الحالة تنخفض قيمة صافي الاستثمار كما يلي:

$[FC2120000 * (0.90) - 1720000] = 188000$ وحدة عملة محلية قبل الضريبة، أما مقدار الضريبة يصبح $FC 400000 * 0.90 = 36000$ ، بالتالي تصبح صافي قيمة الاستثمار بعد الضريبة $188000 - 36000 = 152000$ وحدة نقد محلية.

نلاحظ الانخفاض في قيمة صافي الاستثمار بسبب التغير في أسعار الصرف، لكن بحال قامت الشركة المحلية في الأول من تشرين الثاني بالدخول في عقد آجل لبيع وصرف 2120000 وحدة نقدية أجنبية مقابل معدل صرف $FC1 = 1$ على أن يتم التسليم في الأول من آذار العام التالي، عندها في نهاية السنة المالية بفرض سعر الصرف أصبح $FC1 = 0.90$ عندها تصبح هناك قيمة عادلة للعقد الآجل مقدارها $2120000 * (1 - 0.90) = 212000$ يثبت هذا العقد كأصل مالي مقابل دائنية حساب الأرباح غير المحققة التي تقفل في قائمة حقوق الملكية وذلك بتاريخ نهاية السنة المالية في ٣١ كانون الأول.

وفي تاريخ الأول من آذار يتم استلام الإيراد من الاستثمار وفي نفس الوقت تتم تسوية العقد الآجل وبالنسبة للمكاسب غير المحققة في الميزانية تصبح محققة عند تسوية العقد الآجل، ولكن بهذه الحالة فإن (المكاسب غير المحققة) تقسم إلى قسمين جزء فعال وجزء غير فعال في التحوط، حيث أن الجزء من الأرباح غير المحققة الفعال في التحوط يحدد كما يلي:

$2120000 - 400000 = 1720000$ وحدة نقد أجنبية يشكل الإيراد بعد دفع الضريبة وهو المبلغ الواجب استبداله فعلاً بالعملة المحلية بعد دفع الضريبة بالعملة الأجنبية أي هو المقدار المعرض لخطر التغير في أسعار الصرف وبالتالي هو المبلغ المحوط أي البند المحوط، وبالتالي فإن الجزء الفعال من التحوط $1720000 * (1 - 0.90) = 172000$ وحدة نقد محلية، أي أنه الجزء اللازم لتغطية مبلغ إيراد الاستثمار لضمان تحويله للعملة المحلية وفق معدل الصرف نفسه دون خسارة أما الجزء الباقي من العقد الآجل $2120000 - 1720000 = 400000$ وحدة نقد محلية من قيمة الأرباح غير المحققة يعتبر تحوطاً غير فعال ويعالج كأرباح في قائمة الدخل حسب هذا المعيار، وهو يمثل فرق سعر الصرف لمبلغ الضريبة $400000 * 0.1$ الذي يجب أن يكون غير محوط منذ البداية لأنها أي الضريبة تدفع بالعملة الأجنبية ولا داعي لاستبدالها بالعملة المحلية ويتم تسوية العقد الآجل بإقفال حسابه مقابل استلام النقدية بمقدار 212000 أي بجعل حساب النقدية مديناً مقابل دائنية العقد الآجل، أما المكاسب غير المحققة الموجودة في حقوق الملكية، تقفل بتاريخ الأول من آذار ويوزع مبلغها 212000 لجزأين جزء منها بما مقداره 172000 وحدة عملة محلية يزيد حساب صافي الاستثمار في العملة الأجنبية لتعويض الانخفاض الذي حصل به نتيجة التغير في أسعار الصرف، والجزء الباقي 40000 يذهب لقائمة الدخل لنفس الفترة، حيث يكون القيد المحاسبي بجعل حساب الأرباح غير المحققة مديناً (حقوق

الملكية) مقابل دائنية كل من حسابي صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية وحساب الأرباح والخسائر.

نلاحظ هنا أنه تم تعويض صافي الاستثمار الأجنبي بمقدار الانخفاض الذي لحقه نتيجة تغير سعر الصرف وهو بالتالي مبلغ التحوط الفعال، أما الجزء غير الفعال وهو المبلغ الباقي من قيمة العقد الآجل فقد تم إقفاله في أرباح وخسائر الفترة وفق ما ينص عليه هذا المعيار. عندما لا تكون أداة التحوط عبارة عن أداة مشتقة في علاقة تحوط لصافي الاستثمار في وحدة أجنبية عندها يتم معالجة المكسب أو الخسارة محاسبياً حسب معيار المحاسبي الدولي IAS21 (آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) والذي ينص على أن فروق الصرف (التحويل) الناشئة عن التزام عملة أجنبية والمعالج محاسبياً كتحوط لاستثمار صافي في منشأة أجنبية ينبغي أن يصنف في حقوق الملكية حتى يتم التصرف في الاستثمار عندها ينبغي إعادة تصنيفه في قائمة الدخل.

التحوط الكلي Macro Hedging

[IASB, IAS39, Revised March 2004: para.AG114]

سمح معيار المحاسبة الدولي IAS39 في التعديل الصادر له بتاريخ ٣١/ آذار / ٢٠٠٤ بإمكانية التحوط ضد التعرض للقيمة العادلة لمحفظه ما Portfolio الناجمة عن تقلبات معدلات الفائدة حصراً، وبالتالي اعتبار هذه المحفظه بنداً محوطاً، وتطبق عليها قواعد محاسبة التحوط الواردة في هذا المعيار وذلك بشرط تحديد مايلي:

١- تحديد بنود المحفظه المالية التي يراد التحوط لقيمتها العادلة هذه البنود يمكن أن تكون أصولاً أو التزامات.

٢- تحليل هذه البنود بحسب المدة الزمنية المتوقعة لكل منها.

٣- تحديد البنود التي يراد التحوط للتغير في قيمتها العادلة المتعلقة بخطر معدلات الفائدة.

٤- تحديد معدل الفائدة ذي العلاقة لكل بند من هذه البنود.

٥- تحديد أداة تحوط (مشتق مالي) واحدة أو أكثر الذي سيستخدم للتحوط.

بحال تم الايفاء بجميع متطلبات محاسبة التحوط الأخرى بما فيها شرط فعالية التحوط يطبق عليها المعالجة المحاسبية نفسها لتحوط القيمة العادلة.

إلغاء الاعتراف والاستبعاد من الدفاتر Derecognizing

يجب على المنشأة إلغاء الاعتراف بالأصول المالية أو بجزء من الأصول المالية، وذلك فقط عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية التي تشمل الأصل المالي (أو جزءاً من الأصل المالي)، وتفقد المنشأة هذه السيطرة إذا تحققت الحقوق والمنافع المحددة في العقد أو إذا انقضت الحقوق أو تنازلت المنشأة عن هذه الحقوق، أما بالنسبة للالتزامات المالية فيجب على المنشأة استبعاد الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) وذلك عندما ينتهي، أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

حدد معيار المحاسبة الدولي IAS39 شروط وحالات إلغاء الاعتراف بالأصول المالية، حيث يجب على المنشأة أن تلغي الاعتراف بالأصل المالي عندما:

[IASB, IAS39, Revised 2008: para.17]

تتقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية للأصل المالي.

تحويل الأصل المالي لطرف آخر Transfer.

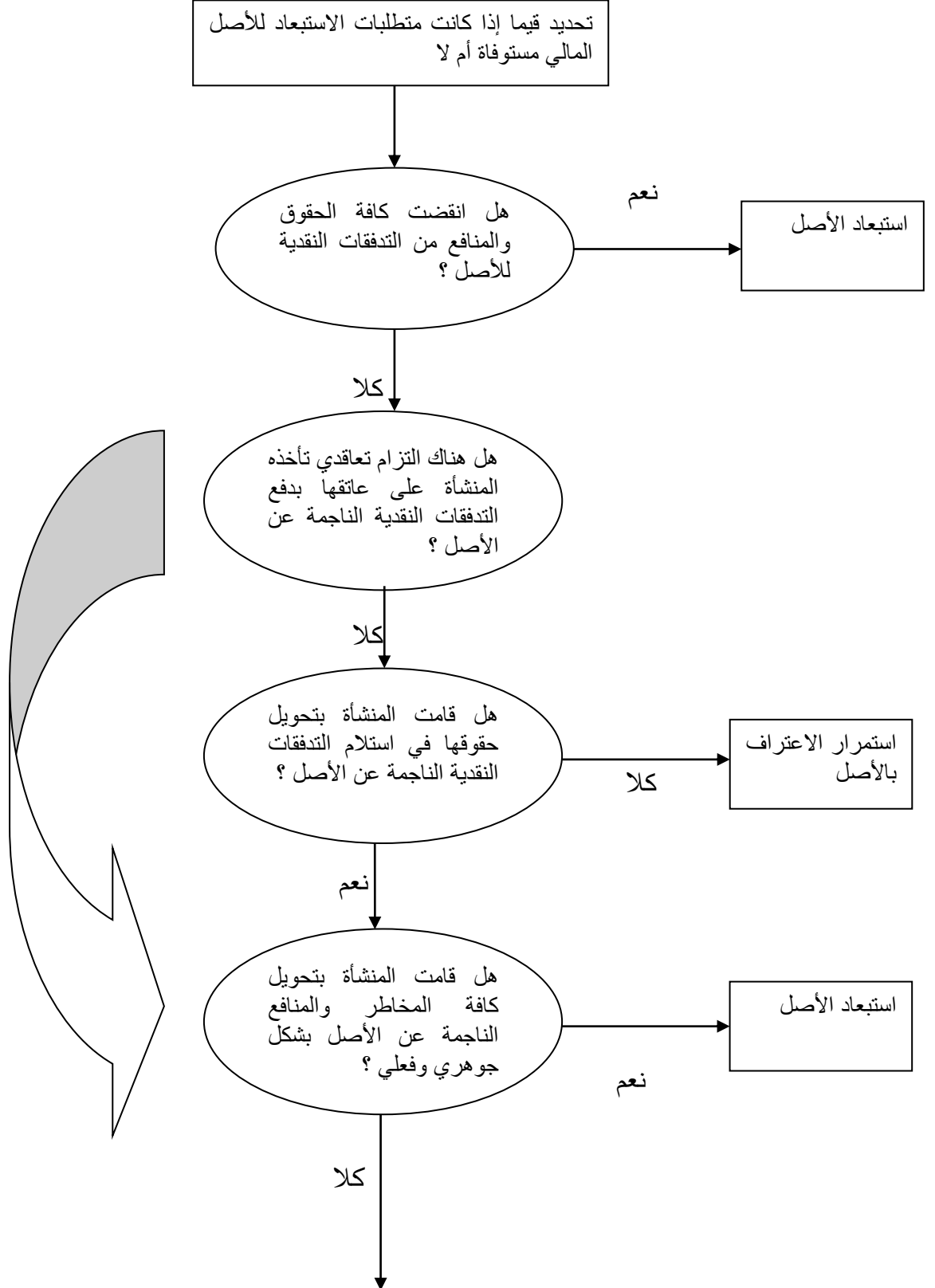
إلا أنه ليس كل تحويل للأصل يؤهله للاستبعاد، حيث يعد الأصل المالي المحول مؤهلاً للاستبعاد من القوائم المالية عندما يتم [IASB, IAS39, Revised 2008: para.18]:

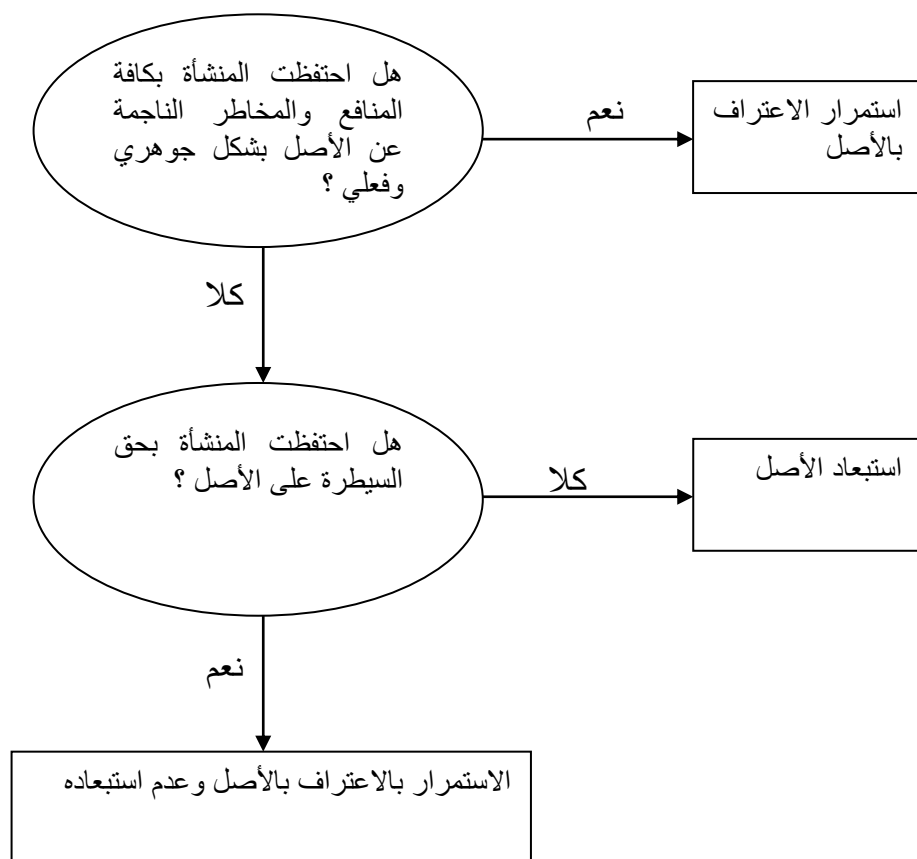
تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي أو

تحويل كافة المنافع و المخاطر الناجمة عن ملكية هذا الأصل.

لكن بحالة أن المنشأة لم تحول كافة المنافع والمخاطر الناجمة عن الأصل المالي ولم تحتفظ بها جميعها، عندها يجب عليها أن تحدد فيما إذا كانت قد احتفظت بإمكانية السيطرة على الأصل المالي أم لا، فإذا كانت لم تعد تحتفظ بحق السيطرة على الأصل المالي عندها تقوم باستبعاد الأصل بالكامل وإعادة الاعتراف بالمنافع و المخاطر التي لا تزال تحتفظ بهما كأصل أو التزام جديد بشكل منفصل، أما إذا كانت لا زالت تحتفظ بحق السيطرة على الأصل على الرغم من تحويل بعض المنافع والمخاطر عندها لا يتم استبعاد الأصل المالي بل تستمر بالاعتراف به [IASB, IAS39, Revised 2008: para20]، كذلك إذا كان هناك التزام تعاقدية تأخذه المنشأة على عاتقها بدفع التدفقات النقدية الناجمة عن الأصل عندها يعتبر ذلك تحويلاً للأصل يؤهله للاستبعاد لأنه يعتبر تحويلاً للمنافع الناجمة عن الأصل.

تبين لنا شجرة القرارات التالية فيما إذا كان يجب استبعاد أصل مالي ما
[IASB, IAS39, Revised 2008: para.17-18-19-20]
[ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, ٢٠٠٦, ص ١٧٦٤].





كذلك الأمر بالنسبة للأدوات المالية المشتقة باعتبارها أصولاً أو التزامات مالية فيتم إلغاء الاعتراف بها عند تنفيذ عقد المشتقات أو انتهاء مدته دون تنفيذه عندما يكون هناك خيار لتنفيذه أو عدم تنفيذه مثل عقد الخيار عندها تفقد المنشأة الحق التعاقدي الذي يشمل امتلاك هذا الأصل المالي، أو عندما تقوم المنشأة ببيعه وتحويله لطرف آخر كما يحصل في العقود المستقبلية عندها تفقد السيطرة عن هذا الأصل ويتم إلغاء الاعتراف به، وكذلك بالنسبة للأدوات المالية المشتقة التي تصنف كالتزامات مالية فعندما يتم تنفيذ الالتزام المتضمن بموجب عقد الأداة المشتقة أو انتهاء مدته المحددة بالعقد دون تنفيذه عندها يلغى الاعتراف به كالتزام مالي، أما بالنسبة للأدوات المالية المشتقة المصنفة كأداة تحوط فإن قرار إلغاء الاعتراف بها واستبعادها والمعالجة المحاسبية لذلك مرتبطة أيضاً بقرار واستراتيجية إيقاف اتباع محاسبة التحوط أو الاستمرار بها، حيث وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي IAS39 يجب إيقاف محاسبة التحوط في أي من الحالات التالية:

[IASB, IAS39, Revised 2008: para.91-101]

١- عندما يصبح التحوط عديم الفعالية أي عندما يفشل في اختبار فاعلية التحوط.

٢- عندما يتم بيع أداة التحوط أو ممارستها (تنفيذها).

٣- عند تسوية البند موضوع التحوط.

٤- عندما تتراجع الوحدة عن قرار التصنيف لمعاملة ما كبند للتحوط، كأن تصبح المعاملة المتنبأ بها مثلاً من غير المتوقع حدوثها أو لم يعد احتمال حدوثها عالياً.

تختلف المعالجة المحاسبية لكل من أداة التحوط (الأداة المشتقة) والبند المحوط حسب كل حالة من الحالات السابقة التي أدت إلى إيقاف محاسبة التحوط، فعندما يفشل التحوط في اختبار الفعالية أو عندما يتم بيع أو تسوية (تنفيذ) أداة التحوط بهذه الحالات يتم الإقرار بالتغيرات في القيمة العادلة لمشتق التحوط (أداة التحوط) في قائمة الدخل فوراً، والتغيرات المستقبلية في القيمة العادلة للبند محل التحوط أو أداة التحوط إذا كانت غير مشتقة تعالج محاسبياً إما في قائمة الدخل أو في قائمة حقوق الملكية حسب المعالجة المحاسبية لها في ظل القواعد العادية التي يحددها المعيار الدولي لمثل هذه البنود (في حال عدم وجود تحوط)، وتشمل هذه المعالجة أيضاً إيقاف تحوط التدفق النقدي لعملية مستقبلية إذا كان السبب هو عدم احتمال حدوث العملية المستقبلية بنسبة عالية، لكن بحالة الإيقاف بسبب عدم توقع العملية المستقبلية نهائياً، عندها يتم إضافة أي مكسب أو خسارة مؤجلة في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل فوراً.

يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المشتقة والبنود محل التحوط التي يجب تطبيقها وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي IAS39 عند إيقاف محاسبة التحوط:

[حماد، ٢٠٠٢: ص ٣٦٩، ٣٧٠]

البند موضوع التحوط (المحوط)		أداة التحوط		تحوط القيمة
إيقاف أي تسوية لتحوط قيمة عادلة في المستقبل	استبعاد من الميزانية	استبعاد من الميزانية	استمرار المحاسبة على أساس القيمة العادلة ومراقبة تحركات السوق (Marking to Market)	سبب التوقف
				التحوط يفشل في اجتياز اختبار الفعالية (يصبح غير فعال)
صح			صح	

صح		صح	بيع أداة التحوط أو تنفذ(تمارس) أو تفسخ
	صح	صح	تسوية البند محل التحوط
صح		صح	الإدارة تقرر عدم التصنيف(التراجع عن قرار التصنيف كتحوط لعملية أو بند ما)

المبالغ المتراكمة في الاحتياطي من الأرباح والخسائر غير المحققة (قائمة حقوق الملكية)		أداة التحوط		تحوط التدفق النقدي
تجميد الرصيد في الاحتياطيات وابقاؤه في حقوق الملكية	إعادة التصنيف للتغيرات في قائمة الدخل	استبعاد من الميزانية	استمرار المحاسبة على أساس القيمة العادلة ومراقبة تحركات السوق (marking to market)	سبب التوقف
صح			صح	التحوط يفشل في اجتياز اختبار الفعالية(يصبح غير فعال)
صح		صح		بيع أداة التحوط أو تنفذ(تمارس) أو تفسخ
صح			صح	المعاملة المتنبأ بها

				لم يعد احتمال حدوثها مرتفعاً
	صح		صح	المعاملة المتنبأ بها أصبحت غير متوقعة أبداً
صح			صح	الإدارة تقرر عدم التصنيف (التراجع عن قرار التصنيف كتحوط لعملية أو بند ما)

المبحث الرابع

متطلبات واعتبارات قياس القيمة العادلة

قامت المحاسبة على أساس قياس ما يمكن مشاهدته والاعتراف بالخسارة قبل أن تتحقق، وعدم الاعتراف بالإيرادات إلا بعد أن تكون قد تحققت، والابتعاد دوماً عن كل ما لا يمكن قياسه عبر الاعتماد على التكلفة التاريخية، لكن حقيقة أن التكلفة التاريخية تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة هذا المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحقيقية [دهمش، ٢٠٠٥: ص ٩].

نتيجة لهذا فإن المحاسبة كانت غالباً ما تحاول الابتعاد عن إظهار الأدوات المالية المشتقة في قائمة المركز المالي، لأن إظهار هذه العلاقات ضمن القوائم المالية يعدّ مخالفاً للسياسات المحاسبية ومبادئها التقليدية المتعارف عليها، كالتكلفة التاريخية أو تعذر القياس أو عدم موضوعيته، ولهذه الأسباب فإن المحاسبة لم تتطرق إليها على الرغم من تأثيرها الكبير على أداء منشأة الأعمال، حيث كانت منشآت الأعمال تسعى نحو التنوع في أنشطتها، والبحث عن أنشطة جديدة، والتي كانت جديدة على المحاسبة، الأمر الذي لم تنطبق عليه معايير المحاسبة ومبادئها المتعارف عليها تقليدياً أو أنها تتعارض معها، كذلك يلاحظ أن الميزانية قائمة على أساس يتمثل في أن تأثير الالتزامات وحقوق الملكية ينعكسان في الموجودات (الجانب المقابل) لتتساوى كفتي الميزانية، لكن هل الكفتان متعادلتان فعلاً؟ من الطبيعي أن الجواب يكون (لا) وذلك لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها اختلاف تقييم الموجودات القائم على التكلفة التاريخية، انسجاماً مع مبدأ موضوعية القياس والتكلفة التاريخية، وتقييم المطلوبات بالقيمة الحالية انسجاماً مع مبدأ الحيطة والحذر، مما يؤدي إلى عدم عكس الميزانية للعلاقات المتبادلة بصورة صحيحة، مما تطلب القياس بالقيمة العادلة لطرفي قائمة المركز المالي.

لهذه الأسباب فقد بات من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة لعدد من الموجودات، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية لم يجرؤ أحد على الخروج عنها.

إزاء هذه الأحداث والتطورات تم تشكيل مجموعة عمل في أواخر الألفية الثانية لدراسة هذا الموضوع، وتقديم مقترحات لمعايير محاسبة القيمة العادلة، وضمت هذه المجموعة أعضاء

وخبراء من دول متعددة، وتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أن اتباع القيمة العادلة هو أكثر ملاءمة لأغراض الإبلاغ المالي وإن الالتزامات الطارئة والارتباطات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية والتي تظهر خارج الميزانية العامة يجب تقديرها بموجب قيمتها العادلة وإدخالها في الميزانية العامة بدلاً من أن تبقى في حسابات متقابلة خارج الميزانية العامة [خوري، نعيم، 2007، ص ٤].

من أهم التعريفات للقيمة العادلة:

- هي المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهما مصالح [السعافين، ٢٠٠٥: ص ١٣].
- هي المبلغ الذي تتم مبادلة الأصل به أو تسديد دين بين أطراف مطلعة ورغبة في التعامل على أساس تجاري بحث [جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦، ص ١٧٢٠].
- هي المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة [السعافين، ٢٠٠٤: ص ٢٧].
- هي المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشترى به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على ألا تكون حالة تصفية [دهمش، ٢٠٠٥: ص ٨].

نلاحظ أن تعريف القيمة العادلة يركز على افتراض أن المنشأة ناجحة ومستمرة بدون أي نية أو حاجة لتصفية أو تقليص نطاق عملياتها بشكل مادي أو القيام بعملية بموجب شروط غير مناسبة، والقيمة العادلة لذلك ليست المبلغ الذي ستتسلمه المنشأة أو تدفعه في عملية إجبارية أو تصفية غير طوعية أو بيع إجباري، على أن المنشأة تأخذ ظروفها الحالية في الاعتبار عند تحديد القيم العادلة لأصولها والتزاماتها المالية [IASB, IAS39, Revised 2008: para.69], فعلى سبيل المثال يتم تحديد القيمة العادلة لأصل مالي قررت المنشأة بيعه مقابل نقد في المستقبل القريب من خلال المبلغ الذي تتوقع استلامه من هذا البيع، والمبلغ النقدي الذي سيتم تحقيقه من بيع فوري سيتأثر بعوامل مثل السيولة الحالية واستقرار سوق الأصل وغيرها من العوامل التي تؤثر على سعر هذا الأصل في السوق.

لكن هناك مجموعة من المحددات والشروط للقياس بالقيمة العادلة أهمها أن تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس بشكل موثوق به ويتحقق ذلك إذا:

- أ- كان التغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً لتلك الأداة.
 - ب- كان التقييم له احتمالات مختلفة التقديرات لكن ضمن النطاق بشكل معقول [جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣: ص ٣٩].
- لكن بالمقابل لا بد من الإشارة إلى أن أحداً لا يمكنه أن ينكر المشاكل التي تحيط بمحاسبة القيمة العادلة ومنها [خوري، نعيم، 2007، ص ٦]:

- ١- إنه يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي واتباع أسس قياس متباينة.
- ٢- إن القيمة العادلة هي خطوة راديكالية وخروج عن المفاهيم المحاسبة التقليدية وليس هنالك مبررات محاسبية نظرية تبررها.
- ٣- إن الإيرادات تتحقق من استمرارية المنشأة عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.
- ٤- إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الشركة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
- ٥- ليس هنالك سبب موضوعي لإظهار الاستثمارات التي لا أسعار سوقية لها بكلفتها التاريخية.

معييار المحاسبة الدولي IAS39 والقيمة العادلة

تطلب معيار المحاسبة الدولي IAS39 اعتبار المشتقات المالية كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة وبالتالي قياسها بالقيمة العادلة في حال لم تدخل في علاقة تحوط، وتطلب أيضاً أن يتم تقييم الأدوات المالية المشتقة الداخلة في علاقة تحوط بالقيمة العادلة أيضاً أياً كان نوع التحوط، لكن السؤال الذي يحاول هذا المبحث الرد عليه هو كيف يتم تحديد القيمة العادلة؟ وفقاً لإصدارات المنظمات المهنية المختلفة ومن بينها مجلس معايير المحاسبة المالية IASB.

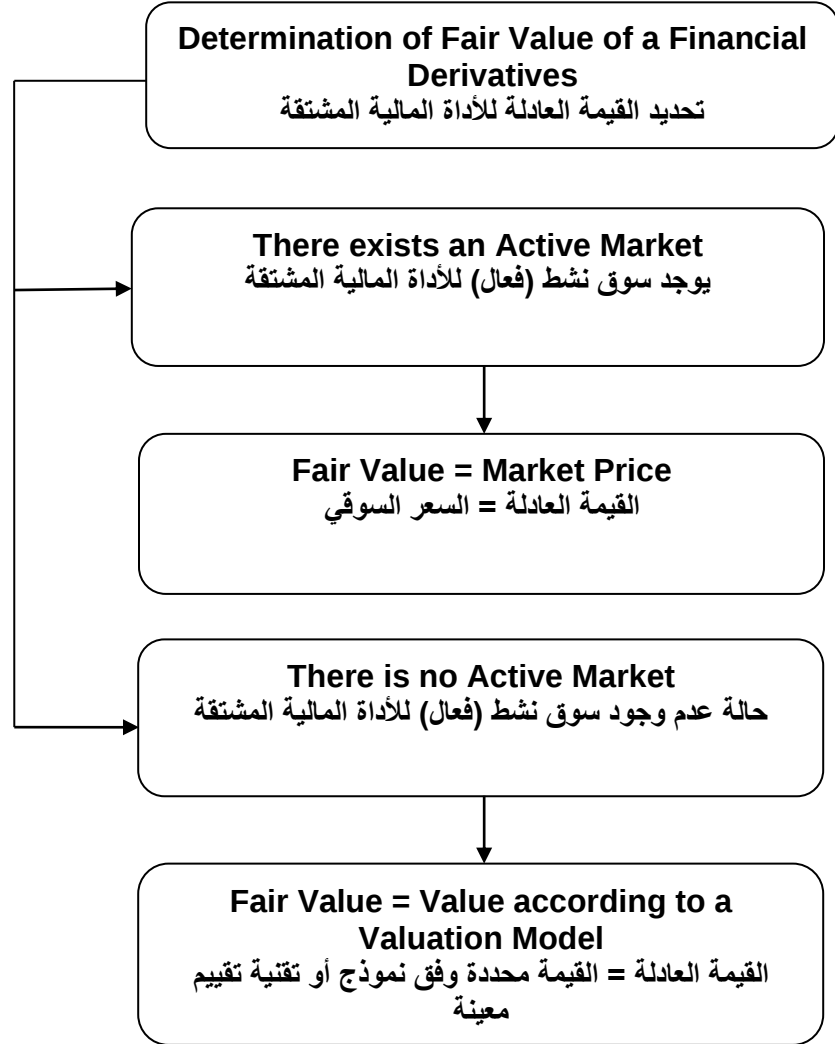
إن وجود عروض أسعار معلنة في سوق نشط هو عادة أفضل دليل على القيمة العادلة، وسعر السوق المعروف المناسب لأصل محتفظ به أو مطلوب سيتم إصداره هو عادة سعر العرض الحالي، وبالنسبة للأصل الذي سيتم امتلاكه أو المطلوب الذي سيتم الاحتفاظ به هو العرض الحالي أو سعر الطلب، وعندما لا تكون أسعار العرض الحالية متوفرة فقد يوفر سعر أحدث عملية دليلاً على القيمة العادلة شريطة ألا يكون هناك تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين

تاريخ العملية وتاريخ تقديم التقرير، وإذا كان سوق الأداة المالية غير نشطٍ يجب تعديل عروض الأسعار المعلنة للتوصل إلى مقياس موثوق به للقيمة العادلة، وإذا كان نشاط السوق ضعيفاً لا يكون السوق مستقراً بشكل جيد (مثال ذلك التداول خارج السوق الرسمية) أو Over The Counter Market (OTC) حيث تكون الكميات المتداولة صغيرة بالنسبة لعدد وحدات المتاجرة لأداة مالية سيتم تقييمها، فقد تكون أسعار السوق المدرجة لا تدل على القيمة العادلة للأداة، وعندما لا يتوفر سعر سوق مدرج يتم استخدام أساليب تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لتلبية متطلبات هذا المعيار [Beate Juetter-Nauroth, 2004: p2]، لم يحدد المعيار أسلوباً محدداً لكن تشمل الأساليب السائدة في الأسواق المالية الرجوع إلى القيمة الحالية في السوق لأداة أخرى مماثلة بشكل جوهري وتحليل التدفق النقدي المخصوم ونماذج تسعير الخيارات، وعند تطبيق تحليل التدفق النقدي المخصوم تستخدم المنشأة سعر (أسعار) خصم مساوياً لمعدل العائد السائد للأدوات التي لها نفس الشروط والخصائص بشكل جوهري، من حيث القيمة الانتمانية للمدين والفترة المتبقية التي حدد على مداها سعر الفائدة التعاقدية والفترة المتبقية لتسديد المبلغ الأصلي والعملة التي ستم الدفعات بها، إذا لم يكن يوجد سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ولكن توجد أسواق لأجزائها المكونة لها فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناء على أسعار السوق ذات العلاقة، وإذا لم يكن يوجد سوق أداة مالية ولكن يوجد سوق لأداة مالية مماثلة فإنه يتم تحديد القيمة العادلة على أساس سعر السوق للأداة المالية المماثلة Beate Juettner-Nauroth, 2004: p10]، وتشمل تقنيات التقييم المستخدمة بحال عدم توفر أسعار معروضة في أسواق نشطة حسب مايلي:

[Pauline Wallace, 2005: p8]، [IASB, IAS39, Revised/M 2008: AG71-82]

- ١- الأسعار أو المعدلات المتاحة في الأسواق في تواريخ سابقة معدلة بالأحداث الجوهرية ذات العلاقة التي حدثت بالفترة بين التاريخ السابق المعتمد كأساس للتقييم وبين تاريخ التقييم.
- ٢- الاستناد على القيمة السوقية لأداة مالية أخرى مشابهة بشكل جوهري للأداة موضوع التقييم.
- ٣- الاستناد للتدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من الأداة موضوع التقييم.
- ٤- النماذج المختلفة لتقييم الخيارات.
- ٥- تقنيات التقييم والافتراضات المستخدمة في الأسواق المالية لتحديد القيمة العادلة.

فيما يلي شجرة قرارات تتعلق بطريقة تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة حسب معيار المحاسبة الدولي IAS39 [Beate Juettner-Nauroth, 2004: Figure 1, p21].



وقد حددت معايير المحاسبة الدولية صفات السوق النشط كمايلي:

- ١- وجود بائع ومشتري في أي لحظة.
- ٢- الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة.
- ٣- البنود التي يتم تداولها في هذا السوق تكون متجانسة [السعافين، ٢٠٠٥: ص١٣].

من الممكن عادة تقدير القيمة العادلة لأصل مالي امتلكته المنشأة من طرف خارجي، فمن غير المحتمل أن تقوم المنشأة بشراء أداة مالية لا تتوقع أن تستطيع الحصول على مقياس موثوق به لقيمتها العادلة بعد الامتلاك، وينص إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية على أنه "في العديد

من الحالات يجب تقييم التكلفة أو القيمة، واستخدام التقديرات المعقولة كجزء أساسي من الإعداد للبيانات المالية ولا يضعف ذلك من إمكانية الوثوق بها".

كمثال على تحديد القيمة العادلة بفرض أن المشروع (أ) يمتلك ١٥ ٪ من أسهم رأس المال للمشروع (ب) ويتم تداول الأسهم في سوق نشطة، والسعر المعروض حالياً هو (١٠٠) ويتم التداول حالياً بما نسبته (٠.١) من أسهم المشروع الحالي، ولأن المشروع (أ) يعتقد أن القيمة العادلة لأسهم المشروع (ب) الذي يمتلكه لو تم بيعها صفقة واحدة هي أكبر من سعر السوق المعروض، فإن المشروع (أ) يحصل على تقديرات عديدة مستقلة للسعر الذي يحصل عليه لو باع الأسهم التي بحوزته، وقد أظهرت هذه التقديرات أن المشروع (أ) باستطاعته أن يحصل على سعر قدره (١٠٥) أي بعلاوة (٥) بالمائة فوق السعر المعروض، فأي تقدير يجب على المشروع (أ) أن يستخدمه لقياس ما بحوزته من الأسهم بالقيمة العادلة ؟

بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39 يفترض أن وجود سعر معروض منشور في سوق نشطة هو أفضل تقدير للقيمة العادلة، لذلك فإن المشروع (أ) يستعمل عرض الأسعار المنشور أي (١٠٠)، ولا يستطيع المشروع (أ) منفرداً الخروج على سعر السوق المعروض، وينطبق ذلك على كافة الأدوات المالية، وعليه فهناك شروط لتقييم الأصل أو الالتزام محل التحوط للقيمة العادلة منها: [نصر علي عبد الوهاب، سالم أحمد محمد، ٢٠٠٥: صفحة ٣٤٧]

١- وجود دليل مادي (مستندي) يثبت علاقة التحوط وأهداف إدارة المخاطر بالشركة وسياسة الشركة إزاء هذه المخاطر، وذلك على أن يتم الإفصاح عن كل من الأداة المالية المستخدمة للتحوط والبند (أصل أو التزام) الذي يتم التحوط ضد مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفق النقدي له.

٢- أن يتم دورياً - كل ثلاثة أشهر - التقرير عن مدى نجاح الأداة المشتقة في إدارة الخطر الذي تم التحوط له باستخدام هذه الأداة المشتقة.

مشروع معيار تقرير مالي دولي جديد لقياس القيمة العادلة

[IASB, 2008, "Fair Value Measurement"]

By <http://www.iasplus.com/agenda/fairvalue.htm>

بدأ هذا المشروع عندما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في أيلول ٢٠٠٥ بإدراجه في جدول أعماله Agenda بعنوان قياس القيمة العادلة "Measurement", "Fair Value", الهدف من هذا المشروع توفير الإرشادات اللازمة للوحدات المختلفة لكيفية وطريقة تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تتطلب المعايير الدولية الأخرى قياسها بالقيمة العادلة والإفصاح عن معلومات القيمة العادلة عند قياسها بها، ومن أبرز هذه المعايير IAS16, IAS39, IAS36,

IAS38, IAS32, IFRS7, مع الانتباه إلى أن هذا المعيار المنتظر لا يحدد متى يتم القياس بالقيمة العادلة بل يحدد طريقة التحديد لهذه القيمة العادلة, في ٣٠ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٦ أصدر المجلس ورقة نقاش Discussion Paper تمهيداً لوضع مسودة عرض Exposure Draft للمعيار التي يتوقع أن تصدر في عام ٢٠٠٨ وأصبحت هذه الورقة متاحة للنقاش على موقع المجلس الإلكتروني اعتباراً من ١١ كانون الأول ٢٠٠٦, ورد في ورقة النقاش أهم الاعتبارات والمبادئ التي يجب مراعاتها عند تحديد القيمة العادلة وهي:

- ١- هدف المعيار الجديد الموسوم "قياس القيمة العادلة" هو تحديد السعر الذي يمكن أن يستلم عند التخلي عن أصل ما أو المدفوع لقاء التخلص من التزام ما أو تحويله لطرف آخر على أن يتم هذا التعامل بين أطراف راغبة في التعامل في السوق في تاريخ القياس وتحديد القيمة العادلة.
- ٢- التعريف الذي سيتم تحديده للقيمة العادلة يجب أن يكون متناسق مع متطلبات جميع المعايير الدولية الأخرى التي تتطلب القياس بالقيمة العادلة.
- ٣- يجب أن يعكس قياس القيمة العادلة وجهة نظر السوق بالدرجة الأولى تجاه الأصل أو الالتزام المطلوب قياسه, ويجب ألا يعكس وجهة نظر الوحدة المعدة للتقارير بحال كانت تختلف عن وجهة نظر السوق.
- ٤- يجب أن يراعى عند تحديد القيمة العادلة المنافع لأصل أو التزام ما وموقع وظروف هذا الأصل أو الالتزام وقت القياس.

أما مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB فقد تطلب أيضاً استخدام القيمة العادلة ووضع تدرجاً لتقديرات القيمة العادلة في البيان الصادر عنه رقم SFAS140, وقد تضمن هذا التدرج مايلي [FASB, SFAS No. 140, Para: 68-70]:

أ- الأسعار المأخوذة عن الأسواق النشطة هي أفضل شاهد على القيمة العادلة وسوف تستخدم كأساس للقياس إذا كانت متاحة, وتعرف السوق النشطة Active Market بأنها السوق التي تتوفر فيها جميع الشروط التالية:

- ١- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.
- ٢- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت.
- ٣- تكون الأسعار متاحة للجمهور.

ب- إذا لم توجد أسعار السوق هذه فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف, ويدخل في الاعتبار في هذه الحالة أسعار الأصول والالتزامات المماثلة ونتائج الأساليب الفنية المستخدمة في التقييم, ومن أمثلة الأساليب الفنية في التقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة, ونماذج تسعير

الخيارات Pricing Models Options, وأسعار المصفوفة Matrix Pricing, والتحليل الأساسي Fundamental Analysis (يتدرج التحليل الأساسي من أعلى إلى أسفل من خلال تحليل الظروف الاقتصادية العامة إلى تحليل ظروف الصناعة وأخيراً تحليل ظروف وأوضاع الشركة ذات العلاقة).

يجب أن تكون أساليب القياس المستخدمة لقياس الأصول والالتزامات المالية متفقة مع هدف القياس لهذه البنود بالقيمة العادلة, فإن الهدف من تقييم الالتزامات المالية مثلاً بالقيمة العادلة هو تقدير قيمة الأصول المطلوبة حالياً والأزمة من أجل تسوية هذه الخصوم مع صاحبها مستقبلاً, فيمكن استخدام أسلوب القياس باستخدام تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

نجد من خلال كل من معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية أن تقدير القيمة العادلة يقوم على مبدئين أساسيين:

المبدأ الأول: إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فلا شيء يؤخذ به غيرها (don't do any more), أي عدم اللجوء لأي أسلوب تقييم.

المبدأ الثاني: إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فإنه يجب في هذه الحالة استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتي تعطي أفضل تقريب للقيمة العادلة (use the available technique that will best approximate fair value).

أي أن الأساليب الأقرب للسوق هنا يمكن أن تكون أسعار السوق المقارنة لأدوات مالية مماثلة أو القيمة الحالية وغيرها.

بيان مفاهيم المحاسبة المالي SFAS 157 والقيمة العادلة

نتيجة لوجود تعاريف متعددة للقيمة العادلة وقلة الإرشادات لتطبيق قياس القيمة العادلة للأدوات المالية في أدبيات GAAP وتوزع هذه الإرشادات وتفرقها في العديد من المعايير الأمريكية وعدم اتساقها, أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي البيان رقم SFAS157 الذي يعدل بيان المفاهيم رقم SFAS140 محاولة من أجل:

١- وضع تعريف محدد للقيمة العادلة و

٢- تأسيس إطار مفاهيمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية و

٣- التوسع في إفصاحات القيمة العادلة.

حيث يعتبر بيان المفاهيم رقم SFAS157 تعديلاً للبيان رقم SFAS133 (المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي فيما

يتعلق بأسس وقواعد تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ككل والأدوات المالية المشتقة لأن البيان SFAS133 يتطلب القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة سواء كانت مستخدمة للمتاجرة أم لأنشطة التحوط ويتطلب إفصاحات كافية عن الطرق المستخدمة في تحديد القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة.

عرفت هذه النشرة القيمة العادلة بأنها السعر الذي سوف يستلم عند بيع الأصل أو السعر المدفوع عند تحويل الالتزام في عملية منظمة ومرتبطة مسبقاً في السوق بين الأطراف المشاركة في تاريخ القياس.

“the price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date” [FASB, SFAS No. 157, para 5]

شرح المعيار التعريف السابق بالتفصيل في الفقرة السابعة منه، حيث المقصود ب (Orderly Transaction) بالتحديد عملية البيع أو الشراء أو التحويل للأصول والالتزامات التي تفترض التعرض للسوق قبل وقت القياس لتسمح بتحديد القيمة العادلة من خلال نشاطات السوق والاطلاع على الأسعار بشكل كافٍ، أي أنها ليست عملية إجبارية تقتضيها ظروف طارئة للمنشأة كما في عمليات التسييل الاضطرارية لبعض الأصول لمواجهة الديون العاجلة أو عمليات البيع الموجه (Distressed Sale).

مداخل التقييم Valuation Approaches وفق SFAS157 [FASB, SFAS No. 157, para 7]

وضع البيان رقم SFAS157 أيضاً بتحديد ثلاثة مداخل لتقييم وتحديد القيمة العادلة وهي:

أ- **مدخل السوق Market Approach**: يستخدم هذا المدخل أسعار السوق الممكن ملاحظتها والحصول عليها من السوق بالإضافة إلى المعلومات ذات العلاقة التي تنشأ عن معاملات السوق بما فيها المعلومات عن الأصول والالتزامات المشابهة، وحدد بعض المصادر للحصول على القيم السوقية مثل:

١- أسواق البورصة Exchange Markets

٢- أسواق المتعاملين بالبيع والشراء Dealers Markets

٣- خدمات التسعير Quotation Services

ب- **مدخل العائد أو الدخل Income Approach**: يستخدم هذا المدخل تقنيات التقييم لتحويل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة من الأصل أو الالتزام إلى مقادير حالية، ومن أمثلة تقنيات التقييم هذه

١- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة

٢- نماذج تسعير الخيارات المختلفة المستخدمة لتقييم عقود الخيارات

ت- **مدخل التكلفة Cost Approach**: يقوم هذا المدخل على أساس تحديد القيمة العادلة من خلال التكلفة التي تتحملها الوحدة لاستبدال أصل بأخر يولد نفس المنافع التي يولدها الأصل المستبدل.

تدرج القيمة العادلة Fair Value Hierarchy وفق SFAS157

وضع البيان SFAS157 تدرج وفق تسلسل هرمي يحدد فيه أولوية الاعتماد على الطرق المناسبة لإيجاد القيمة العادلة، حيث وضعها في ثلاثة مستويات كمايلي:

[Wayne R. Landsman, 2005, p8]

✓ المستوى الأول: الأسعار السوقية المعروضة Quoted Market Prices

إن الأسعار المأخوذة من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات موضوع القياس والتي يمكن للمنشأة أن تحصل عليها في وقت القياس لها تشكل أفضل وسيلة للحصول على القيمة العادلة في حال توفرها، مثلاً إذا كان للمنشأة عدد من الأدوات المالية المتداولة بالسوق فإن القيمة العادلة لها هو ناتج ضرب عدد الوحدات التجارية للأدوات المالية بالسعر السوقي لها في السوق النشطة وقت التقييم، في حالة عدم إمكانية الحصول على الأسعار السوقية للأصول والالتزامات موضوع القياس ننقل للخيارات في المستوى الثاني.

✓ المستوى الثاني: يقوم على أساس ملاحظة الأسعار السوقية للأصول والالتزامات

موضوع القياس بشكل غير مباشر (Indirectly) حيث يمكن الاعتماد على الأسعار السوقية المقتبسة من السوق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة (Similar) للأصول والالتزامات موضوع القياس، بحالة عدم إمكانية الاعتماد على المستوى الأول في القياس أو الأسعار المأخوذة من الأسواق غير النشطة نسبياً للأصول والالتزامات ذات العلاقة أو الأسعار المشتقة بشكل غير مباشر من مؤشرات الأسواق المختلفة أو أسعار معدلات الفائدة، حيث يشمل هذا المستوى جميع الطرق والأساليب غير المباشرة للحصول على الأسعار السوقية كدليل للقيمة العادلة ويسمى هذا المستوى (Other Observable Inputs).

✓ المستوى الثالث: عند استنفاد جميع الخيارات في المستويات السابقة تلجأ المنشأة للمستوى الثالث الذي يقوم على أساس الاعتماد على الافتراضات والتقديرات المناسبة للمنشأة ذاتها في تحديد القيمة العادلة محاولة استخدام الافتراضات ذاتها التي يستخدمها المتعاملون في السوق من أجل تحديد السعر السوقي ويسمى هذا المستوى (Unobservable Inputs) أي مدخلات نظام تحديد القيمة العادلة التي لا يمكن ملاحظتها في السوق.

كان لإدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية أثر كبير على الإبلاغ المالي بشكل عام، فقد أدى اتباعها إلى إظهار معظم الموجودات والمطلوبات في الميزانية العامة بموجب قيمتها الاقتصادية، وكذلك إلى إظهار النتائج الشاملة للعمليات، وللتغيرات الجارية على الموجودات والمطلوبات والناجمة عن الأحداث الاقتصادية (سواء كانت انخفاضاً أو ارتفاعاً) في حينها دون الانتظار حتى التصرف بها لأخذها في الحسبان، بالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة تعمل على النهوض بمستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي، إن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع فهم الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وبالتالي اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص [خوري، نعيم، 2007، ص ١٣، ٢٠].

يرى الباحث في نهاية هذه الفصل أن تطبيق المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، يتطلب التحول لنموذج القيمة العادلة بالقياس وضرورة توفر استراتيجية لدى الوحدة الاقتصادية من ناحية استخدام الأدوات المالية المشتقة بما يمكنها من توفير البيانات اللازمة لتخطيط وتوثيق التحوط الذي يتطلب بدوره أيضاً وجود قسم خاص يحوي كوادر مؤهلة لاتباع إجراءات التسوية لعقود المشتقات المالية بجوانبها القانونية المختلفة وإجراءات التسجيل والقياس والإفصاح بما يلبي متطلبات المعايير الدولية بهذا الشأن، وهذا بدوره يرفع من جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام، ويؤدي للاستفادة من هذه المعلومات التي تساهم في تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية.

ويرى أيضاً أن الاعتماد على المدخل السوقي في تحديد القيمة العادلة على اعتبار أنها قيمة تتحدد بتفاعل السوق العرض والطلب مرهون بشروط معينة حتى تكون الأسعار السوقية معبرة عن حقيقة القيمة العادلة للأداة المالية أهمها وجود سوق مالي كفء توفر أسعار سوقية دائمة، لذلك يعد مدخل التدفقات النقدية المخصومة (العائد) في رأي الباحث أكثر إكمانية حالياً لاعتماده

في ظل عدم وجود هذه السوق, إضافة إلى أنه يعد مدخلاً لتدفق المعلومات لأنه يعتمد على تقدير العائد المتوقع من الأصل موضوع التقييم وخصمه بمعدل الخصم السائد.

الفصل الثالث

متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها حسب معيار التقرير
المالي الدولي السابع IFRS7 (الأدوات المالية: الإفصاح) ومعيار المحاسبة
الدولي IAS32 (الأدوات المالية: العرض)

Discloser Requirements about Derivatives Financial Instruments DFI & Its Risks under IFRS7 & IAS32

مقدمة

المبحث الأول: الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي IAS32.

المبحث الثاني: الإفصاح وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7.

مقدمة

إن التحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة حيث تحولت المحاسبة منذ بداية الستينات للقرن الماضي من مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، أدى إلى الاهتمام المتزايد بالإفصاح المحاسبي، وبهذا التحول تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على مهمتها الأساسية التي كانت تؤديها كنظام لمسك السجلات هدفه الرئيسي حماية مصالح المالكين إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لمختلف مستخدميها لكي تعينهم في وضع التنبؤات وصنع القرارات هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يعزى سبب الاهتمام بالإفصاح المحاسبي نتيجة تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية وأثرها على المحاسبة إذ فرضت على المحاسبين أن يعيروا اهتماماً للإفصاح مما يحقق فرضية السوق المالي الكفاء وهذا يؤكد على أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق [مطر وآخرون، ١٩٩٦: ص ٣٦٨]، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين [مرعي عبد الرحمن، ١٩٩٨: ص 178]

هذا بالإضافة إلى أن نظام التقارير المالية الجيد يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمنشأة وذلك نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين حول وضعها المالي أي أنه عن طريق اتباع سياسة محاسبية سليمة وبالتالي العناية بنظام التقارير المالية يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى المنشأة وبالتالي تخفيض المعدل الذي يمكن أن يقبله المستثمرون كعائد على استثماراتهم كما أن التنافس حول مصادر التمويل في سوق رأس المال يمثل ضغطاً على كافة المنشآت لاتباع سياسات محاسبية ملائمة وتوفير نظام تقارير وافٍ حتى في حالة عدم كفاية الأداء ذلك لأن عدم الإفصاح في مثل هذه الحالات سوف يفسر من قبل المتعاملين على أنه تغطية للمشاكل التي تتعرض لها المنشأة الأمر الذي يعجل بفشلها وقد يؤدي إلى خروجها من سوق الصناعة الذي تعمل فيه.

واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بدّ من توافرها، فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في نشرته رقم (١)

أهداف التقارير المالية كالتالي: [FASB, SFAS No. 1]

١- تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استيراد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المنشأة على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للمنشأة مما ينعكس على أسعار الأسهم.

٢- تقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة، ورغم أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للمنشأة، إلا أن هذه التوقعات تبنى في الغالب على تقييم الأداء السابق.

يمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية، ولكن من خلال المفهوم السابق نلاحظ أن مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي فهو ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة المرجوة فنلاحظ تفاوتاً في تحديد المعنى الدقيق المقصود وذلك تبعاً لظروف المنشأة وهذا بدوره أوجد عدة أنواع للإفصاح.

بالعودة إلى عدة مؤلفات واستعراض عدة تعاريف ومناقشتها للوصول إلى جوهر الإفصاح نجد مايلي:

يقصد بالإفصاح بأنه توصيل بيان أو معلومة ذات مغزى محاسبي أو مستوى لفظي أو مستوى سلوكي والإفصاح في أبسط معانيه هو العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على تفهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ويرتبط الإفصاح أساساً بكل ماله مغزى أو أهمية أكبر من غيره ويجب أن يفصح عن كل ماله من آثار فعلية أو متوقعة على مستخدم المعلومات [عوض الله، ٢٠٠٧: ص ٣٥]

وعرف Hendrikson الإفصاح المحاسبي بأنه عرض معلومات مهمة للمستفيدين منهم (المستثمرين والدائنين) بشكل يسمح لهم بالتنبؤ بمقدرة العمل على تخفيض أرباح في المستقبل وأيضاً قدرته على مدى التزاماته و كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، لا تتوقف على مدى خبرة القارئ بل على المعايير المطلوبة للإفصاح [Hendrikson, 1992: p72].

كما أن (Choi) يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين، من خلال تعريفه للإفصاح بأنه نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت المعلومات كمية أم نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته والتخفيض من حالة عدم التأكد لديه من الأحداث الاقتصادية المستقبلية [Choi, 1972: p67].

المبحث الأول

الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي IAS32

اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالأدوات المالية المشتقة، من حيث جانبي القياس والإفصاح، وقد تمثل ذلك من خلال صدور المعيار الدولي رقم (٣٢) (الأدوات المالية: العرض) والمعيار الدولي رقم (٣٩) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) وجاءت مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية منشآت الأعمال في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، بأنه يجب أن يتم إدماج المشتقات المالية ضمن عناصر الميزانية بدلاً من إبقائها خارج الميزانية، فضلاً عن استخدام القيمة السوقية والتي عدت (القيمة العادلة) في تقييم كافة بنود قائمة المركز المالي، يعتبر معيار المحاسبة الدولي IAS32 خطوة أولى لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 حيث تناول تصنيف الأدوات المالية من قبل مصدريها كالتزامات أو حقوق مساهمين وتصنيف الفائدة وأرباح الأسهم والمكاسب والخسائر المتعلقة بذلك وهذا يشمل فصل أدوات مركبة معينة إلى مكوناتها من الالتزام أو حقوق الملكية ومقابلة Offsetting الموجودات المالية والالتزامات المالية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأدوات المالية، ويأتي المعيار IAS39 كمرحلة ثانية حيث يتناول مواضع الاعتراف وإيقاف الاعتراف والقياس ومحاسبة التحوط Hedge Accounting.

يجب أن تشمل البيانات المالية كافة الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي الثاني والثلاثين، وأهم هذه الإفصاحات تلك التي تتعلق بالسياسات المحاسبية للمنشأة كجزء من متطلبات الإفصاح المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي الثاني والثلاثين ومنها:

أ. الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة عند تقديم القيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية المسجلة بمقدار القيمة العادلة بشكل منفصل للفئات الهامة للموجودات المالية ومنها الأدوات المالية المشتقة.

ب. ما إذا كانت المكاسب والخسائر الناجمة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تم قياسها بمقدار القيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي داخل في صافي ربح أو خسارة الفترة أو أنها معترف بها مباشرة في حقوق الملكية إلى أن يتم التصرف بالأصل المالي.

أما بالنسبة للتحوط فيجب أن تشمل البيانات المالية كافة الإفصاحات الإضافية التالية المتعلقة بالتحوط:

أ. بيان أهداف وسياسات إدارة المخاطرة المالية للمنشأة، بما في ذلك سياستها لتحوط نوع رئيسي من العمليات المتنبأ بها [IASB, IAS32, Revised 2008: para56].

على سبيل المثال في حالة تحوطات المخاطر المتعلقة بالمبيعات المستقبلية فإن ذلك البيع يدل على طبيعة المخاطر المحوطة، كم عدد أشهر أو سنوات المبيعات المستقبلية المتوقعة التي تم تحوطها، أو النسبة المئوية التقريبية للمبيعات في هذه الأشهر أو السنوات المستقبلية.

ب. الإفصاح عما يلي بشكل منفصل لتحوطات القيمة العادلة المحددة كذلك وتحوطات التدفق النقدي وتحوطات صافي الاستثمار في وحدة أجنبية [IASB, IAS32, Revised 2008: para56]

١. وصف للتحوط.

٢. وصف للأدوات المالية المحددة على أنها أدوات تحوط للتحوط وقيمتها

العادلة في تاريخ قائمة المركز المالي.

٣. طبيعة المخاطر المحوطة.

٤. بالنسبة لتحوطات العمليات المتنبأ بها، الفترات التي يتوقع خلالها حدوث العمليات المتنبأ بها، ومتى يتوقع أن تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ووصف لأي عملية متنبأ بها استعمل لها محاسبة تحوط في السابق ولكن لم يعد يتوقع حدوثها.

ج. إذا تم الاعتراف بمكسب أو خسارة في موجودات ومطلوبات مالية مشتقة وغير مشتقة محددة على أنها أدوات تحوط في تحوطات التدفق النقدي وذلك مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية فإنه يجب الإفصاح عما يلي:

[IASB, IAS32, Revised 2008: para59]

١. المبلغ الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية خلال الفترة الحالية.

٢. المبلغ الذي استبعد من حقوق الملكية وتم الإبلاغ عنه في صافي الربح أو الخسارة للفترة.

٣. المبلغ الذي استبعد من حقوق الملكية وأضيف إلى القياس المبدئي لتكلفة الامتلاك أو المبلغ المسجل الآخر للأصل أو المطلوب في عملية محوطة متنبأ بها خلال الفترة الحالية.

إذا تم تحقيق الافتراض بأنه لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به لكافة الموجودات المالية المتوفرة للبيع أو المحتفظ بها للمتاجرة وتقوم المنشأة لذلك بقياس أية موجودات مالية بمقدار التكلفة المطفأة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع وصف للموجودات المالية ومبلغها المسجل وتوضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به، وإذا كان ذلك ممكناً بيان نطاق التقديرات التي يحتمل إلى حد بعيد أن تكون القيمة العادلة ضمنها.

د. يجب الإفصاح عن البنود الهامة للدخل والمصروف والمكاسب والخسائر الناجمة من الموجودات المالية والمطلوبات المالية ومنها الأدوات المالية المشتقة أيضاً، سواء كانت داخلة في صافي الربح أو الخسارة أو كجزء مكون لحقوق الملكية، ولهذا الغرض:

١. يجب الإفصاح بشكل منفصل عن إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة (كل منهما على أساس التكلفة التاريخية).

٢. فيما يتعلق بالأصول المالية المعدة للبيع المعدلة بقيمتها العادلة بعد الامتلاك المبدئي فإنه يجب الإبلاغ عن إجمالي المكاسب والخسائر من إلغاء الاعتراف بهذه الالتزامات المالية الداخلة في صافي ربح أو خسارة الفترة وذلك بشكل منفصل عن إجمالي المكاسب والخسائر من تعديلات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المعترف بها الداخلة في صافي ربح أو خسارة الفترة (لا تطلب تجزئة مماثلة للمكاسب والخسائر "المحققة" مقابل "غير المحققة" فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة).

هـ. إذا دخلت المنشأة في اتفاقية توريق مالي Securitization أو إعادة شراء يجب الإفصاح بشكل منفصل بالنسبة للعمليات هذه التي تحدث في فترة تقديم التقارير المالية الحالية عن طبيعة ومدى هذه العمليات والمعلومات الخاصة بالافتراضات الرئيسية المستخدمة في حساب القيم العادلة، وإذا قامت المنشأة بإعادة تصنيف أصل مالي على أنه أصل التزام الإبلاغ عنه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة فإنه يجب الإفصاح عن سبب إعادة التصنيف تلك.

يجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي خسارة في انخفاض القيمة أو عكس خسارة انخفاض في القيمة معترف بها لأصل مالي وذلك بشكل منفصل لكل فئة هامة للأصول المالية، لكن بالنسبة للأدوات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة ويعاد قياسها دائماً على هذا الأساس (Marking To Market) ومنها الأدوات المالية المشتقة لا يوجد لها غالباً ما يسمى مخصص انخفاض قيمة لأنها تقيم بالقيمة العادلة.

يجري الآن إصدار معايير دولية جديدة تحت مسمى معايير التقرير المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) حيث ستحل هذه المعايير مكان معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS) وستبقى معايير المحاسبة الدولية الحالية IAS سارية المفعول لحين استبدالها بالكامل بمعايير التقرير المالي IFRS، وقد تم إجراء تعديلات حالياً على عدد من المعايير المحاسبية الدولية تمهيداً لاستبدالها بالمعايير الجديدة، من ضمنها معيار المحاسبة الدولي IAS ٣٩ (الأدوات المالية الاعتراف والقياس) أهم هذه التعديلات التي جرت على هذا المعيار (نتيجة تقييم محفظة الأدوات المالية الجاهزة للبيع تذهب إلى حقوق الملكية في بند [التغير المتراكم في القيمة العادلة] ولا ينصح بإظهاره في قائمة الدخل كمعالجة بديلة).

هناك معايير أخرى تم إلغاؤها حديثاً بشكل كامل واستبدالها بمعايير الإبلاغ المالي الجديدة, فعلى صعيد الإفصاح عن الأدوات المالية ومنها المشتقات المالية تم إصدار معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7 (الأدوات المالية: الإفصاح) [IASB, IAS32: Revised 2005]

المبحث الثاني

الإفصاح وفق معيار التقرير المالي الدولي السابع IFRS7

أدركت هيئة معايير المحاسبة الدولية أن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات كافية عن تعرض الشركات للأخطار وكيفية إدارة هذه الأخطار، مثل هذه المعلومات يمكنها مساعدة المستخدمين على معرفة تأثير سياسات إدارة المخاطر للشركة على المركز المالي لها وأدائها وتمكنهم من تقدير تدفقاتها النقدية وبالتالي إمكانية تقييم العائد والمخاطرة من الاستثمار في هذه الشركة والمساعدة باتخاذ القرار السليم لذلك رأت أنه يجب مراجعة وتعزيز الإفصاح في كل من المعيارين ٣٠ (الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية)، والمعيار ٣٢ (الأدوات المالية العرض: الإفصاح) وأصدرت معيار التقرير المالي الدولي السابع الذي ينطبق على جميع الشركات التي تستخدم الأدوات المالية، بما فيها تلك التي تستعمل الأدوات المالية البسيطة بشكل قليل مثل الشركات الصناعية التي تقتصر أدواتها المالية على الحسابات المدينة والدائنة، ويتناول الإفصاح عن الأدوات المالية، ويحل مكان معيار المحاسبة الدولي IAS30 كلياً وينوب عن معيار المحاسبة الدولي IAS32 فيما يتعلق بالإفصاح الذي أصبح بدوره يقتصر على العرض للأدوات المالية، وأصبح يسمى (الأدوات المالية: العرض).

* يتطلب IFRS7 بشكل أساسي الإفصاح عن [IASB, IFRS7, 2005: para5]:

- ١- أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للشركات وأدائها.
- ٢- المعلومات الكمية والنوعية حول التعرض للأخطار التي تنشأ عن استخدام الأدوات المالية، بما فيها الحد الأدنى المطلوب للإفصاح عن خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر السوق، حيث تمثل الإفصاحات النوعية أهداف وسياسات الشركة المستخدمة في إدارة المخاطر تلك التي تتعرض لها، أما الإفصاحات الكمية تزودنا بالمعلومات اللازمة عن مدى ومقدار تعرض المنشأة للمخاطر.

* تصنيف الأدوات المالية ومستوى الإفصاح [IASB, IFRS7, 2005: para6]

يتطلب المعيار تصنيف الأدوات المالية المقتناة في بنود منفصلة وواضحة، ويجب على الشركة تجميع البنود المتشابهة في خصائصها مع بعضها البعض بما يتناسب مع طبيعة وسمات هذه الأدوات وطبيعة المعلومات المفصح عنها والتزويد بالمعلومات الكافية والملائمة لكل منها.

* أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للشركة وأدائها [IASB, IFRS7, 2005: para7]

يجب أن تفصح الشركة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية هذه الأدوات للمركز المالي للشركة وأدائها.

* إفصاحات قائمة المركز المالي.

يجب الإفصاح عن فئات وبنود الأصول والالتزامات المالية في المركز المالي للشركة كمايلي: [IASB, IFRS7, 2005: para8

١- الإفصاح عن الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة والتي تعود أرباح أو خسائر تقييمها لقائمة الدخل بشكل منفصل.

٢- الأدوات المالية المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

٣- القروض والمديونيات.

٤- الاستثمارات المحتفظ بها للبيع.

٥- الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة والتي تعود أرباح أو خسائر تقييمها لقائمة الدخل بشكل منفصل.

٦- الالتزامات المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة Amortized Cost.

* إعادة التصنيف [IASB, IFRS7, 2005: para12]

بحال قامت الشركة بإعادة التصنيف للأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة لأداة مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو العكس، يجب الإفصاح عن البنود المعاد تقييمها بشكل منفصل ضمن كل فئة، مع بيان أسباب ومبررات إعادة التصنيف.

* إفصاحات قائمة الدخل والملكية [IASB, IFRS7, 2005: para20]

يجب الإفصاح في قائمة الدخل فيما يتعلق بالأدوات المالية عن:

١- صافي الربح أو الخسارة الناجمة عن:

أ- الأصول المالية والالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة.

ب- الأصول المالية المتاحة للبيع، مبيناً بشكل منفصل الربح أو الخسارة المعترف بها في حقوق الملكية مباشرة خلال الفترة، ومقدار الربح أو الخسارة التي تم حذفها من حقوق الملكية وتحويلها إلى قائمة الدخل.

ج- الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق.

د- القروض والحسابات المدينة.

هـ- الالتزامات المالية المعترف بها بالتكلفة المطفأة.

- ٢- دخل الفائدة المحتسب باستخدام طريقة الفائدة الفعالة للأصول والالتزامات المالية.
- ٣- قيمة أي خسارة انخفاض في القيمة لكل بند من بنود الأصول المالية.

* إفصاحات محاسبية أخرى

الإفصاح عن ملخص السياسات المحاسبية، مثل أسس القياس المستخدمة لتحضير القوائم المالية والسياسات الأخرى المستخدمة لفهم وإعداد القوائم المالية.

* إفصاحات محاسبة التحوط [Patricia Teixeira Lopes, 2007: p24.]

تتوافق بشكل كبير مع متطلبات الإفصاح عن التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٢، مع إضافة مايلي:

يجب الإفصاح بشكل منفصل عمايلي:

١- بالنسبة لتحوط القيمة العادلة الإفصاح عن مكاسب وخسائر كل من

أ- أداة التحوط.

ب- البند المحوط.

٢- بالنسبة لتحوط التدفق النقدي الإفصاح عن التحوط غير الفعال المعترف به في ربح أو خسائر الفترة.

٣- بالنسبة لتحوط صافي الاستثمار في وحدة أجنبية أيضاً النقدي الإفصاح عن التحوط غير الفعال المعترف به في ربح أو خسائر الفترة.

* الأخطار الناشئة عن استخدام الأدوات المالية

يجب الإفصاح عنها بشكل ملائم ويجري تصنيف هذا الإفصاح إلى إفصاحات كمية وأخرى نوعية.

١- الإفصاحات النوعية [IASB, IFRS7, 2005: para33]

لكل نوع من أنواع الأخطار الناشئة عن استخدام الأدوات المالية يجب الإفصاح عن:

أ- التعرض للخطر وكيفية نشوئه.

ب- أهداف المنشأة وسياساتها لإدارة هذا الخطر وطريقة قياسه.

ت- أي تغيير في الأخطار التي تتعرض لها المنشأة وأهداف وسياسات المنشأة لإدارة هذا الخطر عنه في الفترات السابقة.

٢- الإفصاحات الكمية [IASB, IFRS7, 2005: para34]

- أ- ملخص عن الأخطار التي تتعرض لها الشركة ومقدارها والتقارير عنها التقرير عنها سواء وقت حدوثها أو في وقت إعداد التقارير المالية.
- ب- يجب أيضاً الإفصاح عن امتلاك الشركة لأي نوع من الأدوات المالية المركبة سواء كانت أداة مالية مركبة تحوي مكون التزام مالي ومكون حقوق ملكية أم أداة مالية هجينة تحتوي على كل من أداة مالية مشتقة ضمنية وعقد مضيف آخر [IASB, IFRS7, 2005: para17].

دور لجنة بازل للإشراف المصرفي Basle بشأن الإفصاح

وفق قرارات لجنة بازل فإن عناصر الإفصاح تتعلق بثلاثة جوانب هي:

الإطار العام، والإفصاح النوعي، والإفصاح الكمي على النحو الآتي: [Basle, 2000, pp 3-35]

١. الإطار العام

- يعطي هذا الجانب تصوراً عاماً لما يجب أن يكون عليه الإفصاح وفقاً لما يأتي:
- أ- تقديم معلومات هادفة سواء من الناحية النوعية أو الكمية، عن أنشطة المصرف التجارية وغير التجارية والمشتقات المالية ومجال هذه الأنشطة وكيفية إدارتها، فضلاً عن تصنيفها تفصيلياً وتمييز كل بند على حدة.
- ب- تقديم معلومات حول كافة المخاطر المصاحبة لأنشطة المصرف، والأساليب التي تتبعها الإدارة، لإدارة هذه المخاطر، وكفاءة الإدارة في اكتشافها والأساليب المطبقة لقياسها وكفاءة أنظمة الرقابة المستخدمة.

٢. الإفصاح النوعي

يتعلق هذا الجانب من الإفصاح بالمعلومات المتعلقة بأهداف المصرف بصورة عامة، وكيف تتم إدارة عملياته المختلفة لتحقيق هذه الأهداف والمبادئ العامة لأنظمة الرقابة المتبعة لكافة الأنشطة، والفلسفة المتبعة لإدارة المخاطر، وعلى هذا الأساس فإنه تم تقسيم الإفصاح النوعي إلى: [Basle, 2000: 3-35]

- أ- الإفصاح عن المخاطر التي تواجه المصرف مثل المخاطرة الائتمانية والسيولة والمخاطر السوقية.
- ب- الإفصاح عن عمليات المصرف، وتتعلق بالعناصر الموجودة داخل الميزانية، أو العناصر والبند خارج الميزانية ويتناول الإفصاح النوعي لهذه الأنشطة الآتي:
- i. الأهداف الاستراتيجية لعمليات المصرف المتعلقة بالمتاجرة.

ii. عمليات المشتقات المالية غير المعدة للمتاجرة مع وصف لها ولأهدافها ودورها

في تحقيق أهداف المصرف وكيفية استخدامها للتحوط

ت- الأسس المحاسبية وطرق التقييم والقياس المحاسبي، إذ يجب الإفصاح عن الأسس المحاسبية والتقييم والقياس على وفق الآتي:

١. وصف السياسات والأسس المحاسبية التي يتم استخدامها لقياس كافة الأنشطة التجارية وغير التجارية الواردة داخل الميزانية، التي يتم استخدامها لقياس الدخل، إذ ترى اللجنة أن هذه المعلومات على جانب كبير من الأهمية لمستخدمي التقارير المالية لكي يتفهموا الاختلافات الهامة والمتنوعة في المبادئ والأسس المحاسبية التي تم استخدامها لكل نوع أو بند من عمليات المصرف، لذا فإنه يتطلب قيام المصرف بشرح كل طريقة محاسبية، يتم تطبيقها لكل نوع من أنواع المتاجرة بالمشتقات المالية ووسائل وأساليب محاسبة التحوط في هذا الشأن.

٢. طرق التقييم أو القياس التي تم استخدامها، أي هل تم استخدام الكلفة أو القيمة السوقية أو القيمة العادلة؟ مع تحديد كيفية الوصول إلى القيمة العادلة.

٣. وصف المعالجة المحاسبية للديون، التي دفعت قبل ميعاد استحقاقها.

٤. في حالة إذا لم يكن المصرف يعتمد على معايير محاسبية معترف بها، ينبغي الإشارة إلى الأسس التي استند عليها في المعالجات المحاسبية.

٥. شرح السياسات التي طبقت لتحديد المخصصات الخاصة بالائتمان والتشغيل واحتياجات السيولة.

٦. إبراز التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة.

٣- الإفصاح الكمي

يتعلق هذا الجانب من الإفصاح بالبند الواردة في التقارير المالية ولاسيما الميزانية و قائمة الدخل وبعض الإيضاحات الكمية والتبويات الخاصة بتلك البنود، التي يمكن حصر أهمها:

[Basle, 2000:pp 3-35]

أ. الإفصاح عن مكونات المحفظة الاستثمارية والبنود الواردة أسفل الميزانية.

ب. يجب إن تكون هناك إعادة تصنيف لاستحقاق الموجودات والمطلوبات بحسب مخاطر سعر الفائدة وبحسب المدة (أقل من سنة - من سنة إلى خمس سنوات - أكثر من ذلك).

ج. تحديد الكلفة للمحفظة الاستثمارية ومحفظة الأوراق غير التجارية والقيمة السوقية لهذه العناصر.

د. الأسس التي يتم استخدامها في قياس قيمة المخاطر بنوعياتها المختلفة، ولاسيما السوقية والائتمان.

هـ. الخسائر المحتملة أو المتوقعة (القيمة السوقية عن الكلفة التاريخية) للمشتقات المالية والتوقيت المتوقع لحدوث هذه الخسائر وعلاقتها بحساب الإرباح والخسائر.

و. يجب أن يعكس الإفصاح، كيفية استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطرة.

ز. يجب أن يظهر مخصص لتقييم المشتقات المالية، بجانب خسائر الائتمان الحقيقية خلال الفترة التي تغطيها التقارير المالية.

مما تقدم فيما يخص الإفصاح المطلوب من قبل لجنة بازل في المصارف التجارية يمكن أن نلاحظ أن المنهج المطلوب للإفصاح هو منهج شمولي، إذ طالبت بالإفصاح عن الجوانب المالية وبعض الجوانب غير المالية، كما نلاحظ أن لجنة بازل ركزت وبصورة كبيرة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف والجوانب الإدارية المتعلقة بها، إذ أنها طالبت بالإفصاح عن نوعية المخاطر التي تواجه المصرف في كل عملية من عملياته والكيفية التي يدير بها المصرف هذه المخاطر، وكيف يتنبأ بها وما هي الأسس المعتمدة في تحديد هذه المخاطر كما قامت بإعطاء جانب كبير للإفصاح عن المشتقات المالية، وهو ما يعد نتيجة طبيعية لتطور هذه الأنشطة في المصارف التجارية.

مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين معايير المحاسبة الأمريكية ذات العلاقة بالمحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة

تتضمن المقارنة بين المعايير الدولية المتمثلة IAS32, IAS39, IFRS7 وبين المعيارين الأمريكيين SFAS133, SFAS149 بشكل رئيسي في تناولهم للأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط من خلال الأبعاد التالية:

البعد الأول: الاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية المشتقة المقتناة لغرض المضاربة والمستخدم في التحوط.

الموضوع	المعيار الأمريكي رقم ١٣٣ وتعديله المعيار رقم ١٤٩	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
الاعتراف بالأدوات المالية المشتقة	يجب الاعتراف بكافة الأدوات المالية المشتقة كأصول أو التزامات بقائمة المركز المالي	يجب الاعتراف بكل الحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة كأصول أو التزامات بقائمة المركز المالي
قياس الأدوات المالية المشتقة	يتم قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة لها	يتم قياس المشتقات التي تعتبر أصولاً أو التزامات مالية بالقيمة العادلة لها

البعد الثاني: المحاسبة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المقتناة بغرض المتاجرة.

الموضوع	المعيار الأمريكي رقم ١٣٣ وتعديله المعيار رقم ١٤٩	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
المشتقات المالية المقتناة بغرض	الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم المشتقات المالية بالقيمة العادلة لها ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة [Floyd A . Beams & Others, 2000: p497]	الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم المشتقات المالية بالقيمة العادلة لها ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة

		المضاربة
--	--	----------

البعد الثالث: المحاسبة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المستخدمة في التحوط.

الموضوع	المعيار الأمريكي رقم ١٣٣ وتعديله المعيار رقم ١٤٩	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
استخدام المشتقات المالية في تحوط القيمة العادلة	يستخدم مكسب أو خسارة التغيرات في القيمة العادلة في مقابلة خسارة البند المراد حمايته ويعترف بها ضمن صافي ربح أو خسارة الأنشطة التشغيلية بقائمة الدخل	١- الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم المشتقات المالية بالقيمة العادلة لها ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة ٢- المكسب أو الخسارة من البند المحوط التي تعزى للمخاطرة المحوطة يجب أن تعدل المبلغ المسجل للبند المحوط و الاعتراف به فوراً في صافي الربح أو الخسارة، و ينطبق ذلك حتى لو تم خلافاً لذلك قياس بند محوط بمقدار القيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة يعترف بها مباشرة في حقوق الملكية، و ينطبق ذلك أيضاً إذا تم خلافاً لذلك قياس البند المحوط بمقدار التكلفة.
استخدام المشتقات المالية في تحوطات التدفقات النقدية للبند المراد حمايته (المحوط)	يرحل مكسب أو خسارة التغيرات في القيمة العادلة إلى الجزء الثاني بقائمة الدخل الشاملة CO ضمن بند دخول شاملة أخرى OCI، التي تشكل جزءاً من قائمة الدخل الشامل CI بحال التحوط الفعال، حيث يتم تجميع	الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتج عن اتفاقية الحماية الفعالة ضمن حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية، ريثما يتم تنفيذ عقد الأداة المشتقة [الملحي هشام، ١٩٩٩: ص ٦١٧، ٦١٨] ٢- الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتج عن اتفاقية الحماية غير الفعالة

ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة.	ونقل بنود الدخول الشاملة الأخرى في بند منفصل كجزء من قائمة حقوق الملكية في قائمة المركز المالي تحت عنوان دخول شاملة أخرى مجمعة AOI [Joi B . Hoyle & Others, 2004: P422] تحقق العملية المتوقعة المحوطة وتتفقد عقد الأداة المشتقة عندها تتم مقابلتها مع التغيرات في الأداة المشتقة الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتج عن الأداة المالية المشتقة غير الفعالة ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة.	
--------------------------------------	--	--

تتبع نفس الإجراءات المستخدمة في تحوط التدفقات النقدية أو تحوط القيمة العادلة وذلك حسب تصنيف كل حالة، وتتبع إجراءات المحاسبة نفسها في تحوط القيمة العادلة والتدفق النقدي.	يصنف تحوط العملة الأجنبية إما تحوط قيمة عادلة فتطبق عليه قواعد محاسبة تحوط القيمة العادلة، أو تحوط تدفق نقدي فتطبق عليه قواعد محاسبة التدفق النقدي حسب كل حالة [Joi B . Hoyle & Others, 2004: P423] ١- يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن اتفاقية الحماية المستخدمة في تحوط التزام للوحدة بعملة أجنبية مثلاً ضمن الجزء الأول بقائمة الدخل حيث يتم مقابلته بالتغير في القيمة العادلة للبند المحوط، لأنه يعتبر تحوط قيمة عادلة لالتزام مالي، أما إذا كان الالتزام المحوط مستقبلي أي أنه متوقع كأن يكون مثلاً تحوط لعملية مستقبلية بالعملة الأجنبية عندها يعتبر تحوط تدفق نقدي، وكذلك الأمر بالنسبة لاستخدام مقايضة لتغيير الدين ذي السعر العائم إلى دين ذي فائدة ثابتة (هذا تحوط لعملية مستقبلية، والتدفقات النقدية المحوطة هي دفعات الفائدة المستقبلية). ٢- يتم استخدام المكسب أو الخسارة الناتجة عن حماية	استخدام المشتقات المالية في تحوط العملة الأجنبية
---	--	---

	استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع مثلاً في مقابلة خسارة الاستثمار المتاح للبيع و التقرير عنها بقائمة الدخل، لأنه يعتبر أيضاً تحوط قيمة عادلة لأصل مالي. ٣- الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن تحوط صافي الاستثمار في كيان أجنبي ضمن الجزء الثاني بقائمة الدخل الشاملة ضمن البنود الأخرى OCI كما في تحوط التدفق النقدي .	
--	--	--

البعد الرابع: الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة.

المعيار الأمريكي رقم ١٣٣ وتعديله المعيار رقم ١٤٩ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	الموضوع	المعيار الأمريكي رقم ١٣٣ وتعديله المعيار رقم ١٤٩ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
تقوم الوحدة بالإفصاح عن الجوانب التالية : ١- وصف سياسات و أهداف إدارة المخاطر المالية للوحدة . ٢- الإفصاح عن المعلومات التالية لكل نوع من أنواع الحماية : - وصف الحماية. - وصف الأداة المالية المشتقة المستخدمة في	الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة المستخدمة في الحماية	تقوم الوحدة بالإفصاح عن الجوانب التالية : ١- الهدف من الأداة المالية المشتقة. ٢- سياسات الإدارة المستخدمة في مواجهة المخاطر. ٣- وصف البند أو البنود المراد حمايتها. ٤- وصف اتفاقية الحماية

الحماية وقيمتها العادلة في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي. - بالنسبة للعمليات المتوقعة المراد حمايتها يجب تحديد الفترات التي يتوقع أن تحدث خلالها.	سواء المستخدمة لتحوط القيمة العادلة أو التدفقات النقدية أو صافي الاستثمار في كيان أجنبي.	
--	--	--

مما تقدم يمكن تلخيص ما يتطلبه معيار المحاسبي الدولي رقم IAS ٣٩ فيما يخص الاعتراف والقياس للأدوات المالية المشتقة.

فيما يخص الاعتراف والإثبات

تعترف منشأة الأعمال بكافة حقوقها والتزاماتها بموجب المشتقات المالية في قائمة المركز المالي على أنها أصول أو التزامات، عندما تصبح طرفاً في عقد الأداة المالية المشتقة، أي بمعنى وجود العلاقة القانونية (أساس قانوني)، وعند عدم وجودها أو فقدانها يلغى الاعتراف، ولا يتم الانتظار لحصول التسوية النهائية وتنفيذ العقد، وإنما يتم تحديد القيمة العادلة دورياً وفقاً لمداخل التقييم التي نصت عليها المعايير ذات العلاقة، وهذا يتناقض مع مبدأ التكلفة التاريخية الذي ينص على إثبات الأصل بمقدار التكلفة التاريخية عند الاقتناء، لأنه وفقاً لهذا المبدأ سوف لن يتم إثبات كثير من الأدوات المالية المشتقة كأصل لأن معظمها لا يحتاج لإجراء أي دفعة عند نشوء العقد، وبالتالي سيظل الإفصاح عنها وفقاً للممارسة السابقة كبنود خارج الميزانية Off Balance Sheet Items الأدوات المالية المشتقة، أما بالنسبة للأنشطة المستقبلية موضوع عقد الأداة المالية المشتقة، مهما كان احتمال حدوثها ليست موجودات ومطلوبات للوحدة، طالما أن الوحدة في تاريخ تقديم التقارير المالية، لم تصبح طرفاً في عقد يتطلب الاستلام أو التسليم للأصول أو الالتزامات الناجمة عن هذه الأنشطة المستقبلية.

فيما يخص القياس

يتم القياس بعد أن يتم الاعتراف بالمشتقات المالية كأصل أو التزام وفقاً للتكلفة، التي تمثل القيمة العادلة في تاريخ العملية، على أن يتم إعادة التقييم بالقيمة العادلة بشكل دوري

ومستمر، استناداً إلى سعر السوق وإذا تعذر اقتباس السعر من السوق المالي فيتم تقدير قيمتها وفقاً لقواعد تدرج القيمة العادلة ومداخلها الواردة في معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، ومعيار المحاسبة المالي الأمريكي رقم SFAS157.

فيما يخص المكاسب والخسائر (فروقات التقييم)

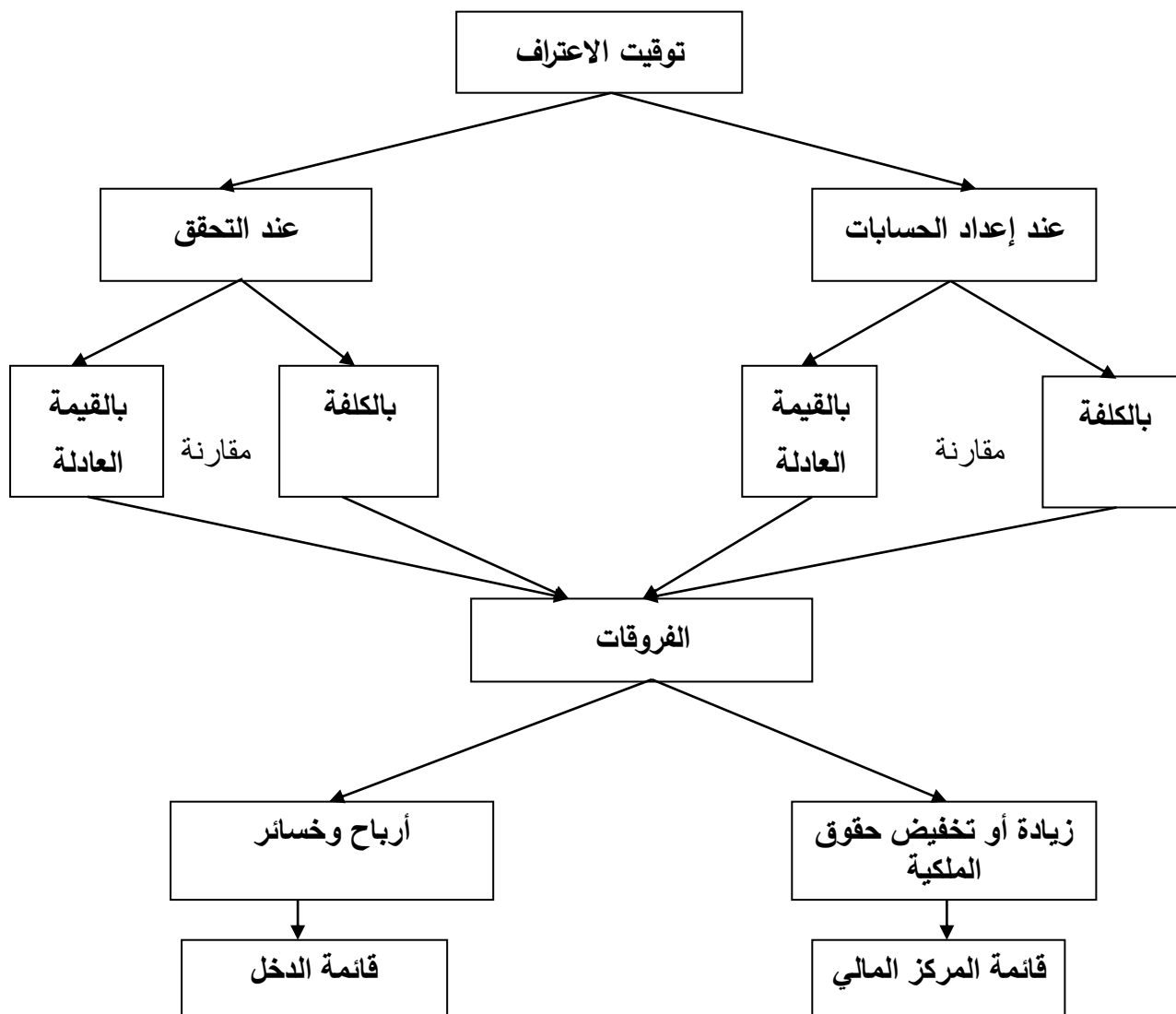
يتم التقرير عن المكاسب والخسائر من إعادة قياس القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة حسب الغرض من اقتناء الأداة المالية المشتقة:

أ. إما في صافي الربح أو الخسارة للفترة المالية.

ب. أو يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

حيث تظهر فروقات القياس الخاصة بالمشتقات المالية المعدة للمتاجرة والمضاربة وتحوط القيمة العادلة في كشف الدخل، أما المعدة منها للحماية وتحوط التدفق النقدي فإنه يعترف بها في قائمة حقوق الملكية ويؤجل الاعتراف عن الجزء الفعال منها في قائمة الدخل حتى تتم صفقة الحماية، أما الجزء غير الفعال فيتم فوراً الاعتراف به في قائمة التدخل للفترة.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تكوين أنموذج لكل من الاعتراف والقياس والإفصاح للأدوات المالية المشتقة بشكل عام من خلال الشكل التالي:



مما تقدم نلاحظ أن المعايير الخاصة بمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ذات العلاقة ومعيار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB رقم IAS ٣٩ قد استخدمت القيمة العادلة وبشكل محدد على المشتقات المالية, مع مراعاة الهدف من اقتناء الأدوات المالية المشتقة في معالجة الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة نتيجة إعادة التقييم والارتباط الدائم في السوق Marking To Market, ومراعاة وجود متطلبات وقواعد خاصة لممارسة أنشطة التحوط ولتطبيق أسس وقواعد محاسبة التحوط, تتعلق معظمها بالتوثيق والتخطيط لعملية التحوط وقياس مدى فعاليتها.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: أساليب جمع وتحليل البيانات

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الفصل تحليل واختبار آراء عينة من المتخصصين والمهنيين في مجال المحاسبة، ويتألف هذا الفصل من بحثين يغطيان الدراسة الميدانية:

الأول: يتناول وصفاً لأساليب جمع وتحليل البيانات بما في ذلك وصف مجتمع وعينة الدراسة.

الثاني: يقدم إحصائيات الخصائص الشخصية لعينة الدراسة والنتائج التحليلية والاختبارات الإحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة بما في ذلك اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول

أساليب جمع وتحليل البيانات

هدف الدراسة

تم إعداد الدراسة الميدانية بغرض تدعيم الأفكار المعروضة بالبحث واختبار الفرضيات، حيث أمكن من خلالها التعرف على المشكلات والمعوقات في الواقع العملي التي يمكن أن تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالأدوات المالية المشتقة مستقبلاً وتحديد متطلبات ذلك وفقاً لهذه المعايير وذلك من خلال الاستعانة باستبانة تضم المسائل المطروحة، ثم إجراء دراسة إحصائية لاختبار الفرضيات التي قام الباحث بوضعها للوصول للنتائج المرجوة.

أساليب ومراحل جمع البيانات

أولاً: أساليب جمع البيانات

اعتمد هذا البحث على نوعين رئيسيين من البيانات هما:

- ١- البيانات الثانوية: وتتمثل في تحديد الإطار النظري لهذا البحث، حيث تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة ممثلة بالكتب العربية والأجنبية والدوريات والمقالات المتخصصة في مجال البحث، وإصدارات المنظمات المهنية الدولية الخاصة بهذا الموضوع سواء كان مجلس معايير المحاسبة الدولي أم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي المتمثلة بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير المالية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية ذات العلاقة.
- ٢- البيانات الأولية: تتمثل أداة الدراسة في استبيان تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية، وتم توزيعه على أفراد عينة البحث، حيث روعي في إعداده وتوزيعه اتباع الأسلوب العلمي المتعارف عليه في الدراسات العلمية.

ثانياً: مراحل جمع البيانات

انطوى تصميم وتوزيع وجمع بيانات الاستبيان على الخطوات الآتية:

المناقشة وتبادل الآراء مع المشرف حول الجوانب الرئيسة التي يجب تضمينها في الدراسة الميدانية، اتساقاً مع الأهداف المخططة والفرضيات الموضوعية، وبناءً عليه تم تصميم أداة الدراسة (الاستبيان)، والذي تضمن تلخيصاً لمتطلبات (IASS) فيما يخص ذلك في صورة أسئلة موجهة لأفراد العينة، بعدها جرى إعداد الاستبيان بصورته الأولية، وبعد عرضه ومناقشته مع

المشرف وإدخال التعديلات اللازمة، ثم بعدها تم تحكيم الاستبيان من قبل أستاذ أكاديمي متخصص في مجال المحاسبة المالية، وهو الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرحمن مرعي ومن قبل أستاذ أكاديمي متخصص في مجال الإحصاء وهو الدكتور منذر عواد، بعد أخذ ملاحظات الأساتذة المحكمين في الاعتبار تم اعتماد الاستبيان بصورته النهائية وبوشر توزيعه على العينة المستهدفة.

وصف مجتمع وعينة الدراسة

- ١- إحصائية مجتمع وعينة الدراسة: يبين الجدول التالي، إحصائية عينة الدراسة وفقاً للفئات الفرعية لخاصية الوظيفة التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة.
- وبحسب D. Cooper & P. Schindler فإن تقسيم مجتمع عينة الدراسة إلى مجموعات أو فئات فرعية يُمكن من أخذ عينة عشوائية بسيطة ضمن كل فئة، ويؤدي إلى:
[D. Cooper & P. Schindler, 2001: p.185]
- أ- زيادة الفعالية الإحصائية للعينة.
- ب- توفير بيانات كافية لتحليل المجتمعات الفرعية المختلفة.
- ج- القدرة على استخدام طرق وإجراءات بحث مختلفة على فئات مختلفة.

جدول رقم (٨): إحصائية مجتمع وعينة الدراسة

الفئة	المجتمع	العينة			
		حجم العينة		عدد الاستثمارات	
	التكرار	التكرار	% من المجتمع	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستردة
			% من إجمالي الاستثمارات		
مصارف خاصة	٩	٦	٧٧.٧	٥٣	٢٥
مصرف سورية المركزي	١	١	١٠٠	٢٦	١٩
أكاديميون	-----	-----	-----	٣٣	24
شركات المحاسبة والمراجعة	5	٤	٨٠	٢٧	15
إجمالي	١٥	١١	٧٣.٣٣	١٣٩	83
			٥٩.٧١		

يبين هذا الجدول أن نسبة الاستثمارات المستردة من الاستثمارات الموزعة بلغت ٤٧.١٦٪ بالنسبة لعينة المصارف الخاصة، ٧٣.٠٧٪ بالنسبة لعينة مصرف سورية المركزي، ٧٢.٧٢٪ بالنسبة لعينة الأكاديميين، ٥٥.٥٥٪ بالنسبة لعينة شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى العاملة في سورية، أما على المستوى الإجمالي فقد بلغت نسبة الاستثمارات الإجمالية المستردة للاستثمارات الإجمالية الموزعة ٥٩.٧١٪، وتعتبر هذه النسب مقبولة خصوصاً إذا ما أخذ في الاعتبار حداثة موضوع الدراسة والجهد المضني الذي بذله الباحث في توزيع واسترداد الاستبيان.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

بهدف عرض نتائج الدراسة ووصف إجابات وأراء المفحوصين التي انبثقت عن أسئلة الاستبيان، تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، فضلاً عن الاستعانة بالبرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS) اختصاراً "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences"، إضافة إلى بعض المصادر العربية والأجنبية المناسبة، وتتمثل تلك الأساليب في(*):

١ - المتوسط الحسابي Arithmetic Mean

يسمى (mean) أو المعدل الحسابي (Average)، ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة، ويعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية والأكثر استخداماً في الإحصاء وفي الحياة العملية ويعرف بأنه حاصل جمع المشاهدات مقسوماً على عددها.

٢ - اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov (K-S)

استخدم هذا الاختبار لبيان مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وبالتالي لتحديد أساليب القياس التي يجب أن تستخدم، أساليب قياس بارامترية أم غير بارامترية، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تكون القيمة المعنوية (Level of Significance) في هذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المستخدمة والتي حددت في هذه الدراسة بـ (٠.٠٥)، أما إذا كانت القيمة المعنوية في هذا الاختبار أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المستخدم (٠.٠٥) عندها تكون البيانات غير موزعة توزيعاً طبيعياً

[لجنة التأليف والترجمة (دار شعاع)، ٢٠٠٧: ص ١٠٢، ١٠٣]، وفقاً لنتيجة هذا الاختبار سيتم تحديد مقياس معامل الارتباط المناسب المستخدم لاختبار الفرضيات، حيث تستخدم أساليب القياس البارامترية (مثل مقياس الارتباط بيرسون) إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أما بحال كانت البيانات غير موزعة توزيعاً طبيعياً وفقاً لنتيجة هذا الاختبار، فتستخدم أساليب القياس اللابارامترية (مثل مقياس الارتباط سبيرمان) لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

٣ - اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation

*اعتمد الباحث في عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة على العديد من المراجع منها:

الجاحوني فريد وآخرون (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، "الإحصاء التطبيقي"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.

لجنة التأليف والترجمة (٢٠٠٧)، "الإحصاء باستخدام SPSS"، دار شعاع للنشر، حلب، سورية.

الزعيبي محمد والطلافة عباس (٢٠٠٣)، "النظام الإحصائي (SPSS)"، مكتبة وائل، عمان، الأردن، ص ١٥٣.

يستخدم اختبار معامل الارتباط سبيرمان وهو أحد أساليب القياس اللابرامترية لمعرفة اتجاه وشدة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في حالة عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، فبعد إجراء اختبار **Kolmogorov-Smirnov (K-S)** تبين أن البيانات في هذه الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، بالتالي فإن معامل الارتباط سبيرمان يعد أكثر دقة من اختبار بيرسون لقياس الارتباط [لجنة التأليف والترجمة (دار شعاع)، ٢٠٠٧: ص ١٣٩، ١٣٥] ففي حال كانت إشارة هذا المعامل ايجابية تكون العلاقة طردية أما بحال كانت إشارته سلبية فتكون العلاقة عكسية، حيث تتراوح قيمته بين -1 و $+1$ ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على شدة علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وفي هذه الدراسة تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان لاختبار كل من الفرضيتين الثانية والثالثة، حيث تم صياغة الفرضية الثانية للبحث لبيان العلاقة بين المتغير المستقل الأول (توفر سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر) والمتغير التابع (إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة)، وتم صياغة الفرضية الثانية لبيان العلاقة بين المتغير المستقل الثاني (قيام سوق مالية كفء) والمتغير التابع نفسه.

٤ - اختبار T للعينات المستقلة Independent Samples Test

يستخدم لفحص مدى مساواة متوسط متغير ما لعينتين أو مجموعتين مستقلتين، حيث أراد الباحث معرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات معنوية بين إجابات الفئتين الرئيسيتين لأفراد العينة وهما (الأكاديميين، المهنيين)، وبالتالي مدى اتفاقهما لجهة المتغيرات المستقلة للدراسة وتأثيرها في المتغير التابع.

٥ - تحليل التباين الأحادي **One-Way Anova**: يستخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص مساواة المتوسطات للحالات التي تتطوي على أكثر من عينتين، وسوف يستخدم في هذه الدراسة لاختبار الفروق ومقارنة المتوسطات ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة بين الفئات الأربع للعينة وهي المصارف الخاصة، والبنك المركزي، وشركات المحاسبة والمراجعة، والأكاديميين، بحيث يتم مقارنة الدلالة الإحصائية المناظرة لكل قيمة محسوبة مع مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة ($\alpha = 0.05$)، فإذا كانت الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05) فذلك يعني عدم وجود فروق معنوية بين آراء المفحوصين، أما إذا أسفرت نتيجة المقارنة عن دلالة إحصائية أقل من أو تساوي (0.05) فذلك يشير إلى وجود فروق معنوية بين آراء أفراد عينة وفئات الدراسة لجهة المتغيرات المستقلة للدراسة وتأثيرها في المتغير التابع.

إجراءات معالجة الاستبيان

بغرض تيسير معالجة بيانات الاستبيان تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس (ليكرت) ذي الخمس الدرجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة، وأوزان الإجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (٩): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

الأوزان (درجات)		مجالات الإجابة
بالنسبة للأسئلة السلبية	بالنسبة للأسئلة الإيجابية	
١	٥	موافق بشدة
٢	٤	موافق
٣	٣	محايد
٤	٢	غير موافق
٥	١	غير موافق على الإطلاق

وفي إطار معالجة البيانات وتحليل نتائجها استند الباحث على المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة، وبحسب الجدول (١١) أعلاه، فالمتوسط الحسابي المعتمد يساوي (٣) درجات أُستخرج من المعادلة [مجموع القيم/عددها] أي: $3 = [5 / (1 + 2 + 3 + 4 + 5)]$ درجات.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

قام الباحث بعد توزيع قوائم الاستبيان والحصول على الإجابات بمراجعة تلك القوائم وترميز الأسئلة الواردة بها وتشغيلها على الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSWIN الإصدار رقم V(11.5) حيث مكن هذا البرنامج الباحث من معرفة الإحصاءات الوصفية والعلاقات الارتباطية بين مختلف المتغيرات.

١ - الدراسة الوصفية للعينة

تهدف الدراسة الوصفية للتعرف على الصفات المكونة للعينة، ولتحقيق ذلك سيتم تحليل البيانات حسب كل صفة باستخدام برنامج SPSSWIN V(11.5)

الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة:

تبين الجداول التالية المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي إحصائيات الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

جدول رقم (١٠): جدول تقاطع صفات كل من المؤهل والعمل والخبرة لعينة الدراسة

المؤهل * العمل * الخبرة noitalubatssorc

Count			العمل		Total
الخبرة			أكاديمي	مهني	
أقل من 5 سنوات	المؤهل	إجازة	1	7	8
		دبلوم عالي	2	7	9
		ملجستير	1	11	12
	Total		4	25	29
أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	المؤهل	إجازة		7	7
		دبلوم عالي		2	2
		ملجستير	4	5	9
	دكتوراة		1		1
		Total	5	14	19
أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	المؤهل	إجازة		9	9
		دبلوم عالي		1	1
		ملجستير		1	1
	دكتوراة		10		10
		Total	10	11	21
أكثر من 15 سنة	المؤهل	إجازة		3	3
		دبلوم عالي		1	1
		ملجستير		1	1
	دكتوراة		8	1	9
		Total	8	6	14

يبين الجدول السابق إحصائية الخصائص الشخصية للعينة وفق الفئات الثلاث: الخبرة، المؤهل، مجال العمل، وكما يظهر لنا الحقل الأول من الجدول فإن عدد أفراد العينة ذوو الخبرة أقل من ٥ سنوات بلغ ٢٩ منهم ٢٥ يعملون في المجال المهني و ٤ أكاديميين، ومنهم ٨ يحملون إجازة جامعية و ٩ يحملون دبلوم عالي و ١٢ يحملون الماجستير، أما الحقل الثاني فيظهر عدد أفراد العينة ذوي الخبرة أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات الذي بلغ ١٩ منهم ١٤ يعملون في المجال المهني و ٥ أكاديميين، ومنهم ٧ يحملون إجازة جامعية و ٢ يحملون دبلوم عالي و ٩ يحملون الماجستير و ١ دكتوراه، أما الحقل الثالث فيظهر عدد أفراد العينة ذوي الخبرة أكثر من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة الذي بلغ ٢١ منهم ١١ يعملون في المجال المهني و ١٠ أكاديميين، ومنهم ٩ يحملون إجازة جامعية و ١ يحمل دبلوم عالي و ١ يحمل الماجستير و ١٠ دكتوراه، أما الحقل الرابع فيظهر عدد أفراد العينة ذوي الخبرة أكثر من ١٥ سنة الذي بلغ ١٤ منهم ٦ يعملون في المجال المهني و ٨ أكاديميين، ومنهم ٣ يحملون إجازة جامعية و ١ يحمل دبلوم عالي و ١ يحمل الماجستير و ٩ دكتوراه.

جدول رقم (11): جدول تقاطع صفات كل من المؤهل والخبرة لعينة الدراسة

الخبرة * المؤهل noitalubatssorc

Count	المؤهل				Total
	إجازة	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	
أقل من 5 سنوات الخبرة	8	9	12		29
أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	7	2	9	1	19
أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	9	1	1	10	21
أكثر من 15 سنة	3	1	1	9	14
Total	27	13	23	20	83

يبين الجدول السابق إحصائية الخصائص الشخصية للعينة وفق الفئات: الخبرة، المؤهل العلمي، حيث يظهر أنه من أصل ٨٣ مفردة هناك ٢٧ يحملون إجازة جامعية و ١٣ يحملون دبلوم عالي و ٢٣ يحملون ماجستير و ٢٠ يحملون شهادة دكتوراه مما يجعل العينة جيدة برأي الباحث ويمكن الاعتماد على آراء أفرادها نظراً للنسبة الكبيرة لأفرادها الذين يحملون شهادات عليا، ويظهر الجدول أنه من أصل ٢٠ يحملون الدكتوراه هناك ٩ منهم ذوو خبرة تتجاوز ١٥ سنة و ١٠ ذوو خبرة أكثر من ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة وهناك ١٠ ذو خبرة أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات وواحد فقط خبرته تقل عن ٥ سنوات، أما بالنسبة للذين يحملون الماجستير بلغ عددهم ٢٣ منهم ١ ذو خبرة تتجاوز ١٥ سنة و ١ ذو خبرة أكثر من ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة وهناك ٩ ذوو خبرة أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات و ١٢ خبرتهم تقل عن ٥ سنوات، أما الذين

يحملون دبلوم عالي بلغ عددهم ١٣ منهم ١ تتجاوز خبرته ١٥ سنة و ١ تتجاوز خبرته ١٠ سنة وحتى ١٥ سنة و ٢ تتجاوز خبرته ٥ سنوات وحتى ١٠ سنوات و ٩ تقل خبرتهم عن ٥ سنوات, أما بالنسبة للذين يحملون إجازة جامعية بلغ عددهم ٢٧ منهم ٣ ذوو خبرة تتجاوز ١٥ سنة و ٩ ذو خبرة أكثر من ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة وهناك ٧ ذو خبرة أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات و ٨ خبرتهم تقل عن ٥ سنوات.

جدول رقم (12): جدول تقاطع صفات كل من المؤهل والعمل لعينة الدراسة

العمل * المؤهل noitalubatssorC

Count	المؤهل				Total
	إجازة	دبلوم عالي	ملجستير	دكتوراة	
أكاديمي	1	2	5	19	27
مهني	26	11	18	1	56
Total	27	13	23	20	83

يبين الجدول السابق إحصائية الخصائص الشخصية للعينة وفق الفئات: مجال العمل - المؤهل العلمي, يتبين أنه من أصل ٢٠ يحملون دكتوراه هناك ١٩ يعملون بالمجال الأكاديمي وواحد فقط مهني, ومن أصل ٢٣ يحملون ماجستير هناك ٥ يعملون بالمجال الأكاديمي و ١٨ مهني, من أصل ١٣ يحملون دبلوم عالي هناك ٢ يعملون بالمجال الأكاديمي و ١١ يعملون بالمجال المهني, من أصل ٢٧ يحملون إجازة جامعية هناك واحد فقط يعمل بالمجال الأكاديمي و ٢٦ يعملون بالمجال المهني, مما يدل الباحث على غلبة الطابع الأكاديمي في العينة على حملة الشهادات العليا كالـدكتوراه.

جدول رقم (13): جدول تقاطع صفات كل من العمل والخبرة لعينة الدراسة

العمل * الخبرة noitalubatssorC

Count	الخبرة				Total
	أقل من 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	أكثر من 15 سنة	
أكاديمي	4	5	10	8	27
مهني	25	14	11	6	56
Total	29	19	21	14	83

يبين الجدول السابق إحصائية الخصائص الشخصية للعينة وفق الفئات: مجال العمل - الخبرة, يتبين أنه من أصل ٢٧ أكاديمي هناك ٤ فقط خبرتهم تقل عن ٥ سنوات, بينما هناك ١٠ تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة وهناك ٨ منهم تزيد خبرتهم عن ١٥ سنة, ومن أصل ٥٦ يعملون بالمجال المهني هناك ٦ خبرتهم تفوق ١٥ سنة و ١١ تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات

وحتى ١٥ سنة وهناك ٢٥ تقل خبرتهم عن ٥ سنوات, مما يدل على خبرة الأكاديميين تفوق خبرة المهنيين في عينة البحث.

تمكن الباحث من إنشاء الجدول التالي يدوياً المشتق من الجداول السابقة ولكنه يوضح بشكل أكبر إحصائيات تقاطع الصفات الشخصية لعينة الدراسة تفصيلياً على مستوى الخبرة العملية ومجال العمل والمؤهلات العلمية:

جدول رقم (١٤): التقاطعات Cross-tabulation لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات الفرعية للمتغير		المؤهل العلمي				
			إجازة	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	total
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	Count	٨	٩	١٢	٠	٢٩
		% within المؤهل	29.62	69.23	52.17	٠	٣٤.٩
	أكثر من ٥ سنوات وأقل من عشر سنوات	Count	٧	٢	٩	١	١٩
		% within المؤهل	٢٥.٩	١٥.٣٨	٣٩.١٣	٥	٢٢.٨٩
	أكثر من عشر سنوات وأقل من ١٥ سنة	Count	٩	١	١	١٠	٢١
		% within الوظيفة	٣٣.٣٣	7.69	4.34	50	25.30
	أكثر من ١٥ سنة	Count	٣	١	١	٩	١٤
		% within المؤهل	11.11	7.69	4.34	45	16.86

Total	Count	٢٧	١٣	٢٣	٢٠	٨٣	
مجال العمل	مهني	Count	٢٦	١١	١٨	١	٥٦
		% within المؤهل	96.29	84.61	78.26	5	67.46
	أكاديمي	Count	١	٢	٥	١٩	٢٧
		% within المؤهل	3.70	15.38	21.73	95	32.53
Total	Count	٢٧	١٣	٢٣	٢٠	٨٣	
	% within Total	32.53	15.66	27.71	24.09	١٠٠	

يظهر الجدول أن ٣٤.٩٪ من أفراد العينة تقل خبرتهم عن ٥ سنوات، و ٢٢.٨٩٪ تزيد عن ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات، و ٢٥.٣٠٪ تزيد خبرتهم عن ١٠ سنة حتى ١٥ سنة، و ١٦.٨٦٪ تزيد عن ١٥ سنة، أما بالنسبة للمؤهلات العلمية فإن ٣٢.٥٣٪ من أفراد العينة يحمل إجازة جامعية، و ١٥.٦٦٪ يحملون شهادة دبلوم دراسات عليا، و ٢٧.٧١٪ يحمل شهادة ماجستير، و ٢٤.٠٩٪ منهم يحمل شهادة دكتوراه، أما بالنسبة لمجال العمل فهناك ٦٧.٤٦٪ منهم يعمل بالمجال المهني والباقي ٣٢.٥٣٪ يعمل بالأكاديمي.

وإذا ألقينا نظرة على تقاطع الخصائص الشخصية لعينة الدراسة نجد أن ٢٩.٦٢٪ ممن يحملون إجازة جامعية تقل خبرتهم عن ٥ سنوات وأن ٢٥.٩٪ منهم تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات وحتى ١٠ سنوات وإن ٣٣.٣٣٪ منهم تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة وإن ١١.١١٪ منهم تزيد خبرتهم عن ١٥ سنة، وإن ٦٩.٢٣٪ ممن يحملون شهادة دبلوم عالي تقل خبرتهم عن ٥ سنوات و ١٥.٨٣٪ منهم تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات و ٧.٦٩٪ منهم تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة وأيضاً ٧.٦٩٪ منهم تزيد خبرتهم عن ١٥ سنة، وأن

٥٢.١٧٪ ممن يحملون شهادة ماجستير تقل خبرتهم عن ٥ سنوات، ٣٩.١٣٪ منهم تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات وحتى ١٠ سنوات و ٤.٣٤٪ منهم تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات حتى ١٥ سنة، و ٤.٣٤٪ أيضاً تزيد خبرتهم عن ١٥ سنة، أما بالنسبة لمن يحمل شهادة دكتوراه فنلاحظ أن ٥٪ منهم تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات وحتى ١٠ سنوات و ٥٠٪ منهم تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة و ٤٥٪ منهم تزيد خبرتهم عن ١٥ سنة، ويرى الباحث أن هذه المؤشرات المشتركة إضافة إلى المؤشرات الخاصة بكل فئة تؤهل أفراد العينة لتقديم إجابات يمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

٢ - اختبار الفرضيات

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر، وبين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عنها.

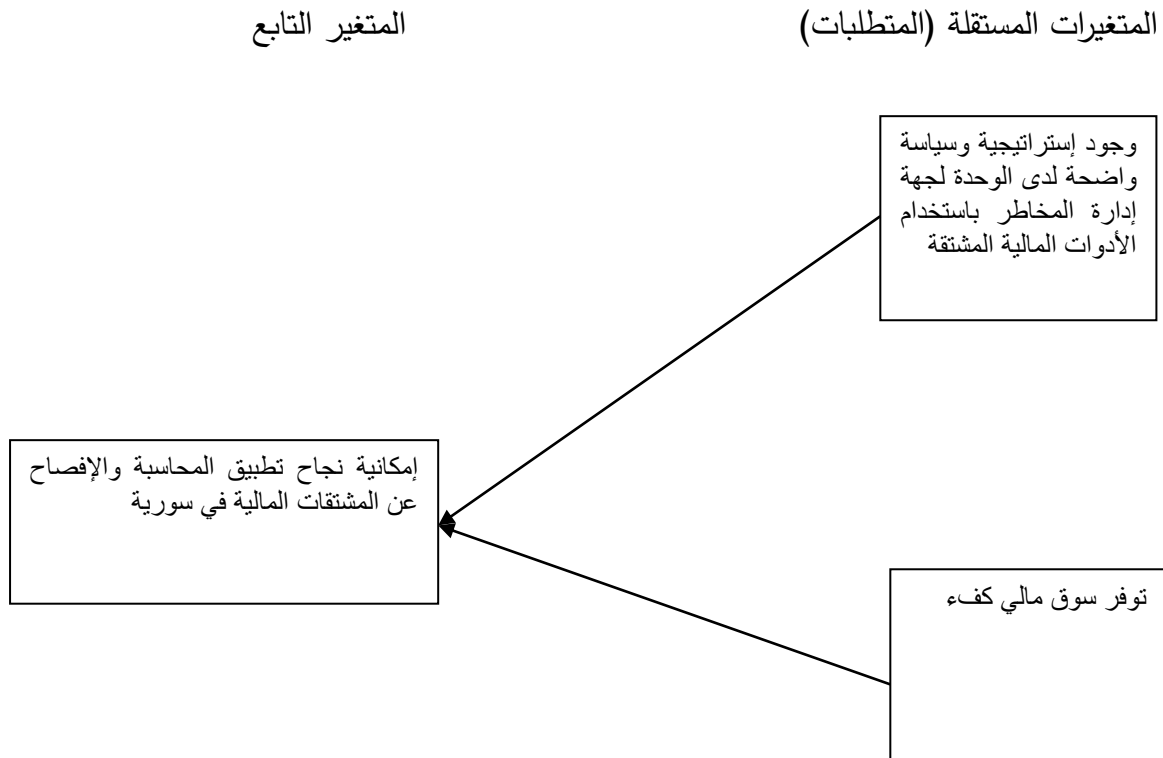
الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام سوق مالية كفاء، وبين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية.

- بغرض اختبار الفرضيات تم تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتجزئة فرضيات البحث الرئيسية إلى فرضيات فرعية وذلك كمايلي:

تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

يمثل المتغير التابع " إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة "، أما المتغيرات المستقلة فهي عديدة تتمثل "بالمتطلبات المختلفة للتعامل والمحاسبة والإفصاح عنها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، فمنها ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية (سوق الأوراق المالية، قسم إدارة المخاطر في المصارف والشركات) ومنها ما يتعلق بالمتطلبات المحاسبية (طرق المحاسبة والإفصاح من تقييم وقياس وإفصاح)، ومنها ما يتعلق بالمتطلبات التأهيلية (كادر مؤهل، مناهج تدريسية، دورات تعليمية).

نموذج الدراسة الميدانية



المتغيرات الفرعية للفرضية الأولى:

- ١- نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية.
- ٢- نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية.
- ٣- نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب فاعلية تبادل المعلومات الخاصة بها بين قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة، لتحقيق الهدف من استخدام المشتقات المالية.

المتغيرات الفرعية للفرضية الثانية:

- ١- نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود البنى المالية التحتية اللازمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة والمحاسبة والإفصاح عنها.
- ٢- نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي.
- ٣- نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد.

• تم اختبار الفرضيات للبحث بتحويلها لفرضيات إحصائية كمايلي:

- أ- الفرضية الابتدائية (فرضية الاستقلال) أو فرضية العدم Null Hypothesis هي الفرضية التي يجري اختبارها من أجل رفضها أو قبولها، ويتم تبني الفرضية البديلة بحال رفضها، وقد اتفق أن يكون شكلها العام $H_0: 0=00$ وهي تقول بعدم وجود علاقة جوهرية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
 - ب- الفرضية البديلة Alternative Hypothesis هي الفرضية المعاكسة لفرضية العدم أو الفرضية الابتدائية، وهي تقول بوجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
 - ت- الاختبار للفرضية وقبول إحدى الفرضيتين السابقتين:
سيتم الانطلاق من افتراض مبدئي بأن الفرضية البديلة التي تم صياغتها هي فرضية صحيحة بالتالي فإن احتمال الثقة بقبولها كبير بالمقارنة باحتمال رفضها بالتالي سيتم تقسيم نطاق الرفض والقبول للفرضية المطروحة إلى:
١- احتمال الثقة β : وهو احتمال قبول الفرضية الابتدائية عندما تكون هذه الفرضية صحيحة.
 - ٢- مستوى المعنوية أو مستوى الدلالة α وهو الحد الأقصى لاحتمال رفض الفرضية الابتدائية عندما تكون صحيحة.
- ومن الطبيعي أن يكون احتمال الثقة أكبر من مستوى المعنوية أو الدلالة مع العلم أن مجموعهما يساوي الواحد حيث: $\alpha + \beta = 1$ [غدير، ٢٠٠٣: ص ٦١].

اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S)

قام الباحث بإجراء هذا الاختبار وذلك لتحديد التوزيع للبيانات ومعرفة فيما إذا كانت موزعة طبيعياً أم لا، لأن اختبار الارتباط الذي سيجرى لاختبار الفرضيتين الثانية والثالثة يتوقف على نتيجة هذا الاختبار، ففي حالة اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي يستخدم اختبار معامل الارتباط البارامترى بيرسون Pearson أما في الحالة المعاكسة سيستخدم الباحث اختبار معامل ارتباط اللابارامترى سبيرمان Spearman للبيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي [لجنة التأليف والترجمة (دار شعاع)، ٢٠٠٧: ص ١٣٩].

جدول رقم (١٥): اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S) لفحص توزيع البيانات وبالتالي مدى بارامتريتها

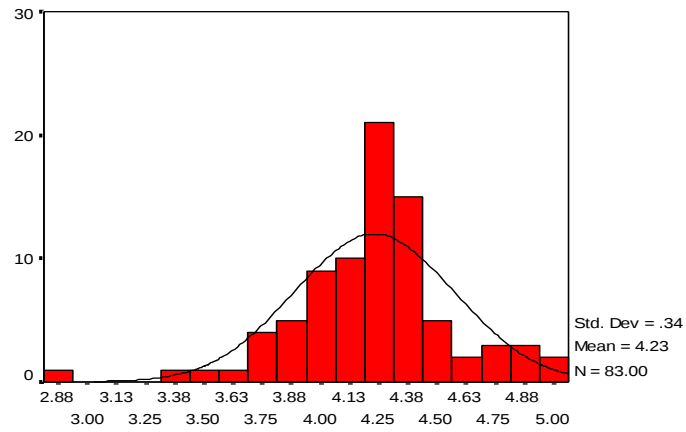
Tests of Normality

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov(a)			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
.000	83	.890	.001	83	.138	توفر سوق مالي كفاء
.010	83	.959	.013	83	.111	إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية
.000	83	.932	.011	83	.113	وجود استراتيجية وسياسة محددة لدى الوحدة

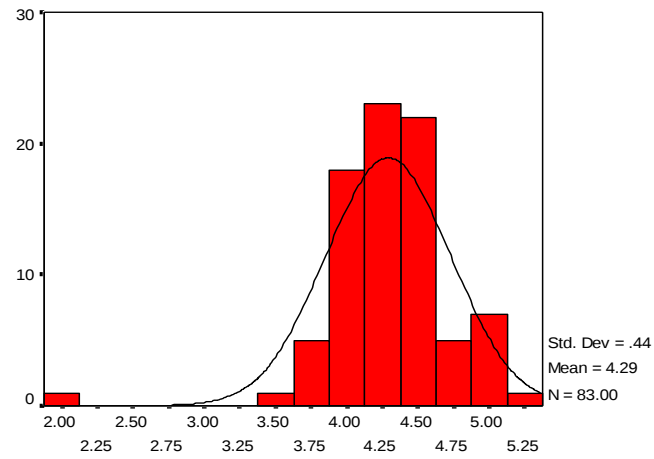
a. Lilliefors Significance Correction

يبين لنا اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov (K-S) أن قيمة الدلالة sig هي ٠.٠٠١, ٠.٠١٣, ٠.٠١١, على التوالي لكل متغير وهي جميعها أقل من ٠.٠٥ هذا يشير انحراف التوزيع عن التوزيع الطبيعي، بالتالي عدم إمكانية استخدام مقياس ارتباط بارامترى، لذلك سيستخدم الباحث معامل الارتباط ذات العلاقة بالبيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي [لجنة التأليف والترجمة (دار شعاع)، ٢٠٠٧: ص 105].

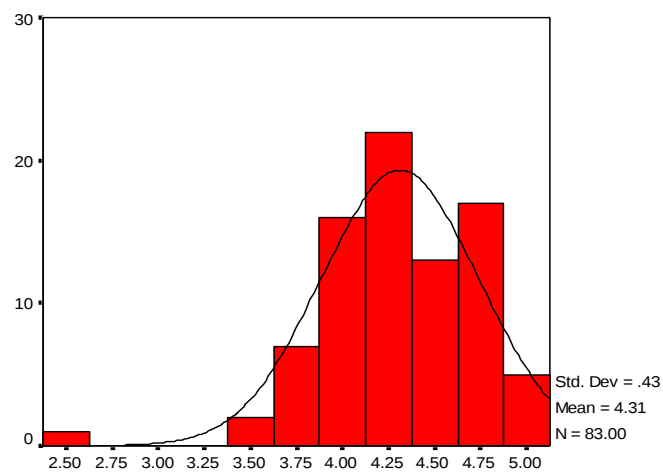
وما يعزز النتيجة السابقة شكل التوزيع لإجابات الأسئلة المتعلقة بالمتغيرات في الدراسة الميدانية التي تشير إلى عدم اتباع هذه الإجابات للتوزيع الطبيعي كما في الأشكال التالية:



DVC



IDV2C



IDV1C

تبين الأشكال أعلاه منحنى التوزيع والمدرج التكراري لمتوسط الإجابات المتعلقة بالمتغيرات الثلاثة للدراسة الميدانية، التي بلغت ٤.٣٢، ٤.٢٩، ٤.٣١ على التوالي، أي معظم الإجابات تركزت في جانب واحد ونتج عنه عدم تماثل وسط المنحنى، ويعني ذلك أن البيانات على مستوى العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما بينه اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S) سابقاً.

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عنها.

قام الباحث بدايةً بتجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات فرعية تتعلق بالمحددات الأساسية للمتغير المستقل في هذه الفرضية وهو (وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر) وجوانبه المختلفة والمتمثلة بما يلي:

١- وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر التي تتعرض لها الوحدة وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية.

٢- وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية.

٣- فاعلية تبادل المعلومات الخاصة بها بين قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة، لتحقيق الهدف من استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر.

حيث تم اعتبار كل متغير من المتغيرات الثلاثة هذه في علاقته مع المتغير التابع (إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية) فرضية فرعية، ثم قام الباحث بدراسة علاقة الارتباط المحتملة بين البيانات الناتجة عن إجابات المفحوصين، وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان لمعرفة طبيعة العلاقة بينهما واختبار الفرضية الثانية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الأولى: نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية.

تم إعادة صياغتها على شكل فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية (الاستقلال) H_0 : لا يوجد علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية.

وعند إجراء اختبار الارتباط إحصائياً تبين مايلي:

جدول رقم (١٦)

Nonparametric Correlations (Spearman)

المتغير التابع DV	المتغير المستقل IDV٢1		
	Spearman's rho	Correlation Coefficient	1.000
	IDV٢1	Sig. (2-tailed)	.
		N	83
	DV	Correlation Coefficient	.531(**)
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	83

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الارتباط سبيرمان هو (+ ٠.٥٣١) الأمر الذي يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين بسبب الإشارة الموجبة وقيمة sig هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على معنوية هذه العلاقة وأنها ذات دلالة إحصائية، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (الاستقلال) التي تقول بعدم وجود علاقة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الأولى: نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية.

تم إعادة صياغتها على شكل فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية (الاستقلال) H_0 : لا يوجد علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية.

وعند إجراء اختبار الارتباط إحصائياً تبين مايلي:

جدول رقم (١٧)

Nonparametric Correlations (Spearman)

المتغير المستقل IDV٢2	المتغير التابع DV		
Spearman's rho	DV	Correlation Coefficient	1.000
		Sig. (2-tailed)	.
		N	83
IDV٢2	IDV٢2	Correlation Coefficient	.431(**)
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	83

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الارتباط سبيرمان هو (+ ٠.٤٣١) الأمر الذي يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين بسبب الإشارة الموجبة وقيمة sig هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على معنوية هذه العلاقة وأنها ذات دلالة إحصائية، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (الاستقلال) التي تقول بعدم وجود علاقة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الأولى.

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الأولى: نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب فاعلية تبادل المعلومات الخاصة بها بين قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة، لتحقيق الهدف من استخدام المشتقات المالية.

تم إعادة صياغتها على شكل فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية (الاستقلال) H_0 : لا يوجد علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين فاعلية تبادل المعلومات الخاصة بها بين قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة، لتحقيق الهدف من استخدام المشتقات المالية.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين فاعلية تبادل المعلومات الخاصة بها بين قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة، لتحقيق الهدف من استخدام المشتقات المالية.

وعند إجراء اختبار الارتباط إحصائياً تبين مايلي:

جدول رقم (١٨)

Nonparametric Correlations (Spearman)

المتغير المستقل IDV٢3	المتغير التابع DV			
	Spearman's rho	DV	Correlation Coefficient	1.000
			Sig. (2-tailed)	.000
		N		83
	IDV٢3		Correlation Coefficient	.563(**)
			Sig. (2-tailed)	.000
		N		83

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الارتباط سبيرمان هو (+ ٠.٥٦٣) الأمر الذي يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين بسبب الإشارة الموجبة وقيمة sig هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على معنوية هذه العلاقة وأنها ذات دلالة إحصائية، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (الاستقلال) التي تقول بعدم وجود علاقة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين فاعلية تبادل المعلومات الخاصة بها بين قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة، لتحقيق الهدف من استخدام المشتقات المالية، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الأولى.

بما أنه تم قبول الفرضيات الفرعية الثلاث للفرضية الأولى بالتالي نقبل الفرضية الأولى. الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام سوق مالية كفاء، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية.

قام الباحث باتباع نفس الخطوات التي اتبعها في اختباره للفرضية الثانية من أجل اختبار الفرضية الثالثة وذلك بتجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات فرعية تتعلق بالمحددات الأساسية للمتغير المستقل في هذه الفرضية وهو (قيام سوق مالي كفاء) وجوانبه المختلفة والمتمثلة بما يلي:

١- وجود البنى المالية التحتية اللازمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة والمحاسبة والإفصاح عنها.

٢- وجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي.

٣- تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد.

حيث تم اعتبار كل متغير من المتغيرات الثلاثة هذه في علاقته مع المتغير التابع (إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية) فرضية فرعية، ثم قام بدراسة علاقة الارتباط المحتملة بين البيانات الناتجة عن إجابات المفحوصين، وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان لمعرفة طبيعة العلاقة بينهما واختبار الفرضية الثانية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية: نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود البنى المالية التحتية اللازمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة والمحاسبة والإفصاح عنها.

تم إعادة صياغتها على شكل فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية (الاستقلال) H_0 : لا يوجد علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود البنى المالية التحتية اللازمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة والمحاسبة والإفصاح عنها.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وبين وجود البنى المالية التحتية اللازمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة والمحاسبة والإفصاح عنها.

وعند إجراء اختبار الارتباط إحصائياً تبين مايلي:

Nonparametric Correlations (Spearman)

			المتغير المستقل IDV31	المتغير التابع DV
Spearman's rho	DV	Correlation Coefficient	1.000	.463(**)
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	83	83
	IDV31	Correlation Coefficient	.463(**)	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	83	83

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بان معامل الارتباط سبيرمان وهو (+٠.٤٦٣) الأمر الذي يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين بسبب الإشارة الموجبة وقيمة sig هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على معنوية هذه العلاقة وأنها ذات دلالة إحصائية، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (الاستقلال) التي تقول بعدم وجود علاقة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة وجود البنى المالية التحتية اللازمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة والمحاسبة والإفصاح عنها، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية، عند مستوى دلالة (٠.٠١) وبالتالي عند مستوى دلالة (٠.٠٥) أيضاً، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية.

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية: نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي.

تم إعادة صياغتها على شكل فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية (الاستقلال) H_0 : لا يوجد علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين وجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي.
وعند إجراء اختبار الارتباط إحصائياً تبين مايلي:

Nonparametric Correlations (Spearman)

			المتغير التابع DV	المتغير المستقل IDV32
Spearman's rho	DV	Correlation Coefficient	1.000	.381(**)
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	83	83
	IDV32	Correlation Coefficient	.381(**)	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	83	83

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الارتباط سبيرمان وهو (+٠.٣٨١) الأمر الذي يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين بسبب الإشارة الموجبة وقيمة sig هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على معنوية هذه العلاقة وأنها ذات دلالة إحصائية، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (الاستقلال) التي تقول بعدم وجود علاقة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة بين وجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية، عند مستوى دلالة (٠.٠١) وبالتالي عند مستوى دلالة (٠.٠٥) أيضاً، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية: نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد.

تم إعادة صياغتها على شكل فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية (الاستقلال) H_0 : لا يوجد علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد.

الفرضية البديلة H_1 : هناك علاقة بين نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وبين تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد.

وعند إجراء اختبار الارتباط إحصائياً تبين مايلي:

Nonparametric Correlations (Spearman)

			المتغير التابع DV	المتغير المستقل IDV33
Spearman's rho	DV	Correlation Coefficient	1.000	.426(**)
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	83	83
	IDV33	Correlation Coefficient	.426(**)	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	83	83

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الارتباط سبيرمان وهو (+٠.٤٢٦) الأمر الذي يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين بسبب الإشارة الموجبة وقيمة sig هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على معنوية هذه العلاقة وأنها ذات دلالة إحصائية، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (الاستقلال) التي تقول بعدم وجود علاقة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة وبين تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية، عند مستوى دلالة (٠.٠١) وبالتالي عند مستوى دلالة (٠.٠٥) أيضاً، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية.

بما أنه تم قبول الفرضيات الفرعية الثلاث للفرضية الثانية بالتالي نقبل الفرضية الثانية.

من أجل معرفة فيما إذا كان هناك فروق بين إجابات أفراد العينة العاملين بالمجال العملي وأفراد العينة العاملين بالمجال الأكاديمي لجهة تأثير المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع تم استخدام اختبار T – Student للعينات المستقلة.

أولاً: يبين لنا هذا الاختبار الفروق بين متوسط درجات المفحوصين في الفئتين المستقلتين (أكاديمي - مهني) لجهة ارتباط [وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر] (المتغير المستقل الأول)، بإمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة (المتغير التابع).

جدول رقم (٢٢): نتيجة اختبار T ستيدونت Independent Sample Test للعينات المستقلة لاختبار الفروق بين متوسط درجات إجابات المفحوصين في الفئتين المستقلتين (أكاديمي- مهني) لجهة (وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر).

Group Statistics

العمل	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أكاديمي وجود سياسة محددة	27	29.93	3.496	.673
مهني لدى الوحدة	56	30.30	2.750	.367

T-Test

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
وجود سياسة محددة لدى الوحدة	Equal variances assumed	.033	.857	-.536	81	.594	-.38	.705	-1.781	1.025
	Equal variances not assumed			-.493	42.050	.625	-.38	.767	-1.925	1.170

نلاحظ من خلال الجدول الأول أعلاه أن المتوسط لإجابات أفراد العينة بلغ ٢٩.٩٣ و ٣٠.٣٠ وللأكاديميين والمهنيين على التوالي وبما أن قيمة sig في الجدول الذي يليه هي (٠.٥٩٤) وهي أكبر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على أن هذه الفروق بين المتوسطين ليست ذات دلالة إحصائية بالتالي لا توجد فروق معنوية بين متوسط درجات المفحوصين (نحو وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر) تبعاً لمتغير مجال العمل (أكاديمي- مهني).

ثانياً: يبين لنا هذا الاختبار الفروق بين متوسط درجات المفحوصين في الفئتين المستقلتين (أكاديمي - مهني) لجهة ارتباط [قيام سوق مالي كفاء] (المتغير المستقل الثاني), بإمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالي المشتقة (المتغير التابع).

جدول رقم (٢٣): نتيجة اختبار T ستيودنت Independent Sample Test للعينات المستقلة لاختبار الفروق بين متوسط درجات إجابات المفحوصين في الفئتين المستقلتين (أكاديمي - مهني) لجهة (قيام سوق مالي كفاء).

T-Test

Group Statistics

العمل	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أكاديمي قيام سوق مالية كفاء	27	47.00	6.245	1.202
مهني	56	47.23	3.608	.482

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
قيام سوق مالية كفاء	Equal variances assumed	3.891	.052	-.214	81	.831	-.23	1.083	-2.387	1.922
	Equal variances not assumed			-.179	34.618	.859	-.23	1.295	-2.862	2.398

نلاحظ من خلال الجدول الأول أعلاه أن المتوسط لإجابات أفراد العينة بلغ ٤٧ و ٤٧.٢٣ للأكاديميين والمهنيين على التوالي وبما أن قيمة sig في الجدول الذي يليه بلغت (٠.٨٣١) وهي أكبر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على أن هذه الفروق بين المتوسطين ليست ذات دلالة

إحصائية بالتالي لا توجد فروق معنوية بين متوسط درجات إجابات المفحوصين نحو قيام سوق مالي كفاء تبعاً لمتغير مجال العمل (أكاديمي - مهني).

ولمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين إجابات أفراد العينات الأربع (المصارف الخاصة، البنك المركزي، الأكاديميين، شركات المحاسبة والمراجعة) تم استخدام اختبار One way - ANOVA، فبالنسبة للفروق لجهة وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر يبين لنا الجدول التالي أن قيمة sig هي (٠.٠٨٨) وهي أكبر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المفحوصين في العينات الأربع وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر.

جدول رقم (٢٤): اختبار One way - ANOVA فبالنسبة للفروق بين إجابات أفراد العينات الأربع لجهة (وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر)

One way - ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.088	2.256	19.370	3	58.111	Between Groups
		8.585	79	678.178	Within Groups
			82	736.289	Total

أما بالنسبة للفروق بين متوسط إجابات أفراد العينات الأربع لجهة قيام سوق مالي كفاء يبين لنا الجدول التالي أن قيمة sig هي (٠.٨٥٠) وهي أكبر من ٠.٠٥ الأمر الذي يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات المفحوصين في العينات الأربعة من ناحية قيام سوق مالي كفاء.

جدول رقم (٢٥): اختبار One way – ANOVA فبالنسبة للفروق بين إجابات أفراد العينات الأربعة لجهة (قيام سوق مالي كفاء).

One way - ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.850	.265	5.754	3	17.262	Between Groups
		21.692	79	1713.702	Within Groups
			82	1730.964	Total

النتائج والتوصيات

النتائج

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية

١- أظهرت نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان للفرضيات الفرعية الثلاث للفرضية الأولى وجود علاقة طردية بين وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عنها، حيث بلغ معامل الارتباط سبيرمان لهذه الفرضيات على التوالي (+٠.٥٣١، +٠.٤٣١، +٠.٥٦٣) على التوالي، وهذه العلاقة حقيقة وذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٠١)، وبالتالي عند مستوى دلالة (٠.٠٠٥) أيضاً، لأن قيمة sig المعنوية هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٠٥ الأمر الذي يدل على وجود علاقة حقيقية بين وجود سياسة محددة واستراتيجية لدى الوحدة لاستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عنها، أي كلما كانت هناك سياسة محددة بشكل واضح كلما كنا واثقين أكثر من إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عنها، بالتالي فإن نجاح تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب وجود سياسة محددة لتوثيق المخاطر وقياس حجمها وتحديد الهدف من استخدام المشتقات المالية، وكذلك وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وتنفيذ عمليات التسويات المعقدة للمشتقات المالية، بحيث يكون هذا القسم على تنسيق واتصال مع قسم المحاسبة بما يحقق القياس والإفصاح الأمثل عن الأدوات المالية المشتقة، مما دعا الباحث لقبول هذه الفرضية وهي الفرضية الأولى.

٢- أظهرت نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان للفرضيات الفرعية الثلاث للفرضية الثالثة على وجود علاقة طردية بين قيام سوق مالي كفاء، وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عنها، حيث بلغ معامل الارتباط سبيرمان لهذه الفرضيات على التوالي (+٠.٤٦٣، +٠.٣٨١، +٠.٤٢٦) على التوالي، وهذه العلاقة حقيقة وذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٠١)، وبالتالي عند مستوى دلالة (٠.٠٠٥) أيضاً، لأن قيمة sig المعنوية هي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٠٥ الأمر الذي يدل على أن هذه العلاقة حقيقية وذات دلالة عند مستوى دلالة ١٪ بين المتغيرين، بالتالي فإن نجاح تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب قيام سوق مالية

كفاء، حيث من الضروري وجود البنى المالية التحتية اللازمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة والمحاسبة والإفصاح عنها، ووجود آلية لتحديد القيمة العادلة في السوق المالي بما يمكن من قياس القيمة العادلة التي تتطلبها المعايير الدولية للأدوات المالية المشتقة، وكذلك فإنه من الضروري تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد، لضمان التعامل السليم بها والمحاسبة والإفصاح عنها.

٣- يفضل أغلب أفراد عينة الدراسة استخدام إجراءات القياس والإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية بخصوص الأدوات المالية المشتقة، ولكن أيضاً يتفقون على عدم توفر الأجواء المناسبة لتطبيق تلك المعايير في البيئة السورية، لذلك فإن قسم قليل منهم يفضل الإفصاح عن تلك الأدوات في تقارير منفصلة وملحقة مع القوائم المالية نظراً لصعوبة الإفصاح عنها في متن القوائم المالية.

٤- اتفق أغلب أفراد عينة الدراسة على ضرورة القياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في قائمة المركز المالي بدلاً من الكشوفات الإضافية، وكذلك يتفقون بنسبة عالية بأن مبادئ المحاسبة التقليدية غير كافية لتحقيق ذلك، ولايفي بمتطلبات القياس والإفصاح عن تلك الأدوات، وكذلك وجود صعوبات كبيرة تواجه عملية القياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة ظل بعض مبادئ المحاسبة التقليدية.

٥- يؤيد أغلب أفراد عينة الدراسة استخدام القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية المشتقة أكثر من استخدام النماذج التي تعتمد على التكلفة كون هذه النماذج لا تعكس القيمة العادلة والحقيقية لتلك الأدوات، وخصوصاً أن قيمة هذه الموجودات متقلبة ومتغيرة باستمرار لذلك يفضل إعادة تقييمها بشكل منتظم، رغم تحقق الموضوعية والموثوقية عند استخدام نموذج التكلفة التاريخية في القياس.

ثانياً: نتائج الإطار النظري

١- إن نشوء وتطور الأدوات المالية المشتقة كان من ضمن التطورات التي حصلت في الأسواق المالية والاقتصاد العالمي جاء نتيجة التقلبات والأزمات المالية ورغبة المتعاملين بالتحوط وتخفيض المخاطر.

٢- هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور استخدام المشتقات المالية مثل التقدم التكنولوجي والعولمة وتطور وسائل الاتصال والمنافسة، الأمر الذي شجع المؤسسات المختلفة وخاصة الصناعة المصرفية ولغرض المحافظة على ربحيتها أو زيادتها إلى الالتجاء لهذه الابتكارات المالية لعلاج مسألة التراجع في الأنشطة المصرفية التقليدية.

٣- إن معاملة المشتقات المالية محاسبياً كبنود خارج الميزانية يعتبر إحدى الطرق التي تتبعها الإدارة لتحسين وضعية أو موقف الميزانية من خلال إخفاء الديون (المديونية) وإبقائها خارج الميزانية وبالتالي خداع المستثمرين.

٤- وجود قصور من ناحية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية المشتقة، حيث أنه غير مصاحب أو منسجم مع التطور والتنوع والتعقيد الحاصل فيها، حيث سبق تطور هذه الأنشطة المحاسبية عنها، بسبب تمسك المحاسبة ببعض القيود والمفاهيم الخاصة بالمحاسبة، الأمر الذي انعكس على تقييد المحاسبة وانصرافها إلى القياس والإفصاح لبعض البنود دون غيرها من البنود التي ظلت خارج الميزانية لفترة طويلة كالمشتقات المالية.

٥- من الصعب إثبات وقياس الأدوات المالية المشتقة عند استخدام المقاييس التقليدية كالتكلفة التاريخية، إلا أنه يمكن ذلك عن طريق استخدام مدخل القيمة العادلة.

٦- إن المعايير الصادرة عن كل من FASB و IASB والخاصة بالاعتراف والقياس كانت منصبة على تحويل الاعتراف بالأدوات المالية المشتقة من بنود خارج الميزانية إلى داخلها سواء كانت أصولاً أو التزامات، وقياسها بالقيمة العادلة التي تحدد وفق التدرجات التي حددتها المعايير ذات العلاقة IAS39, SFAS157.

٧- حدد معايير المحاسبة الدولية قواعد وشروط صارمة لتطبيق قواعد محاسبة التحوط، تتعلق هذه الشروط بالتخطيط الملائم والتوثيق وتوفير الاستراتيجية ووضوح الهدف من إنشاء علاقة تحوط معينة، وركزت على ضرورة تحقيق مبدأ المقابلة في قائمة الدخل بين البند المحوط وأداة التحوط من خلال التعجيل أو التأخير في معالجة الخسائر أو المكاسب الناجمة عن كل منهما في علاقة تحوط معينة.

التوصيات والمقترحات

١- بما أن سورية مُقدِّمة على إنشاء سوق دمشق للأوراق المالية يوصي الباحث الوحدات الاقتصادية المختلفة باللجوء إلى استخدام الأدوات المالية المشتقة في التحوط، للاستفادة من ميزاتها والتي تعمل على تقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها بسبب التقلبات في السوق المتمثلة في تقلبات معدلات الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وغيرها من أسعار الأصول والسلع، وعدم استخدامها في المضاربة لأن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية وكارثية وخاصة عند نشوء الأزمات المالية حيث يساهم في تفاقمها، أي أنها "سيف ذو حدين".

٢- يوصي الباحث كل من إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة سوق المال وإدارة الوحدات الاقتصادية والأوساط الأكاديمية والمشرعين والمراقبين بتلبية متطلبات التعامل والمحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة وذلك تمهيداً لإمكانية طرح وتداول والتعامل بهذا النوع من الأدوات المالية وذلك كمايلي:
أ- بالنسبة للسوق المالي:

١- تدعيم البنى المالية التحتية اللازمة لنشاط هذه الأدوات من خلال توفر أسواق للمشتقات ومؤسسات مالية متخصصة في إدارة المخاطر وفي التعامل بهذا النوع من الأدوات المالية.

٢- توفير بنية تقنية متطورة لتيسير إتمام عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالمشتقات والتي تتسم بالتعقيد.

٣- رفع الوعي بأهمية هذه الأدوات في السوق والتعريف بالعقود القانونية الخاصة بها.

ب- بالنسبة لإدارة الشركات والمؤسسات المالية:

١- يجب أن تستخدم المشتقات المالية بأسلوب يتوافق مع مجمل سياسات إدارة المخاطر وسياسات رأس المال التي تعتمدها مجالس الإدارة، ولا بد من مراجعة هذه السياسات كلما تغيرت ظروف المنشأة وأسواقها، وتحتاج السياسات المنظمة للمشتقات إلى تحديد وتعريف واضح، بما في ذلك الأغراض التي يخدمها التعامل بالمشتقات المالية والهدف من اقتنائها، وتخضع الإجراءات ووسائل تنفيذ هذه السياسات إلى موافقة الإدارة العليا، ويترتب على المدراء في جميع المستويات الأخذ بها في ممارستهم اليومية لغرض إدارة مخاطر السوق، وليس للمضاربة.

٢- وجود تنظيم داخلي بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى يسمح بقياس حجم المخاطر.

٣- قيام البنوك بتكوين الاحتياطات والمخصصات اللازمة لتغطية المخاطر المرتبطة بتلك المعاملات، لتدعيم إمكانية تنفيذ المشتقات المالية وتسوية مراكزها.

٤- وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بإدارة نشاط السوق، مع درجة معينة من الاستقلالية والصلاحيات بغية ضمان تنفيذ المهام التالية:

i. تطوير السياسات التي تقوم على أساس فهم طبيعة المخاطرة ثم رقابة توافق التعاملات والمراكز مع هذه السياسات.

ii. رقابة مدى التفاوت بين التقلبات الفعلية وتلك التي تم التنبؤ بها، وذلك لغرض قياس مخاطر السوق، واستخدام الأدوات المالية المشتقة المناسبة لإدارة هذه المخاطر فقط والابتعاد عن استخدامها في المضاربة.

ج- بالنسبة للسياسات المحاسبية والإفصاح:

التزام الشركات والمؤسسات المالية بمعايير المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها في المشتقات من خلال:

١- الاعتراف بالمشتقات المالية كأصول أو التزامات في قائمة المركز المالي والمحاسبة عنها وفق نموذج القيمة العادلة الذي نصت عليه معايير المحاسبة الدولية.

٢- الارتباط بالسوق Marking To Market

يترتب على المتعاملين تحقيق الارتباط المتواصل بأسعار السوق، وذلك لأغراض إدارة المخاطر، ويعد الارتباط بالسوق الأسلوب الوحيد للتقييم الذي يعكس بشكل صحيح القيمة الجارية للتدفقات النقدية من المشتقات المطلوب إدارتها، وبالتالي توفير المعلومات المطلوبة حول مخاطر السوق وحول التحوط المناسب منها.

٣- طرق التقييم على أساس السوق Market Valuation بشكل مستمر وأولوية الاعتماد على أسعار السوق المعروضة في سوق نشط للأدوات المالية المشتقة عند تحديد القيمة العادلة لها، ثم الاعتماد على العائد المتمثل بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأداة مخصومة بمعدل الفائدة السوقي بحال تعذر الحصول على أسعار السوق المعروضة أو نماذج التسعير، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومعيار المحاسبي المالي الأمريكي SFAS157.

٤- قيام الأجهزة المختصة بوضع المعايير المحاسبية باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية ككل والأدوات المالية المشتقة، وذلك من أجل تسجيل وإثبات وقياس الأدوات المالية المشتقة.

٥- الإفصاح: لا بد أن تتضمن الكشوفات المالية التي ينشرها المتعاملون المعلومات الكافية عن المشتقات المالية مع إيضاح الأغراض التي تم تنفيذ المعاملات من أجلها، ومدى شمول تلك المعاملات ودرجة مخاطرتها وكيفية المحاسبة عنها، وذلك وفقاً لما نص عليه معيار المحاسبة الدولي IAS39 ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS7.

د- النظم :

يجب تأمين نظم محاسبية متينة قادرة على إدخال البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير التي تغطي نتائج التسويات المعقدة للأدوات المالية المشتقة، بحيث تلبي حاجات الإدارة للمؤشرات الدورية، ويضمن الشفافية والإفصاح الكافي وتنفيذ معاملات المشتقات المالية بشكل كفء ومتوافق مع السياسات المعتمدة، ولا بد أن تتوافر أيضاً لدى المتعاملين نظاماً لإدارة المخاطر، بحيث تكون قادرة على قياس ما ينشأ منها بسبب التعامل بالمشتقات المالية، بما في ذلك مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية الناشئة عنها، وتجنب للمضاربة لمنع تفاقم الأزمة المالية و استخدامها بالتحوط فقط.

هـ - المتطلبات القانونية والتشريعية:

يجب أن يعمل المشرعون والمراقبون والمشفرون بما فيهم المصرف المركزي وهيئة سوق المال وبالتنسيق مع الأكاديميين المتخصصين في الجامعات والمتعاملين بهذه الأدوات من المصارف والشركات والمؤسسات المالية وبالتعاون المستمر فيما بينهم من أجل التوصل للحلول المناسبة واعتمادها فيما يخص الجوانب القانونية في تنفيذ العقود وتدعيم إمكانية التنفيذ، وذلك بما يواكب النشاطات المتزايدة والأنواع الجديدة من المشتقات، وتتمثل بعض أشكال المتطلبات القانونية:

١- تحديد شكل التوثيق اللازم لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها

حالات النكول وعدم التسديد.

٢- تحديد ووضع وتنفيذ الترتيبات الثنائية الخاصة بعمليات المقاصة في نهاية مدة العقد

وعند فترة الاستحقاق أو في حالات الإفلاس، أو النكول.

٣- تحديد إمكانية تنفيذ معاملات المشتقات المالية من الناحية القانونية.

٤- ضبط ورقابة عمليات تداول المشتقات المالية من خلال تحديد الحد الأقصى لحجم

التعاملات المسموح بها بالنسبة للمستثمرين بالسوق المالي.

ز - من ناحية توافر الخبرة والكفاءة المهنية:

لا بد أن يتأكد المتعاملون والمستخدمون النهائيون أن نشاطات المشتقات يجب أن تمارس وتؤدي من قبل متخصصين مهنيين, وذلك بالعدد المطلوب ودرجة التخصص النوعي, ويضم الخبراء كلاً من المتخصصين في إدارة المخاطر بالأسواق المالية والمشرفين والمسؤولين عن معالجة البيانات وإعداد التقارير ونشاطات الرقابة والتدقيق الناجمة عنها.

ح- على الصعيد الأكاديمي:

تدريس مادة المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة بشكل فاعل في الكليات المختصة في الجامعات السورية.

ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال لتدعيم الجانب المعرفي والتطبيقي لاستخدام الأدوات المالية المشتقة وغيرها من الابتكارات المالية الحديثة.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

- أسعد، رياض، ١٩٩٨، برنامج المشتقات المالية، بدون دار نشر، عمان، الأردن.
- البناء، جلال، ٢٠٠٧، ماذا تعرف عن الاستثمار في البورصات والأوراق المالية والمشتقات، مصر.
- الجاعوني، فريد وآخرون، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، "الإحصاء التطبيقي"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية كما هي في ١ يناير ٢٠٠٦، عمان، الأردن.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد على أخلاقيات المهنة كما هي في ١ كانون الثاني ٢٠٠٥، ٢٠٠٥، عمان، الأردن.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٥، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠٠٣، عمان، الأردن.
- حماد طارق، ٢٠٠٢، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثالث، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠١، المشتقات المالية " المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة "، ج ٥، الإسكندرية، الدار الجامعية ، مصر.
- رضوان حسن، سمير عبد الحميد، ٢٠٠٥، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- الزعبي محمد، الطلاحة عباس، ٢٠٠٣، "النظام الإحصائي (SPSS)"، مكتبة وائل، عمان، الأردن.

عبد الوهاب نصر علي، سالم أحمد محمد، "المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وعمليات الشركات متعددة الجنسيات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، ٢٠٠٥، منشورات الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

عوض الله عبد المنعم وآخرون، ٢٠٠٧، تحليل ونقد القوائم المالية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

غدير باسم، ٢٠٠٣، "العالم الرقمي وآلية تحليل البيانات سلسلة الرضا للمعلومات"، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية.

كيسو دونالد، جيريويجانت، ٢٠٠٣، المحاسبة المتوسطة الجزء الثاني، ترجمة أحمد حجاج، الطبعة الرابعة، دار المريخ، الرياض، السعودية.

لجنة التأليف والترجمة ٢٠٠٧، الإحصاء باستخدام SPSS، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية.

مطر، محمد عطية والراوي، حكمت أحمد والحيالي، وليد ناجي، ١٩٩٦، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهندي، عدنان، ١٩٩٦، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية.

الهندي، منير إبراهيم، ١٩٩٥، أدوات الاستثمار في سوق رأس المال، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، البحرين.

هندي، منير إبراهيم، ١٩٩٩، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مصر.

ب- الأبحاث والدوريات والمقالات العلمية

الملحي، هشام، ١٩٩٩، دور معلومات الاتفاقيات المالية المشتقة - أغراض الحماية - في ترشيح قرارات الاستثمار ومنح القروض في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

النجار، فايق حسن جبر، كانون الثاني، ٢٠٠٥، مقالة بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ١٣، العدد ٤، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

ج- الرسائل الجامعية

مرعي، عبد الرحمن، ١٩٩٨، دور سوق الأوراق المالية في تطوير سوق الأوراق المالية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية.

الجبوري رغد محمد نجم ٢٠٠٢، "استخدام مستقبليات السلع في التحوط والمضاربة: دراسة تطبيقية على مستقبليات النفط الخام"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

الشماس ماهر علي حسين ٢٠٠٥، القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة خارج الميزانية: دراسة تطبيقية في بعض المصارف العربية والأجنبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

الفريجي، حيدر نعمة غالي، ٢٠٠١، استخدام أدوات الهندسة المالية في إدارة فجوة الميزانية العمومية لعينة من المصارف العراقية: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

د - المؤتمرات والندوات و ورشات العمل

خوري، نعيم، 2007، "القيمة العادلة والإبلاغ المالي"، محاضرة أقامتها جمعية المحاسبين السوريين في المركز الثقافي العربي بالمرزة، دمشق - سورية.

السعافين، هيثم، الفترة بين ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٤، "القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية"، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان-الأردن.

دهمش، نعيم، أبوزر، عفاف، الفترة بين ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٤، "اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة"، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان-الأردن.

السعافين، هيثم، الفترة بين ٢٨-٢٩ أيلول ٢٠٠٥، "معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان-الأردن.

هـ - القوانين والتشريعات والقرارات

قانون تأسيس المصارف الخاصة- القانون رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١.

قانون سوق الأوراق المالية السورية المتمثل بالمرسوم/٥٥/ لعام 2006.

A- Books

- Christine Helliard, Alpa Dhanani, Suzanne Fifield, Lorna Stevenson, 2005, **Interest Rate Risk Management**, CIMA Publishing, Elsevier.
- D. Cooper & P. Schindler, 2001, **"Business Research Method"** 7th Edition, McGraw-Hill / Irwin, inc, New York.
- Deloitte Touche Tohmatsu, 2007, **"IFRSs in Your Pocket 2007"**, Deloitte, London.
- Dennis R. Jennings & Joseph B. Feiten & Horace R. Brock, 2000, **"Petroleum Accounting Principles, Procedures & Issues"**, 5th Edition, Professional Development Institute, Denton, Texas.
- Floyd A. Beams & John A. Brozovsky & Craig d. Shoulders, 2000, **Advance Accounting**, Prentice Hall.
- Helliard, Dhanani, Fifield, Stevenson, 2005, **Interest Rate Risk Management**, London, England, CIMA publishing .
- Hendriksoen, Eldon, 1992, **"Accounting Theory"**, New York, Richard D.
- John C. Hull, 2002, **Fundamentals of Futures and Options Markets**, 4th Ed, Prentice Hall.
- John C. Hull, 2005, **"Options, futures, & Other Derivatives"**, 6th Edition, Prentice Hall.
- John C. Hull, 2003, **"Options, futures, & Other Derivatives"**, 5th Edition, Prentice Hall.
- John J. Stephens, 2002, **"Managing Interest Rate Risk Using Financial Derivatives"**, John Wiley & Sons, Ltd, England.
- Joi B. Hoyle & Thomas F. Schaefer & Timothy S. Douppnik, 2004, **"Advance Accounting"**, 7th edition, McGraw- Hill / Irwin.
- M. Chance, Done, 2004, **"An Introduction to Derivatives & Risk Management"**, 6th Ed, Thomson, South-Western, New York, Prentice-Hall international.
- Peter S. Rose, Sylvia C. Hudgins, 2005, **"Bank Management & Financial Services"**, 6th ed, McGraw-Hill / Irwin.
- Ross, Stephen A. Westerfield, Randolph W. and Jordan, Bradford D, 1998, **"Fundamentals of Corporate Finance"**, 4th edition, McGraw- Hill / Irwin.

Saunders, Anthony & Cornett Marcia Millon, (2000), “**Financial Markets and Institutions: A Modern Perspective**”, McGraw-Hill Irwin.

Schroeder G. Richard & Clark W. Myrtle, 1998, “**Accounting Theory Text and Readings**”, 6th edition, John Wiley & Sons.

B- Periodicals, Researches and Articles:

Beate Juettnner-Nauroth, 2004, “**Problems Associated With The Value-Relevance Of Financial Derivatives Accounting To IAS 39**”, Working Paper Series In Business Administration, University of Applied Sciences of the Deutsche Bundesbank, Hachenburg, Germany.

Choi, Frederick, autumn 1972, “**Financial Disclosure and Entry to European Capital Market**”, journal of Accounting Research.

Clark A. Jeffery & Thomas F. Siems, (2002), **X-Efficiency in Banking: Looking Beyond the Balance Sheet**, Journal of Money, Credit in Banking.

Dodd, Randal, (2002), **Improving Financial Markets: Regulatory Proposals to Dampen Disruptions and Deter Distortions**, The New Rules for Global Finance Coalition, Derivatives Study Center.

Gorgin Robert & Gogolis, Sergejs, 2005, “**Implementation of IAS 39 by Swedish Banks Interest Rate Swaps in Hedging Applications**”, Master’s thesis within Financial Accounting, Jonkoping International Business School, Jonkoping University.

Johnson, L. Todd and Swieringa, J. Robert, Dec. 1996, “**Derivatives Hedging and Comprehensive Income**”, American Accounting Association, Accounting Horizons, Vol. 10, No.4.

Karl V. Lins & Henri Servaes & Ane Tamayo, 2008, “**Does Derivative Accounting Affect Risk Management? International Survey Evidence**”, working paper, London Business School; Centre for Economic Policy Research (CEPR).

Kawaller, Ira G & Koch, Paul D, summer 2000, “**Meeting the Highly Effective Expectation Criterion for Hedge Accounting**”, Journal of Derivatives, Vol. 7 Issue 4.

- Margaret Woods & David Marginson, 2004, “**Accounting For Derivatives: An Evaluation of Reporting practice By UK Banks**”, European Accounting Review, vol. 13, issue2.
- Nir Naor, 2003, “**Reporting on Financial Derivatives from a Law and Economics Perspective**”, Master thesis, University of Hamburg, European Master Programme in Law and Economics, Germany.
- Patricia Teixeira Lopes, November 2007, “**Accounting For Electricity Futures Under IAS 39**”, Factually Of Economics, University Of Porto, by Journal of Derivatives & Hedge Funds.
- Pauline Wallace, December 2005, “**International Financial Reporting Standards IAS 39-Achieving hedge accounting in practice**”, PricewaterhouseCoopers.
- Rajan Chari, October 3/ 2005, **Accounting for Derivatives**, working paper, Deloitte Development LLC.
- René M. Stulz, Third Quarter 2005, “**demystifying financial derivatives**”, The Milken Institute Review.
- Suasan S. Hamlen & James A. Largay, 2005, “**Has Sfas133 Made Derivatives Reporting More Transparent? A Look At The Dow-Jones 30**”, Journal of Derivatives Accounting, Vol. 2, No. 2.
- Viekery W. Done, October 1967, **Is Accounting A Measurement Decipline**, the Accounting Review.
- Wayne R. Landsman, September 2005, “**Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some Implications for Bank Regulation**”, Kenan-Flagler Business School-University of North Carolina, Working Paper prepared presented and discussed at the Workshop on Accounting Risk Management and Prudential Regulation, Bank of International Settlement, Basel, Switzerland.

C- Issues

Bank of International Settlements (BIS), Basil committee on Banking Supervision, (2000), Report to G7 finance ministers and central bank Governors on international Accounting standards, April, www.bis.org.

FASB,(1990), “Disclosure of Information about Financial Instruments with Off-Balance-Sheet Risk and Financial Instruments with Concentrations of Credit Risk”,SFAS,No.105, Washington, D.C.

FASB,(1994), “Disclosure about Derivative Financial Instruments and Fair Value of Financial Instruments” ,SFAS,No.119, Washington, D.C.

FASB,(1998), “Accounting for Derivative Instruments and Hedging Activities”,SFAS,No.133, Washington, D.C.

FASB,(2000), “Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishments of Liabilities-a replacement of FASB Statement No. 125 ”, SFAS No. 140, Washington, D.C.

FASB,(2003), “Amendment of Statement 133 on Derivative Instruments and Hedging Activities”, SFAS , No.149, Washington, D.C.

FASB, (2006), “Fair Value Measurements”, Statement of Financial Accounting Standards No. 157, paragraph 5, Washington, D.C.

IASC Foundation, ٢٠٠٦, IFRIC Interpretation 9, “Reassessment of Embedded Derivatives”, London.

International Accounting Standards Board Foundation IASB(F), Revised 2008, “Financial Instruments: Presentation”, IAS,NO32, LONDON.

International Accounting Standards Board Foundation IASB(F), Revised 2003, “Financial Instruments: Recognition and Measurement”, IAS,NO39, London.

International Accounting Standards Board Foundation IASB(F), Revised March 2004, “Financial Instruments: Recognition and Measurement”, IAS,NO39, London.

International Accounting Standards Board Foundation IASB(F),
Revised April 2005, “Financial Instruments: Recognition and
Measurement”, IAS,NO39, London.

International Accounting Standards Board Foundation IASB(F),
Revised 2008, “Financial Instruments: Recognition and
Measurement”, IAS,NO39, London.

The Internet websites:

Charles A. Dice, “How much do banks use credit derivatives to hedge
loans?”, Fisher College of Business, Working Paper
Series,p3,January2008,from
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1084058

<http://www.fasb.org/derivatives/issueb31.shtm1>

<http://www.iasplus.com/agenda/fairvalue.htm>

http://www.jp-dir.com/Forum_posts.asp?TID=1596&PN=1

International Accounting Standards Board(IASB), Discussion paper
“Fair Value Measurement” By

<http://www.iasplus.com/agenda/fairvalue.htm>

www.derivatives.com

[www.fasb.org /milkeninstitute_pubpaper.pdf](http://www.fasb.org/milkeninstitute_pubpaper.pdf)

www.iasplus.com

www.jofda.com

www.pwc.com/ifrs

www.some.com

المخلص باللغة الانكليزية Abstract

The research deal with derivative financial instruments DFI as a new financial innovations in risks management, where world at the end of the Eights & nineties decades had witnessed a great revolution in the use of financial innovations, and a lot of economic units, financial institutions and banks specifically have used it in risks management, many factors helped Interesting in derivative financial instruments and its development some of them are technological progressing, globalization and the development of communications and competition, businesses aim when dealing with these tools to achieve one or more of the key objectives of hedging and speculation and investment.

Derivative financial instruments became a challenge to the accounting and the accounting boards & accountants themselves, since during the trading of these instruments and methods of its accounting and measurement depart from some principles and traditional accounting policies that do not meet the requirements of measuring these tools, on the other hand lack of interesting in this subject might lead To serious financial problems that may lead to bankruptcy because of using traditional accounting policies in order to false promote the financial position of company and hide debts outside the balance sheet.

The research's problem is that deficiency in the outputs of the financial accounting system and the inability of the accounting environment (accounting systems staff, trade and finance laws) to meet the rapid development and diversity in derivative financial instruments and its accounting and disclosure correctly which prevent the using of these innovative financial instruments and taking its advantages as effective tool for risks management and hedging, and failure to meet the requirements of the accounting and disclosure of it in accordance with international standards of financial reporting in the case of using these tools could lead to accounting manipulation and deception of investors and creditors, so this research aim to study the scientific framework of the derivative financial instruments that various businesses deal with it and identification ways of measurement and disclosure of it, And the requirements of that according to international accounting standards after identifying its concept and the advantages of using it, on the one hand, accompanying risks on the other hand, by using deductive methodology to identify the problem and to set knowledgeable framework around it and collection of information and use it by mental abstraction to reach to theoretical results, And the research aims to monitor reality of the Syrian business environment in terms of met the requirements of handling and accounting and disclosure of derivative financial instruments, and to define the relationship between meeting legal and regulatory

requirements and accounting, whether at the level of financial market and the level of economic unity, or at the possibility of successful implementation of Accounting and disclosure of derivative financial instruments, and in order achieve this objective researcher used the inductive methodology, when hypothesis have been identified the researcher then collected data from a sample, and then conduct statistical tests needed to access the results and dissemination it later.

the research concluded that the benefits of financial derivatives or losses incurred as a result of the deal is dependent on how and why to use it, as means of reducing risk or as tool of speculation, the research results showed a strong correlation between the success of application the accounting and disclosure of derivative financial instruments and "1-specific policy to document the risks and measuring its size and defining the goal of using derivatives, 2-setting a special qualified section to identify risk management policies using financial derivatives and implementation of complex adjustments of financial derivatives", and also a strong correlation between the success of the application of accounting and disclosure of derivative financial instruments and providing the necessary financial infrastructure and a "mechanism for determining fair value in the financial market and to identify the legal requirements in the financial market to formulation legally enforceable financial derivative agreements, including cases of rescinding and non-payment", so the possibility of success dealing and accounting and disclosure of these tools in the upcoming financial market depends on meeting those requirements.

ملحق الدراسة الميدانية (الاستبيان)

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

استبيان

الأستاذ/.....المحترم

تحية طيبة:

لأغراض استكمال رسالة الماجستير في المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الموسومة **[متطلبات المحاسبة عن المشتقات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في سورية]** نضع استمارة الاستبانة هذه بين أيادي حضرتكم راجين التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة فيها نظراً لأهمية رأيكم السديد بما تملكونه من علم وخبرة وكذلك بحكم موقعكم المتخصص والتمكن في العمل المحاسبي.

وقد صممت الأسئلة في ثلاثة محاور نحاول فيها معرفة آرائكم العلمية الدقيقة والمعهودة فيكم فيما يخص تلك المحاور والتمثلة بالآتي:

المحور الأول: محاولة تشخيص حالة القصور في بيئة الأعمال السورية من ناحية استخدام الأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر، والقصور في مخرجات نظام المحاسبة المالية من ناحية المحاسبة والإفصاح عنها، وقد تمثلت أسئلة هذا المحور بالأسئلة من (١-٧) الواردة في الإستمارة.

المحور الثاني: محاولة تحديد العلاقة بين متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة التي حددتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مختلف إصداراتها (المتغيرات المستقلة) وبين إمكانية نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة (المتغير التابع)، وقد تمثلت أسئلة هذا المحور بالأسئلة من (٨-٣٢) الواردة في الإستمارة.

المحور الثالث: محاولة تحديد آلية ملائمة لتطوير بيئة المحاسبة في سورية بما يتلاءم مع أهمية ودور الأدوات المالية المشتقة ومتطلبات المحاسبة والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد تمثلت أسئلة هذا المحور بالأسئلة من (٣٣-٤٠) الواردة في الإستمارة.

أولاً: التعريف بالمصطلحات الأساسية

الأدوات المالية المشتقة: مصطلح يستخدم لتصنيف مجموعة واسعة من الأدوات المالية التي تعتمد قيمتها على أو تشتق قيمتها من سعر أو معدل ضمنيين لأصل ما أو مؤشر مثل أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو أسعار السلع، وقد عرفها معيار المحاسبة الدولي IAS39 على أنها أداة مالية:

١- تتغير قيمتها استجابة للتغير في معدل فائدة، سعر أوراق مالية، سعر سلعة، معدل صرف عمله، معدلات أو أسعار المؤشر، أو مؤشر ائتمان أو متغيرات مماثلة تدعى الأساس Underlying.

٢- لا تتطلب صافي استثمار أولي أو تتطلب مبلغاً قليلاً كصافي استثمار أولي نسبة إلى أنواع أخرى من العقود التي تستجيب بشكل مماثل للتغير في شروط السوق.

٣- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

إدارة المخاطر: استخدام الأدوات المالية المشتقة أو غيرها من الأدوات المالية لتقليل أو زيادة المخاطر المتعلقة بالمعاملات الحالية أو المستقبلية.

التحوط: استراتيجية تحمي المنشأة ضد مخاطر التقلبات غير المرغوبة في أسعار بعض أصولها أو التزاماتها أو معاملاتها المتوقعة، ويستخدم لتجنب أو تقليل المخاطر من خلال إيجاد علاقة يتوقع من خلالها أن تتم موازنة الخسائر في مراكز معينة كلياً أو جزئياً بواسطة مكاسب في مراكز أخرى. التحوط (للأغراض المحاسبية): تعيين واحدة أو أكثر من أدوات التحوط بحيث يعادل تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بها، إما كلياً أو جزئياً التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط.

البند المحوط: هو أصل أو التزام أو عملية مستقبلية متوقعة تعرض المنشأة لمخاطر التغير في قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية.

أداة التحوط: هي أداة مالية مشتقة أو في بعض الأحيان أصل أو التزام مالي آخر يتوقع أن تعادل قيمته التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط آخر.

فعالية التحوط: درجة تغطية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط من قبل أداة التحوط.

المضاربة: الدخول في مركز معرض للمخاطر لزيادة الأرباح، أي القيام بمخاطرة مقابل فرصة لتحقيق الربح من حركات السوق المتوقعة.

القيمة العادلة: المبلغ الذي من الممكن مبادلة الأصل به، أو تسوية الالتزام به بين أطراف مطلعة وراغبة بالتعامل على أساس تجاري.

الإفصاح الوصفي خارج الميزانية (Off Balance Sheet Disclosure): عدم الإثبات والتسجيل بقيود محاسبية للمشتقات المالية بالتالي لا تظهر في القوائم الأساسية للشركة بل تكتفي الشركة بالإفصاح السري عن نشاطاتها المتعلقة بها في الكشوفات الإضافية. نموذج القيمة العادلة للقياس Fair Value Model: قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة وإثبات التغيرات الناجمة عن إعادة التقييم لهل بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. مبدأ المقابلة في التحوط: تسجيل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لكل من البند المحوط وأداة التحوط في نفس الفترة في قائمة الدخل.

ثانياً: المعلومات الشخصية:

المؤهلات العلمية:

دكتوراه ☐ ماجستير ☐ دبلوم دراسات عليا ☐ جازة جامعية ☐

مجال العمل:

أكاديمي ☐ مهني ☐

سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات ☐ أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات ☐

أكثر من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة ☐ أكثر من ١٥ سنة ☐

ثالثاً: يرجى وضع إشارة (✓) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكل من الأسئلة الآتية:

ت	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١	هناك وعي وإدراك لدى الشركات والمؤسسات المالية السورية لمفهوم وأهمية ودور الأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر					
٢	يوجد كوادر مؤهلة في سورية لإدارة المخاطر باستخدام الأدوات المالية المشتقة					
٣	هناك معرفة وإلمام في سورية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل عام					
٤	يوجد إلمام لدى كوادر الشركات والمؤسسات المالية في سورية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالأدوات المالية المشتقة وكيفية تطبيقها					
٥	التعليم المحاسبي في سورية يفتقر إلى تدريس مادة في محاسبة المشتقات المالية					
٦	يوجد قصور في التشريعات والقوانين التجارية وقانون سوق الأوراق المالية فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة					
٧	هناك إطلاع دائم على آخر التطورات التي تطرأ على هذه المعايير من خلال منشورات الجمعيات المهنية أو الدوريات أو الإنترنت					

نجاح تطبيق المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة يتطلب:

٨	الإلمام بمفهوم المشتقات المالية وتقنيات إدارة المخاطر باستخدامها				
٩	الإلمام بمفهوم التحوط وإدارة المخاطر ومحاسبتها				
١٠	متابعة إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص الأدوات المالية المشتقة بشكل دوري ومستمر				
١١	توثيق المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية من حيث حجمها ونوعها				
١٢	تصنيف الأدوات المشتقة حسب الغرض من اقتناءها سواء كان للمضاربة أم للتحوط				
١٣	وجود قسم خاص مؤهل يعنى بتحديد سياسات إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية				
١٤	قدرة هذا القسم (قسم إدارة المخاطر) على التزويد بالمعلومات اللازمة لأقسام المحاسبة والأقسام الأخرى				
١٥	فاعلية تبادل المعلومات عن الأدوات المالية المشتقة بين قسم إدارة المخاطر وقسم المحاسبة بما يحقق الغرض من اقتناء المشتقات المالية				
١٦	الاعتراف بالمشتقات المالية كأصول أو التزامات في قائمة المركز المالي بدلاً من الاكتفاء بالإفصاح السري عنها بالكشوفات الإضافية كبنود خارج الميزانية (Of Balance Sheet Items)				
١٧	الأخذ بنموذج القيمة العادلة لإثبات وقياس الأدوات المالية المشتقة بدلاً من التكلفة التاريخية				
١٨	الأخذ بعين الاعتبار التغير في قيمة الأصل الأساسي الذي تتوقف عليه قيمة المشتق المالي				

١٩	التقييم بالقيمة العادلة من خلال الارتباط الدائم بالسوق المالي Marking To Market والتقييم على أساس السوق				
٢٠	إعادة تقييمها بشكل منتظم نظراً لتقلب قيمتها بسبب ارتباطها بالسوق				
٢١	وجود سياسة محددة لتوثيق عملية التحوط وتخطيطها بشكل مناسب قبل الدخول في أي عملية تحوط				
٢٢	الإيفاء بمتطلبات وشروط محاسبة التحوط الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قبل تطبيق قواعد محاسبة التحوط				
٢٣	تحقيق مبدأ المقابلة Matching بين البند المحوط وأداة التحوط من خلال التعجيل أو التأخير في الاعتراف بخسائر أو مكاسب التغير بالقيمة العادلة لكل منهما في قائمة الدخل الشامل				
٢٤	الإفصاح في التقارير المالية للمتعاملين بالأدوات المالية المشتقة عن الغرض من اقتناءها				
٢٥	الإفصاح عن درجة المخاطرة ونوعها التي يمكن أن تنشأ من استخدام الأدوات المالية المشتقة				
٢٦	الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة بالنسبة للمشتقات المالية وفقاً لما نص عليه معيار المحاسبة الدولي IAS39 ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS7				
٢٧	الإفصاح عن السياسات المستخدمة في تقييم فعالية التحوط، ونوع التحوط المستخدم				
28	توفر أسواق للمشتقات ومؤسسات مالية متخصصة في إدارة المخاطر وفي التعامل بهذا النوع من الأدوات المالية				

٢٩	توفر بنية تكنولوجية متطورة في السوق المالي لتيسير إتمام عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالمشتقات والتي تتسم بالتعقيد				
30	سوق مالي كفء قادر على عكس القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة وغيرها من الأدوات المالية				
٣١	تحديد المتطلبات القانونية في السوق المالي لصياغة اتفاقيات مالية مشتقة قابلة للتنفيذ قانوناً بما فيها حالات النكول وعدم التسديد				
٣٢	تدعيم إمكانية تنفيذ معاملات الأدوات المالية المشتقة من الناحية القانونية				
تتمثل الخطوات اللازمة لتطوير بيئة الأعمال ونظم المحاسبة بما يتلاءم مع أهمية ودور الأدوات المالية المشتقة ومتطلبات المحاسبة والإفصاح عنها في:					
33	تعديل القوانين والتشريعات التجارية والمالية بما يسمح التعامل بالأدوات المالية الحديثة ومنها الأدوات المالية المشتقة				
٣٤	تطوير قانون سوق دمشق للأوراق المالية بما يسمح بإنشاء أسواق المشتقات مستقبلاً التي توفر المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية				
35	رفع الوعي بأهمية هذه الأدوات في السوق والتعريف بالعقود القانونية الخاصة بها				
36	إنشاء وتطوير سوق دمشق للأوراق المالية بما يسمح باقتباس القيم العادلة اللازمة للقياس				
37	توفر نظم محاسبية إلكترونية قادرة على إدخال البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير التي تغطي التسويات المعقدة للأدوات المالية المشتقة				

					تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واتباع إجراءات القياس والإفصاح الواردة فيها بخصوص الأدوات المالية المشتقة	38
					تدريب و تأهيل محاسبين أكفاء قادرين على التعامل مع هذه الأدوات واتباع قواعد المحاسبة والإفصاح عنها ذات العلاقة	39
					ضرورة إدخال مادة المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وتدريسها في أقسام المحاسبة في الجامعات السورية بما في ذلك الجانب القانوني فيها	40